The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic Language

الجامعـــــــة الإســـلاميــة بغــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كـــلـــيـــــــــــة الآداب
مـاجـسـتـيـر لـغـــة عـــربـيـــة

أَثَرُ النَّحْوِ الْكُوفِيِّ فِي النُّحَاةِ المُحدَثِينَ

The Impact of Kufic Grammar on Modern Arabic Grammarians

إِعدَادُ البَاحِثَةِ
نداء حافظ أبو صعيليك –أبو جميزة–

إِشرَافُ
الأستاذ الدُكتُور
جهاد يوسف العرجا

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اللغة العربية كلية الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

شعبان/1442هـ – مارس/2021م

إقـــرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أَثَرُ النَّحْوِ الْكُوفِيِّ فِي النُّحَاةِ المُحدَثِينَ

The Impact of Kufic Grammar on Modern Arabic Grammarians

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين؛ لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**نداء أبو صعيليك –أبو جميزة–**	**اسم الطالبة:**
Signature:	**نداء أبو صعيليك –أبو جميزة–**	**التوقيع:**
Date:		**التاريخ:**

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/.....
التاريخ Date 2021/04/06م.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **نداء حافظ سليمان ابو صعيليك** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

أثر النحو الكوفي في النحاة المحدثين

The Effect of Kufen Grammar on Modern and Contemporary Grammarians

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الثلاثاء 23 شعبان 1442هـ** الموافق **2021/04/06م** الساعة **الثانية عشرة مساءً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. جهاد يوسف العرجا	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. محمود محمد العامودي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمود محمد البيك	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

مُـلَخَّـصُ الـرّسَـالَـةِ

اهتَمَّ اللغويون منذ القِدَمِ بِعِلمِ النَّحوِ العَرَبَيِ؛ مما نتج عن ذلك ظهور المذاهب النحوية المختلفة، ومن أبرزها: المذهب البصري، والمذهب الكوفي.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة النحو الكوفي من حيث النشأة، والأعلام، وأبرز الاختلافات بين النحو الكوفي والنحو البصري، ثم تناولت أبرزَ النحاةِ المحدثين الذين أيدوا النحو الكوفي، نحو: مهدي المخزومي، وعبده الراجحي، وأبرزَ النحاةِ المحدثينَ الذين عارضوا النحو الكوفي، وأيدوا النحو البصري، نحو: سعيد الأفغاني، وعبد الرحمن السيد، وأبرزَ عالِمٍ مُحدَثٍ دمج بين النحو الكوفي، والنحو البصري، نحو: إبراهيم السامرائي، ثم التطرُّقَ إلى مدى استفادةِ المحدثين من النحو الكوفي، وما ترتب على ذلك من حركةِ تيسيرِ النحو.

وكان الهدفُ الرئيسُ لهذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير النحو الكوفي على الدراسات النحوية في العصر الحديث.

وقد اتّبعت الباحثة المنهج الوصفي التاريخي؛ لمناسبته موضوع الدراسة في تتبّع الآراء النحوية، ومعرفة مدى الموافقة أو المعارضة بين النحاة، وبين المذاهب النحوية.

وفي نهاية المطاف توصلت الباحثةُ إلى مجموعةٍ من النتائجِ، لعل أبرزها أنّ النحوَ البصريَ كان وما زال مسيطراً على جميعِ المذاهبِ النحويةِ، مع اتجاهِ بعضٍ من المحدثين إلى النحو الكوفي، وموافقتهم له في المنهج، وفي المصطلحات النحوية، وفي بعض مسائل الخلاف.

ثم أكدت الباحثة على توصيات عدة، أهمها توجيه الباحثين والدارسين للاهتمام بالمذهب الكوفي، والاستفادة منه في الدراسات النحوية الحديثة.

Abstract

Grammarians have been interested in Arabic grammar since ancient times. This resulted in the emergence of different grammatical schools, the most prominent of which are: the Basri School and the Kufic school.

This study examines Kufic grammar in terms of its origins, scholars, and the most prominent differences between Kufic grammar and Basri grammar. It then dealt with the most prominent modernist grammarians who supported Kufic grammar, such as: Mahdi Al-Makhzoumi and Abd Al-Rajhi, and the most prominent modernist grammarians who opposed Kufic grammar and supported Basri grammar , such as: Saeed Al Afghani and Abdul Rahman Al-Sayed, and the most prominent modernist scholar who merged between Kufic grammar and Basri grammar, such as: Ibrahim Al-Samarrai. The study then touched upon the extent to which the modernists have benefited from Kufic grammar, and the consequent movements attempting to simplify to grammar.

The main objective of this study was to find out the influence of Kufic grammar on grammatical studies in the modern era.

To conduct this study, the researcher used the historical descriptive method for its relevance to the subject of study in tracking grammatical opinions, and knowing the extent of agreement or opposition between grammarians, and between grammatical sects.

The most important findings of the study:

The study reached a a number of findings, perhaps the most prominent of which is that the Basri grammar was and is still controlling all the grammatical sects, with a tendency of some of the modernists towards the Kufic grammar, and their agreement with its method, grammatical terminology, and some matters of grammatical disputes.

The most important recommendations of the study:

Then the researcher emphasized number recommendations, the most important of which was directing researchers and scholars to pay more attention to the Kufic grammar, and to make use of it in modern grammatical studies.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴾

[النمل: 19]

الْإِهْدَاءُ

قمران أنارا ظلمة الليالي *** وأزاحا بِدُعائهما يأسي وإخفاقي

أمي الحبيبة... وأبي الغالي

كم تمنيتما أن تريانِ في هذه اللحظة...

أهديكما ثمرةَ جهدي وتعبي الممزوجَ بفضل رضاكما عني.

عينايَ الجميلتان

صفاءُ القلوب... وفداءٌ للقلوب

لكما أهدي ثمرةَ جهدي.

نجوم حياتي... بهم أَشُدُّ أَزْرِي

(محمد، عبد الله، محمود)

لكم أهدي حصيلةَ سهرِ الليالي

رُوْحُكَ لَنْ تُفارِقْنِي ما حَيِيْتُ

كم تمنيتُ أن تشاركَنِي فَرْحتي هذه... وتَلتقِطَ لي صورةً بِيدَيْكَ الجميلتين

أخي الشهيد موسى... رَحِمَك الله وطيّب ثَراك.

أما **زوجي الحبيب...** فقد كنت نعمَ الزوج، والرفيق في هذه الرحلة الطويلة...

ولا أملكُ لَكَ إلّا أن أشكُرَك على تَحَمُّلِك وصبرك عليّ بِلسانِ الْمُحِبِ الصَّامِت...

أبنائي الأعزاءُ ... فَلَذَاتُ كَبِدِي

(أكرم، دينا، كريم، وموسى)

نظرتُ إليكم دائماً بتأنيبِ ضميرٍ لقاءَ ما نَقّصْتُ مِنْ وقتكِم، ومِنْ حُقوقِكِم عن سعادةٍ منكم ورضى...

فلا أملكُ من الشكرِ لكم إلا أن أدْعُوَ اللهَ أنْ يُعينَنِي على تعويضِكِم لقاءَ صبركم.

كما وأهدي ثمرةَ جهدي هذه إلى

زوجاتِ أخوتي **(نعمة ورجاء)** وأبناءِهم جميعاً، وإلى **(عمي، وعمتي)** وأبناءِ عمي،

وزوجاتِهم

ولكل مَنْ يَهُمُّه أَمْرِي، ويَفرحُ لِفرحِي، ولكل مَنْ نَطَقَ بِكَلِمةٍ طَيِّبَةٍ أَرَادَ بِها خَيْراً.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿**لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**﴾[1] فإني أحمد الله الذي أعانني على إنجازِ هذه الدراسة، فو اللهِ قد لَمَستُ فضلَ اللهِ وسترَه وعونَه لي في كل لحظةٍ وحين، ومن واجبي في هذا المقام أن أتقدّمَ بالشكرِ الجزيل من **المشرف الأستاذ الدكتور جهاد يوسف العرجا**، على تفضّله وتفرّغه للإشراف على هذه الدراسة، فله جزيلُ الشكر والتقدير.

والشكرُ موصولٌ إلى فضيلة الأستاذ **الدكتور محمود محمد العامودي** على ما قدمه لي من توجيهاتٍ ونصائحٍ قيّمةٍ أثْرَت هذه الدراسة، وقَوّمَت ما بها من اعوجاجٍ وقصورٍ، فبارك الله فيه، ونفع به الأمة.

كما وأشكر الدكتور **محمود محمد البيك** على تفضله وقبوله مناقشتي فقد أسدى بمعلوماتٍ وتوجيهاتٍ قيّمة فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعتي **الجامعةِ الإسلامية**، وأشكرُ جميعَ العاملينَ فيها من **علماء وأساتذة وقامات** أفادوني في دراستي على مدار عامين في رحلتي مع الماجستير، كما وأشكر **موظفي وموظفات المكتبة المركزية** على حسنِ تعامُلِهم.

وأتقدم ببالغ الشكر والتقدير الى الدكتور **محمد القطاوي**، الذي ما لبث وأن قدّم لي يدَ العون، فقد لازمَني في هذه الفترة، وأغدقني بالمراجعِ والملاحظاتِ القيّمة التي ساهمت في إنجاز هذه الدراسة.

كما وأتقدمُ ببالغِ الشكر وعظيمِ الثَّناءِ من **الأستاذ الدكتور سليمان أبو صعيليك** من المملكة العربية السعودية، و**الأستاذ يوسف الأسطل** لِما قدّماه لي مِن مراجعٍ وملاحظاتٍ قيّمةٍ ومفيدة أَثْرَتْ هذه الدراسة، جزاهما الله خيراً.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أُقَدِّمَ جزيلَ الشكرِ والعرفانِ والامتنانِ من جامعتي الأولى **جامعة الأقصى** وجميع العاملين فيها وأخص بالذكر عميد كلية الآداب **الأستاذ الدكتور أشرف الفرا**، وزوجته المعلمة **الفاضلة أروى الفرا**، ورئيسة قسم اللغة العربية **الدكتورة عبلة ثابت**، الذين لم يتأخروا في تقديم يد العون والمساعدة لي بكل ما أوتوا من قوة، ومن علم، بارك الله فيهم جميعاً، وجزاهم كل خير.

الباحثة/ نداء حافظ سليمان أبو صعيليك

---

(1) [إبراهيم: 7].

قَائِمَةُ الْمُحْتَوَيَاتِ

إقــرار .....أ

نَتِيجَةُ الْحُكْمِ.....ب

مُلَخَّـصُ الرّسَـالَـةِ.....ت

Abstract.....ث

اقتباس.....ج

الْإِهْدَاءُ .....ح

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ.....خ

قَائِمَةُ الْمُحْتَوَيَاتِ.....د

المُقَدِّمَةُ.....1

أولاً: سَبَبُ اخْتِيارِ الْمَوْضُوعِ.....2

ثَانِيَاً: أَهْدَافُ الدِّرَاسَةِ.....2

ثَالِثَاً: أَهمِّيَّةُ الدِّرِاسَةِ.....3

رابعاً: مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ.....3

خامساً: الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ. 3

سادساً: خُطّةُ الْبَحْثِ.....4

سابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة.....8

التَّـمْـهِـيــدُ الْـمَـدَارِسُ النَّــحْـوِيّــةُ: النَّشْأَةُ وَالْأَعْلَامُ.....9

الْـفَـصْـلُ الْأَوَّلُ نَـشْـأَةُ مَـدْرَسَــةِ الْـكُـوْفَــةِ.....17

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ نَبْذَةٌ تَارِيْخِيّةٌ عَنْ مَدْرَسَةِ الْكُوْفَةِ. 18

المطلب الأول: سبب تسمية مدينة الكوفة بهذا الاسم.....19

المطلب الثاني: أهمية موقعها الجغرافي..... 19
المطلب الثالث: بناء المدينة، وسكانها..... 20
المطلب الرابع: دور مدينة الكوفة في السياسة..... 21
المطلب الخامس: أثر مدينة الكوفة في نشر العلوم..... 21
المطلب السادس: نشأة النحو في مدينة الكوفة..... 23
الْمَبْحَثُ الثَّانِي أَعْلَامُ مَدْرَسَةِ الْكُوفَةِ..... 25
المبحث الثالث أهم الاختلافات بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة..... 33
المطلب الأول: نشأة الخلاف النحوي..... 33
المطلب الثاني: المسائل الخلافية. 33
المطلب الثالث: منهج المدرستين في نقل اللغة، واستنباط القواعد. 37
الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ أَبْرَزُ الْآرَاءِ التي انْفَرَدَت بِها مَدْرَسَةُ الْكُوفَةُ عَنْ غَيْرِهَا..... 48
المطلب الأول: المصطلحات النحوية..... 49
المطلب الثاني: إضافة الكوفيين معانيَ جديدةً إلى أدوات وكلمات تداولها كلا المذهبين..... 55
المطلب الثالث: إضافة معان جديدة للأدوات. 56
المطلب الرابع: إضافة الكوفيين وجوهاً إعرابيةً وبنائية جديدة..... 58
الْفَصْلُ الثَّانِي الْمُؤَيِّدُونَ والْمُعَارِضُونَ لِلمَذهبِ الكوفي مِنَ المُحْدَثِين. 59
الْمَبْحَثُ الْأَوْلُ أَبْرَزُ عَالِمَيْنِ مُحْدَثَيْنِ أَيَّدَا النَّحْوَ الْكُوْفِيَّ..... 60
المطلب الأول: مهدي المخزومي..... 61
المطلب الثاني: عبده الراجحي..... 79
الْمَبْحَثُ الثَّانِي أَبْرَزُ عَالِمَيْنِ مُحْدَثَيْنِ عَارَضَا النَّحْوَ الْكُوفِيَّ..... 85
المطلب الأول: سعيد الأفغاني..... 86
المطلب الثاني: عبد الرحمن السيد. 96

الْفَصْلُ الثَّالِثُ مَدَى الْاسْتِفَادَةِ مِنَ النَّحْوِ الْكُوفِيّ..... 108
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ أَبْرَزُ عَالِمٍ مُحْدَثٍ دَمَجَ الْآرَاءَ الْبَصْرِيّةَ وَالْآرَاءَ الْكُوفِيّةّ..... 109
الْمَبْحَثُ الثَّانِي اسْتِفَادَةُ النُّحَاةِ الْمُحْدَثِيْنِ مِنَ النَّحْوِ الْكُوفِيَّ..... 128
الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَوْقِفُ مَهْدَي الْمَخْزُومِي مِنْ حَرَكَةِ تَيْسِيرِ النَّحْوِ..... 129
الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَوْقَفُ عَبَّاسُ حَسَنٍ مِنْ حَرَكَةِ تَيْسِيرِ النَّحْوِ..... 131
الْـخَـــاتِـــمَـــةُ..... 137
التوصيات:..... 138
الْمَصَادِرُ وَالْـمَـــرَاجِـــعُ..... 139
الْفَهَارِسُ الْعَامَّةُ..... 145
أولاً: فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيّةِ..... 146
ثانياً: فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ..... 150
ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية..... 153

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله القديم بلا غاية، والباقي بلا نهاية، الذي علا في دنوّه، ودنا في عُلوّه، فلا يحويه زمان، ولا يحيط به مكان، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بدأ الاهتمام بعلم النحو العربي في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، وهذه الفترة التي بدأت فيها العلوم العربية والإسلامية تنشأ وتزدهر، إلى أن أصبح لدينا علم لغوي واسع، وكانت اللغةُ العربيةُ الراعيةَ لهذه العلوم، وهي لغة القرآن الكريم، ولغة رسولنا الحبيب –صلوات الله عليه وسلامه– وخوفاً على هذه اللغة العظيمة من الضياع، واللحن الذي دخل ألسنة العرب –آنذاك– اجتهد كبار العلماء في جمع اللغة من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر، والمخالطة للفرس وغيرهم من الأعاجم، في محاولة لاستقامة اللسان العربي.

ومن هنا انطلقت حركة التنقل والترحال بين القبائل العربية لجمع اللغة، فكان لمدينة البصرة السبق في دراسة العلوم اللغوية، ثم تبعتها مدينة الكوفة بعد نحو قرنٍ من الزمان، فكان منهم نحاةٌ، وعلماءُ لغة، وأصحابُ رواياتٍ في القراءات، وسائرِ فنونِ العربية، وما يتصل بها من أخبارٍ وعلمٍ بالأيام، والوقائعِ، ولم يقتصر العلمُ على علماء البصرة والكوفة فحسب، وإنما انضمت لهم البلاد المجاورة لتسيرَ في ركبِ العلم، ونَشَأَت مذاهبٌ نحويةٌ جديدة.

وبدأ الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، فكلٌ يعملُ وفق خطة وضوابط، وقيود، يُلزم نفسه بها؛ ليصل إلى الهدف المنشود وهو استقامة اللسان العربي، وكان التنافسُ بين علماء البلدين شديداً، والخلاف بينهم من جميع النواحي، الحزبية، والعنصرية، والعلمية، وكان نتيجة هذا التنافس والخلاف عقد المناظرات في مجالس الخلفاء، حين تجتمع الوفود، وكانوا يستمتعون بهذا النوع من المناظرات، وربما ناصروا فريقاً على فريق لأسباب معينة.

وبقي هذا الخلاف والتنافس مع مرور الزمن بين العلماء والنحاة، حتى وصل إلى عصرنا، فلم يسلم العلماء المحدثون من الميل نحو مذهب معين دون الآخر، فكانت هذه الدراسة النحوية لتُبرِزَ مدى توجه النحاة المحدثين إلى مذاهب النحو المختلفة، ولاسيما المذهب الكوفي.

حيث وَجَدَتِ الباحثةُ عدداً لا بأسَ به من العلماء المُحْدَثِينَ يتجه نحو المذهب الكوفي، ويؤيده، ويشعر بأنه لم يأخذ حقه كنظيره البصري في الدراسة والاجتهاد؛ لذلك يأخذ على عاتقِه دراسَته، وتأييدَ آرائه، والدعوةَ إلى الاهتمام به، كما وَجَدَتِ الباحثة –أيضاً– عدداً من المحدثين

محافظاً على أصول النحو القديمة، ويحتفظ بالنزعة البصرية للنحو العربي، وعدداً آخراً يلتزم بالمنهج العلمي، والموضوعي في دراسة النحو واللغة، وينتهلُ العلمَ من أي وعاءٍ سواء أكان كوفياً أو بصرياً، دون التحيزِ لأحدِ المذهبين، ثم وجدت الباحثة بعضاً من النحاة المحدثين استفاد من الاختلاف بين المذاهب النحوية، وسهولة المذهب الكوفي وتوسعه، ودعوتهم إلى تيسير النحو، وفقَ مبادئَ نحويةً معينة بما يناسب الدرسَ النحوي الحديث، للتسهيل على طلاب العلم والمعرفة، ورفعِ عقباتِ التعلم أمام الطلاب.

وكان لابد للباحثة في هذه المقدمة أن تقف على عدة نقاط تتمثل في: سبب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهت الباحثة، وبيان ذلك في سبع نقاط على النحو الآتي:

أولاً: سَبَبُ اخْتِيارِ الْمَوْضُوعِ.

1- رغبة الباحثة في التوسع في دراسة النحو الكوفي، ومقارنته مع النحو البصري.

2- ندرة الدراسات المعاصرة التي تطرقت للنحو الكوفي.

3- قلة الكتب التي تتحدث عن أثر النحو الكوفي على النحاة المحدثين.

4- عدم تخصيص دراسات للحديث عن النحاة المحدثين، ومدى تأييدهم للنحو الكوفي، فالكثير تطرق لفكرة التجديد في النحو دون الإشارة إلى دور النحو الكوفي في تسهيل اللغة.

5- قلة الكتب التي تتحدث عن الجهود النحوية للنحاة المحدثين.

ثَانِيَاً: أَهْدَافُ الدِّرَاسَةِ.

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف، وهذه بعضٌ منها:

1- التعريف بالمدرسة الكوفية، وآرائها النحوية، من خلال تناول نشأتها، وأعلامها، وأبرز ما انفردت به عن المدرسة البصرية.

2- الوقوف على بعض النحاة المحدثين مِمَن تأثروا بالنحو الكوفي، وآرائهم في إثراء النحو العربي، وما يقابلهم من نحاة محدثين عارضوا النحو الكوفي، وميلهم إلى النحو البصري.

3- معرفة مدى تأثير النحو الكوفي على الدراسات النحوية في العصر الحديث.

4- إثراء الدراسات الحديثة بمساهمة جديدة تتناول النحو الكوفي.

ثَالِثَاً: أَهمِّيَّةُ الدِّرِاسَةِ.

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1- جمع الآراء النحوية التي تأثرت بالنحو الكوفي في بحث واحد كامل وشامل.

2- تسليط الضوء على الاختلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، ومعرفة أهمية الخلاف بينهم في تسهيل وتيسير النحو العربي للدارسين.

3- توفير مرجع للدارسين حول النحاة المحدثين، ودورهم في تيسير النحو من خلال استفادتهم من النحو الكوفي في بحث واحد.

4- التعرف على النحاة المحدثين، وجهودهم النحوية، أمثال: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وسعيد الأفغاني، وغيرهم من النحاة المحدثين الذين تناولتهم الدراسة.

رابعاً: مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ.

1- المنهج التاريخي من خلال دراسة تاريخ النحو العربي، ونشأة المدارس النحوية، وتناول المدرسة الكوفية بشكل خاص.

2- المنهج التحليلي الوصفي وذلك في تحليل آراء النحاة من مدرسة الكوفة، وتأثُّر النحاة المحدثين بها، حيث تناولت الباحثة تأثّر المحدثين بالنحو الكوفي أو معارضتهم له من خلال أصول النحو (السماع والقياس، والإجماع)، وموقفهم من المصطلحات النحوية، وموقفهم من بعض مسائل الخلاف.

خامساً: الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ.

من خلال البحث في الرسائل الجامعية، وجدت الباحثة عدداً من الرسائل الجامعية تعلّقت بموضوع دراستها، وهي كالآتي:

1- **رسالة ماجستير بعنوان: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي**، إعداد الطالب: حسين العقيلي، إشراف الدكتور: نهاد صالح، 2007م.

تناول الباحث في هذه الدراسة جهود إبراهيم السامرائي في النحو، وموقفه من الخلاف النحوي، وتعدد المدارس النحوية، حيث استفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى كتب السامرائي، وفهم ما بها من آراء نحوية توافق النحو الكوفي، وآراءه التي توافق النحو البصري، وقصَرت الباحثة دراستها على ما يتعلق بالنحو الكوفي فقط دون النظر إلى جهوده النحوية الأخرى.

2- **رسالة دكتوراه بعنوان: تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي**- دراسة وتقويم- إعداد الطالب: عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين، إشراف الدكتور: رياض الخوام، 1431هـ-1432هـ، جامعة أم القرى.

تناول الباحث فكرة تيسير النحو من خلال آراء عباس حسن في كتابه النحو الوافي، والأسس التي اعتمد عليها في وضع كتابه، فالباحث يسلط الضوء على عباس حسن وجهوده في تيسير النحو، ومنهجه في حركة تجديد النحو، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال الوقوف على آراء عباس حسن النحوية المؤيدة للنحو الكوفي، والرجوع إلى كتابه النحو الوافي؛ لتحديد آراءه النحوية المؤيدة للكوفة.

3- **رسالة ماجستير المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين** (تمام حسان، ومهدي المخزومي نموذجين) إعداد الطالبة: حدوارة عمر، إشراف الدكتور: محمد الحباس.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة المصطلح النحوي الكوفي فقط، ولم تتناول ما يتعلق من مسائل خلاف، وأصول النحو الكوفي، فأضافت الباحثة موقف النحاة المحدثين من مسائل الخلاف، وأصول النحو، ولم تقتصر على عالِم أو عالِمَين محدثين كما في الدراسة السابقة، وإنما توسعت في إبراز آراء المحدثين في الموضوع الواحد، أو الفكرة الواحدة.

سادساً: خُطّةُ الْبَحْثِ.

واقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة، تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، على النحو الآتي:

1- **المقدمة:** وتم الحديث فيها عن سبب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهت الباحثة.

2- **التمهيد:** تناولت فيه الباحثة لمحة سريعة عن المدارس النحوية.

3- فُصُولُ الدِّرَاسَةِ، وتم تقسيمها كالآتي:

الفصل الأول:

نشأة مدرسة الكوفة، ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن مدرسة الكوفة، حيث قامت الباحثة بتقسيم المبحث إلى عدة مطالب، جاء بيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: سبب تسمية مدينة الكوفة بهذا الاسم.

المطلب الثاني: أهمية موقعها الجغرافي.

المطلب الثالث: بناء المدينة، وسكانها.

المطلب الرابع: دور مدينة الكوفة في السياسة.

المطلب الخامس: أثر مدينة الكوفة في نشر العلوم.

المطلب السادس: أهم مصادر العلم في مدينة الكوفة.

المطلب السابع: نشأة النحو في مدينة الكوفة.

المبحث الثاني: أهم الاختلافات بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وجاء بيانه كالآتي:

المطلب الأول: نشأة الخلاف النحوي.

المطلب الثاني: المسائل الخلافية.

المطلب الثالث: منهج المدرستين في نقل اللغة، استنباط القواعد، وجاء بيانه على النحو الآتي:

أولاً: السماع.

ثانياً: القياس.

المبحث الثالث: أعلام مدرسة الكوفة.

المبحث الرابع: أبرز الآراء التي انفردت بها مدرسة الكوفة عن غيرها، حيث جاء تقسيمه على النحو الآتي:

المطلب الأول: المصطلحات النحوية، حيث تناولت الباحثة المصطلحات النحوية في النقاط الآتية:

أولاً: أبرز المصطلحات النحوية الكوفية التي لم يعرفها البصريون.

ثانياً: أبرز المصطلحات الكوفية التي عرفها البصريون بمسميات أخرى.

ثالثاً: أبرز المصطلحات النحوية المتفق عليها عند المذهبين، لكنها تختلف في التسمية.

المطلب الثاني: إضافة الكوفيين أدوات جديدة لم يهتم بها البصريون.

المطلب الثالث: إضافة الكوفيين معانيَ جديدةً إلى أدوات وكلمات تداولها كلا المذهبين.

المطلب الرابع: إضافة الكوفيين وجوهاً إعرابيةً وبنائية جديدة.

الفصل الثاني:
المؤيدون والمعارضون للمذهب الكوفي من النحاة المحدثين

ويتضمن المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أبرز عالمين محدثين أيدا النحو الكوفي، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، جاء بيانهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: مهدي المخزومي، وستتناول الباحثة آرائه النحوية، ومدى تأييده للكوفيين من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة مهدي المخزومي.

ثانياً: موقف المخزومي من أصول النحو، وهي (السماع والقياس والإجماع).

ثالثاً: موقف المخزومي من المصطلحات النحوية الكوفية.

رابعاً: موقف المخزومي من بعض مسائل الخلاف.

المطلب الثاني: عبده الراجحي، وستتناول الباحثة جهوده النحوية من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عبده الراجحي.

ثانياً: موقف الراجحي من النحو الكوفي والبصري بشكل عام.

ثالثاً: موقف الراجحي من مسائل الخلاف.

رابعاً: موقف الراجحي من المصطلحات النحوية الكوفية.

المبحث الثاني: أبرز عالمين محدثين عارضا النحو الكوفي، وجاء تقسيمه على النحو الآتي:

المطلب الأول: سعيد الأفغاني، وسيتم إبراز جهوده النحوية وموقفه من النحو الكوفي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة سعيد الأفغاني.

ثانياً: موقف الأفغاني من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

ثالثاً: موقف الأفغاني من أصول النحو (السماع، والقياس).

رابعاً: موقف الأفغاني من مسائل الخلاف.

المطلب الثاني: عبد الرحمن السيد، وستتناول الباحثة جهوده النحوية، وموقفه من النحو الكوفي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عبد الرحمن السيد.

ثانياً: موقف عبد الرحمن السيد من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

ثالثاً: موقف عبد الرحمن السيد من المصطلحات النحوية.

رابعاً: موقف عبد الرحمن السيد من مسائل الخلاف.

خامساً: موقف المخزومي من كتاب (مدرسة البصرة النحوية).

الفصل الثالث

مدى الاستفادة من النحو الكوفي، ويتضمن المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أبرز عالِم دمج بين الآراء البصرية والآراء الكوفية، وتم تقسيمه على النحو الآتي:

مطلب: إبراهيم السامرائي، وستتناول الباحثة هذا المطلب من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة إبراهيم السامرائي.

ثانياً: موقف السامرائي من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

ثالثاً: موقف السامرائي من أصول النحو (السماع، والقياس).

رابعاً: موقف السامرائي من المصطلحات النحوية.

خامساً: موقف السامرائي من مسائل الخلاف، وسيتم توضيح ذلك من خلال عدة نقاط:

أ- ميل السامرائي إلى موافقة النحو البصري.

ب- ميل السامرائي إلى موافقة النحو الكوفي.

ت- التزام السامرائي الحياد، وعدم ترجيح أيٍ من المذهبين.

سادساً: موقفه من مصطلح (مدرسة).

المبحث الثاني: استفادة النحاة المحدثين من النحو الكوفي، حيث قامت الباحثة بتقسيمه إلى مطلبين، جاء بيانهما على النحو الآتي:.

المطلب الأول: موقف مهدي المخزومي من حركة تيسير النحو.

المطلب الثاني: موقف عباس حسن من حركة تيسير النحو، وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عباس حسن.

ثانياً: موقف عباس حسن من النحو الكوفي.

ثالثاً: موقف عباس حسن من المصطلحات النحوية.

4- **الخاتمة،** وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

5- **المصادر والمراجع.**

سابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة.

ما من عملٍ يقوم به الإنسان إلا ويعترضه كثير من المتاعب والعقبات، ولكن بعون الله وتوفيقه يستطيع اجتياز هذه الصعوبات، ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة في دراستها:

1- ندرة المراجع والمصادر التي تجمع بين دفتَيها النحو الكوفي، ومنهجه، بالمقارنة مع المراجع والكتب التي تناولت النحو البصري.

2- قلة الكتب والمؤلفات التي تبرز جهود المحدثين في الدراسات النحوية، واللغوية.

3- الحصار المستمر على قطاع غزة الحبيب الذي وقف حائلاً دون التواصل مع جامعات ومكتبات خارج القطاع؛ لتزويد الباحثة ببعض المراجع والكتب التي تفيدها في الدراسة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

التَّمْهِيدُ

الْمَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ: النَّشْأَةُ وَالْأَعْلَامُ

التَّـمْـهِـيــدُ

الْـمَــدَارِسُ النَّــحْـوِيَّــةُ: النَّشْأَةُ وَالْأَعْلَامُ

يعد أبو الأسود الدؤلي أول من وضع بدايات علم النحو، وأسس قواعده، وحدّ حدوده، حيث أكّد ذلك ابن سلام في طبقاته قائلاً: "كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وإنما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب وغُلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم"[1]، وعليه فإنّ السبب وراء وضع النحو هو فساد ألسنة العرب، ودخول اللحن إليها، حيث اجتهد العلماء في دراسة هذا العلم، والتّبحُّر فيه، فتشعّبت آراؤهم، واختلفوا فيما بينهم، ونتج عن هذا الاختلاف ظهور المدارس النحوية، وستقوم الباحثة بعرض موجز لهذه المدارس، وهي كالآتي:

1- مدرسة البصرة.

كانت مدينة البصرة أولى مدن العراق اشتغالاً بعلم النحو، حيث قال ابن سلام الجمحي في طبقاته: "كان لأهل البصرة في العربية قِدمه وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"[2]، ويقول ابن النديم: "قال محمد بن اسحق: إنما قدّمنا البصريين أولاً؛ لأن علم العربية عنهم أخذ، ولأن البصرة أقدم بناءً من الكوفة"[3].

ويتّضح للباحثة أنّ مدينة البصرة كانت الأسبق في دراسة النحو العربي قرناً من الزمان، في حين كانت مدينة الكوفة تنشغل في علوم القرآن الكريم، والحديث الشريف، ورواية الأشعار، ولم ينظروا إلى علم النحو مدة طويلة، إلى أن قام علماء البصرة بالانتقال إلى البلاد المجاورة، ونشر هذا العلم، حيث توجه بعضهم إلى الكوفة، وبعض من أهل الكوفة رحل إلى البصرة لحضور حلقات العلم.

---

(1) الجمحي، طبقات الشعراء، ص5.

(2) المرجع السابق، نفسه.

(3) ابن النديم، الفهرست، ص102.

وستتناول الباحثة أبرز علماء مدينة البصرة كالآتي:

- أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)[1].
- عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)[2].
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)[3].
- سيبويه (ت180هـ)[4].
- يونس بن حبيب (ت182هـ)[5].
- أبو العباس المبرد (ت285هـ)[6].

هذه لمحة سريعة عن أبرز علماء البصرة الذين لهم الفضل في نشر هذا العلم، وبآرائهم نشأت مدرسة البصرة، وبدأت بهم الخلافات النحوية تتبلور وتتضح مع علماء الكوفة.

---

(1) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر، أول مَن وضع النحو، وأسس للعربية، ونهج سبلها، توفي جرّاء إصابته بالفالج في طاعون الجارف بالبصرة، سنة 69هـ، انظر، القفطي، إنباه الرواة، ج1/48-58، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 21-26، بغية الوعاة ، ج2/22-23.

(2) هو مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف؛ فنُسب إليهم، وله مصنفان في النحو الجامع والإكمال، توفي في خلافة أبي جعفر المنصور سنة 149هـ، انظر، نزهة الألباء، ص 28-30، وبغية الوعاة، ج2/237-238، وطبقات النحويين واللغويين، ص 40-45.

(3) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد البصري الفرهودي الأزدي، سيد أهل الأدب في علمه وزهده، والواضع الأول لعلم العروض، وهو أول من قام بجمع ألفاظ اللغة العربية في معجم العين، وهو الذي ميز بين الصرف والنحو، انظر، طبقات النحويين، ص 47-51، إنباه الرواة، ج1/ 376-382، ونزهة الألباء، ص 45-47.

(4) أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، وسيبويه تعني رائحة التفاح، من أصل فارسي، من البيضاء، وضم كتابه (الكتاب) الكثير من آراء ودراسات الخليل النحوية والصرفية، توفي على إثر حزنه بعد المسألة الزنبورية مع الكسائي، انظر، بغية الوعاة، ج2/ 229-230، ونزهة الألباء، ص 54-58، وطبقات النحويين واللغويين، ص 66.

(5) أبو عبد الرحمن الضبي النحوي، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، استعمل القياس في النحو، وكانت له آراء تخالف جمهور البصريين، من كتبه النوادر الكبير والصغير، انظر، بغية الوعاة، ج2/ 365، و وطبقات النحويين واللغويين، ص51-53، و إنباه الرواة، ج4/ 74-78.

(6) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، كان شيخ أهل النحو والعربية، حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر، توفي في خلافة المعتضد بالله، من أشهر كتبه المقتضب، انظر، نزهة الألباء، ص 164-173.

2- المدرسة البغدادية.

بدأ ظهور المذهب البغدادي في أوائل القرن الرابع الهجري، حيث هاجر عدد من علماء البصرة والكوفة إلى مدينة بغداد عندما بناها أبو العباس السفاح؛ بسب الفتن، وعدم الاستقرار السياسي، وتوجّه أهل بغداد، وطلابها للتتلمذ على أيدي علماء البصرة والكوفة، واستطاعوا الجمع بين آراء المدرستين البصرية والكوفية، وأخذوا بأفضل المذاهب -من وجهة نظرهم- وأضافوا إليها من آرائهم ووجهات نظرهم الخاصة، حتى ظهر هذا المذهب بوضوح في القرن الرابع الهجري، حيث كانت بغداد في ذاك الوقت تميل إلى المذهب الكوفي إلى أن تسلّم أبو علي الفارسي زعامة النحو فيها، وأصبحت تميل إلى المذهب البصري[1]، **ومن أبرز علمائها:**

- ابن قتيبة (ت276هـ)[2].
- أبو بكر بن الأنباري (ت327هـ)[3].
- أبو علي الفارسي (ت377هـ)[4].
- ابن جني (ت392هـ)[5].

---

(1) انظر، السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، ص123، وعبدالحميد النجار، من المدارس النحوية، ص153-155.

(2) عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب الدينوري، مروزي الأصل، عالماً فاضلاً في اللغة والنحو والشعر، متفنناً في العلوم، كان يغالي في مذهب البصريين، إلا أنه خلط المذهبين، من كتبه: أدب الكاتب، وعيون الأخبار، توفي في خلافة المعتمد على الله، انظر، نزهة الألباء، ص159-160، وابن النديم، الفهرست، ص85، وإنباه الرواة، ج2/ 143-147.

(3) أبو بكر محمد ابن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، من أعلم الناس بنحو الكوفة، عُرِف عنه بكثرة حفظه، له الكثير من المؤلفات منها الأضداد، شرح المفضليات، النحو الواضح، توفي ببغداد سنة 327هـ في خلافة الراضي بالله تعالى، انظر، بغية الوعاة، ج1/ 212-214، ونزهة الألباء، ص 197-204.

(4) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، عكف على العلم منذ الصغر، فكانت له رئاسة المدرسة البغدادية، من كتبه: الحجة في علل القراءات السبع، الإيضاح في النحو، المقصور والممدود، "توفي سنة 377هـ في خلافة الطائع لله تعالى، انظر، نزهة الألباء، ص 232-233.

(5) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، كان من أعلم أهل الأدب بعلم النحو والتصريف، من أشهر كتبه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، توفي سنة 392هـ في خلافة القادر، انظر، إنباه الرواة، ج2/ 335-340، ونزهة الألباء، ص 244-246.

- الزمخشري (ت538هـ)[1].

ويتّضح للباحثة من خلال الاطلاع على هذه المدرسة اختلاف توجهات النحاة البغداديين فمنهم مَن شغفه الميلُ إلى المذهبِ البصري، ومنهم مَن توجه إلى المذهب الكوفي، وعددٍ آخرٍ من العلماء خلط بين المذهبين، ولكنه في حقيقة الأمر يميل إلى أحدهما دون الآخر، فكلٌ منهم يجتهد، ويستنتج آراء جديدة، مما ساهم في إثراء علم النحو العربي بالكثير من الاستنباطات والاجتهادات.

3- المدرسة الأندلسية.

نشأت المدرسة الأندلسية في عصر بني العباس 138/ 422هـ، وكان السبب وراء نشأتها هو رحيل عدد من علمائها، وطلاب العلم إلى المشرق العربي؛ لتلقي العلوم العربية؛ للحفاظ على القرآن الكريم، وفهم معانيه، وتفسيره، فمنهم من توجّه إلى علماء البصرة، ومنهم من توجّه إلى علماء الكوفة، وبعدما أنفذوا ما عند شيوخهم من علمٍ، عادوا إلى أوطانهم ينشرون هذه العلوم، ويعلّمون الشباب والصبيان[2].

وعليه فإن الأندلس تأخرت عن البلاد العربية في دراسة النحو، والعلوم اللغوية، وكانت بداياتها في دراسة النحو الكوفي.

من أبرز علمائها:

- جوري بن عثمان المورووري (ت198هـ)[3].
- أبو علي القالي (ت356هـ)[4].

---

(1) أبو القاسم محمود بن عمر ابن محمد بن عمر، برع في النحو، وكان عالماً فذاً في علوم القرآن، كتابه الكشّاف من أبرز كتبه القيّمة، وله في النحو المفرد والمؤلف، انظر: نزهة الألباء، ص 290-292.

(2) انظر، المفيد في المدارس النحوية، ص163، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص289.

(3) يعدُّ من أول نحاة الأندلس، الذين رحلوا إلى المشرق لتلقي العلم عن علماء البصرة والكوفة، وتتلمذ على الفراء والكسائي، وهو مولى لآل طلحة العنبسيين، كتابه في النحو: منبه الحجارة، انظر، طبقات النحويين واللغويين، ص 256-257، وانباه الرواة، ج1/ 306-307.

(4) إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون أبو علي القالي، أخذ النحو عن النحاة المؤيدين للبصرة أمثال ابن درستويه وابن دريد، من كتبه: المقصور، الممدود، فعلت وأفعلتُ، كتاب البارع في اللغة، توفي في قرطبة سنة 356هـ، انظر، إنباه الرواة، ج1/ 239-244.

- ابن سيده الضرير (ت448هـ)[1].
- ابن الباذش (ت540هـ)[2].
- ابن مضّاء القرطبي (ت592هـ)[3].
- ابن عصفور (ت663هـ)[4].

هذه مجموعة من أبرز نحاة الأندلس، ونلاحظ اتجاههم إلى أخذ النحو من علماء الكوفة أولاً؛ اقتداءً بمعلمهم الأول جودي بن عثمان المورووري، ثم اتجهوا إلى دراسة النحو على يد شيوخ وعلماء بغداد المؤيدين للبصرة، وهذا يدل على أنّ الأندلس جمعت بين النحو الكوفي والبصري، وهذا يؤكد على أنّ علماء البصرة والكوفة لهم الفضل العظيم في انتشار هذا العلم.

4- مدرسة مصر والشام

اهتم أهل مصر والشام بالقرآن الكريم وكل ما يتعلق به من ضبط لألفاظه، وتفسيره، وقراءاته، مما جعلهم يتجهون لدراسة اللغة والنحو؛ ليحسنوا قراءة القرآن الكريم، فقد رحل علماؤهم إلى البصرة والكوفة لتعلّم العلوم العربية، والدينية ونقلها إلى بلادهم، وهذا أدى إلى ظهور طبقة من العلماء والمؤدبين الذين يعلمون الشباب والصبيان أمور دينهم، ولغتهم، وكان عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي من أقدم علماء النحو الذين عاشوا في مصر، حيث توفي في الإسكندرية.

---

(1) علي بن أحمد، وقيل ابن إسماعيل، أبو الحسن النحوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي، من كتبه المحكم، حيث جمع فيه اللغة، فيما يقارب عشرين مجلد، وكتاب المخصص، وكتاب الأنيق في شرح الحماسة، وله شعر جيد، انظر، إنباه الرواة، ج2/ 225-227.

(2) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الجياني الأنصاري، النحوي ابن النحوي، من أشهر علماء عصره، عُرف بالقراءة والنحو، وكان حسن الخط، أفاد الناس بعلمه وثقافته، صاحب كتاب الإقناع، انظر، بغية الوعاة، ج1/ 338، وإنباه الرواة، ج2/ 227، واليماني، إشارة التعيين، ص40.

(3) أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد اللخمي، قاضي الجماعة، له كثير من الآراء النحوية التي خالف فيها النحويين، بالأخص فكرة إلغاء العامل، من كتبه: المشرق في النحو، وكتاب تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، رَفض أصول النحو من قياس، وتعليل، واستحسان، توفي باشبيلية سنة 592هـ، انظر، بغية الوعاة، ج324/1، وإشارة التعيين، ص 33.

(4) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن علي عصفور الحضرمي، من أهل اشبيلية، أخذ اللغة والأدب، وله من الكتب: المقرّب في النحو، الممتع في التصريف، المفتاح، الهلالية، شرح الجزولية، ثلاثة شروح على الجمل، انظر، بغية الوعاة، ج2/ 210، وإشارة التعيين، ص 236-237.

ويتّضح للباحثة ومما لا شك فيه أنّ مصر والشام ذات حدود متصلة، فلا يمكن الفصل بينهما، وكانت الرحلات بينهما –آنذاك– ميسّرة، حيث يتنقل العلماء بين البلاد دون حواجز؛ لذلك نشأت المدرسة المصرية بالتزامن مع المدرسة الشامية.

ومن أهم ما يُميز هذه المدرسة عن غيرها ما يأتي:

1- مزج النحو بالمنطق، والفلسفة.

2- وضع المتون لتسهيل قواعد النحو، وجمعها في أوراق مختصرة شعراً أو نثراً.

3- كثرة الشروح للمؤلفات النحوية، سواء وضعها مشاهير من النحاة السابقين، أو المعاصرين.

4- الاهتمام بشواهد الشعر النحوية، التي تعتمد عليها القواعد النحوية.

5- الاستشهاد بالقراءات والحديث بشكل كبير.

6- كثرة الاجتهاد لدى علمائها، فإذا أخذوا برأي من الآراء يصححونه بكل ما عندهم من ثقافة، ويؤيدونه بالقرآن أو بالحديث أو بالشعر، أو بالتعليل، ويمكن أن يصدروا آراءً جديدة خاصة بهم[1]، **ومن أبرز علماء هذه المدرسة، ما يأتي:**

- ولاّد بن محمد التميمي (ت263هـ)[2].
- أبو علي الدينوري (ت289هـ)[3].
- كراع النمل (ت309هـ)[4].

---

(1) بتصرف، المفيد في المدارس النحوية، ص237-240.

(2) من أبرز علماء مصر، الذين رحلوا إلى البصرة لتعلّم النحو، فأخذ عن الخليل، بدأت أول مدرسة مصرية على يده، وكان له الفضل بنشر علم النحو في مصر، انظر، إنباه الرواة، ج3/ 354، بغية الوعاة، ج2/ 318.

(3) أحمد بن جعفر أبو علي الدينوري، أصله من دينور، أخذ النحو عن المازني ذكر في كتابه المهذب الخلاف بين البصريين والكوفيين، توفي بمصر سنة 289هـ، انظر، إشارة التعيين، ص27، وإنباه الرواة، ج1/ 68-69.

(4) علي بن الحسن، أبو الحسن الهُنائي الأزدي، وكان سبب تسميته بكراع النمل أنه دميم الخلقة، وقيل لقصره، كان يميل إلى قول البصريين، وقيل إنه كوفي، من كتبه: المنضد في اللغة، المجرد، المنجد، توفي في خلافة المقتدر، انظر، إنباه الرواة، ج2/ 240، وإشارة التعيين، ص 215، وبغية الوعاة، ج2/ 158، والسيوطي، المزهر، ج2/467.

- أبو جعفر النحاس (ت337هـ)[1].
- عبد الله بن بري (ت582هـ)[2].
- ابن الحاجب (ت646هـ)[3].

وعليه فإنّ هذه المدرسة قد استفادت من نحو مدرستي البصرة والكوفة، وأضافت إليه بعضاً من اجتهادات علمائها، وآرائهم الخاصة، وعلاوة على ذلك فقد اعتمدت على شرح وتفسير جهود السابقين من علماء البصرة والكوفة مع شيء من الفلسفة والمنطق.

وتبقى ثاني أبرز مدرسة نحوية بعد مدرسة البصرة وهي **مدرسة الكوفة**، التي بدأت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، حيث تأخرت عن مدرسة البصرة نحو قرنٍ من الزمان؛ لانشغالها بالعلوم الدينية والفقهية، وأفردت الباحثة لهذه المدرسة فصلاً كاملاً للحديث عنها باستفاضة، وهو الفصل الأول من هذه الدراسة.

---

(1) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، رحل إلى العراق وسمع من الزجاج، وأخذ عنه النحو وأكثر، وسمع من ابن الأنباري، ونفطويه، له كتابان في القرآن، وهما: كتاب الإعراب، وكتاب المعاني، انظر، إنباه الرواة، ج1/ 136-139.

(2) من أبرز علماء مصر، فهو مصري المولد والنشأة، مقدسي الأصل، أتقن كتاب سيبويه، كان قليل التأليف، وله مقدمة سماها اللباب في الرد على ابن الخشّاب، توفي بمصر سنة 582هـ، انظر، إنباه الرواة، ج2/110-111.

(3) العلّامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي الدويني الأصل، الإسنائي المولد، المقرئ النحوي، من كتبه: الكافية في النحو، والشافية في التصريف، والوافية، انظر، بغية الوعاة، ج2/ 134-135.

الْـفَـصْــلُ الْأَوَّلُ

نَـشْـأَةُ مَـدْرَسَــةِ الْـكُـوْفَــةِ.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ
نَبْذَةٌ تَارِيْخِيّةٌ عَنْ مَدْرَسَةِ الْكُوْفَةِ.

مدينة الكوفة هي إحدى مدن العراق الحبيب، تقع جنوب العاصمة بغداد، وقد تناولت الباحثة نبذة عن مدينة الكوفة من خلال عدة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: سبب تسمية مدينة الكوفة بهذا الاسم.

المطلب الثاني: أهمية موقعها الجغرافي.

المطلب الثالث: بناء المدينة، وسكانها.

المطلب الرابع: دور مدينة الكوفة في السياسة.

المطلب الخامس: أثر مدينة الكوفة في نشر العلوم.

المطلب السادس: أهم مصادر العلم في مدينة الكوفة.

المطلب السابع: نشأة النحو في مدينة الكوفة.

المطلب الأول: سبب تسمية مدينة الكوفة بهذا الاسم.

سميت مدينة الكوفة بهذا الاسم؛ لاستدارتها، ولاجتماع الناس بها، وكما ورد في كتب التاريخ أنّ سعد بن أبي وقاص قال لجنوده:" تكوّفوا في هذا المكان" بمعنى تجمّعوا[1].

كذلك سميت من قولهم: قد تكوّف الرمل، ويقال: أُخذت الكوفة من الكوفان، ويقال: هم في كوفان، أي في بلاء وشر، وقيل: سميت كوفة؛ لأنها قطعة من البلاد، من قول العرب: قد أعطيتُ فلاناً كيفة، أي قطعة، ويقال: سميت بموضعها من الأرض، وذلك أنّ كل رملة يخالطها حصباء تسمى كوفة[2].

وترى الباحثة كثرة هذه الأسباب في تسمية هذه المدينة؛ يعود إلى طبيعة المدينة، وطبيعة مكانها، وجغرافيتها.

المطلب الثاني: أهمية موقعها الجغرافي.

وكان لموقعها الجغرافي المناسب سبب مباشر لاختيارها من قِبل سعد بن أبي وقاص لتكون معسكراً للجيش، وتم تمصِيرها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في السنة السابعة عشرة للهجرة[3]، وقد اختلفت الروايات، فمنهم من قال إنه تم تمصيرها بعد البصرة بعامين، أي في السنة الثامنة عشر.

وترى الباحثة أهمية موقع الكوفة الجغرافي، فقد وقد في تسهيل الاتصال بين مقر الخلافة الإسلامية والجند، فهي تقع على الجانب الغربي من الفرات على طريق الإمدادات العسكرية، ووقوعها على أطراف الصحراء العربية، جعل بيئتها شبيهة ببيئة الحجاز واليمن التي صدروا عنها؛ لذلك اختارها سعد لتكون مقراً لهم[4].

ويتّضح للباحثة كثرة المزايا التي تمتعت فيها الكوفة جعلها محط أنظار الصحابة، منها الجغرافية، والتجارية، والعسكرية، والاقتصادية.

---

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4/557–561.

(2) انظر، حسين البراقي، تاريخ الكوفة، ص163–164.

(3) انظر، السابق، ص164.

(4) انظر، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2/367.

المطلب الثالث: بناء المدينة، وسكانها.

وعندما استقرت البلاد بعد الفتوحات الإسلامية، رغب أهل الكوفة وهم من الجند في بناء المدينة، فأرسلوا إلى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ لكنه رفض، وكتب لهم: "العسكر أجدّ لحربكم، وأذكى لكم وما أحب أن أخالفكم"[1]، فبنوا مدينتهم بالقصب ثم باللبن، وجاء في كتب التاريخ إنّ منازل أهل الكوفة قبل أن تبنى أخصاصاً من قصب إذا غزوا قلعوها، وتصدقوا بها، فإذا عادوا بنوها، فكانوا يغزون ونساؤهم معهم[2]، وبقيت على هذا الحال حتى جاء زياد والياً على العراق سنة 50هـ وبناها بالآجر، وجاء بأساطين المسجد من جبال الأهواز[3].

وخططت الكوفة من جانبين: شرقي المسجد وغربيه، فالجانب الشرقي هو الأفضل، والأقرب من الماء لليمانيين، والغربي لنزار، وقد قسمت إدارتها إلى أرباع، على كل ربع زعيم يقوم بإدارته، أما تقسيمها من حيث التخطيط فكان ذلك المخيم الواسع موزعاً توزيعاً عسكرياً من سبعة أفواج، كل فوج يضم قسماً من محلاتها المعروفة باسم قبائلها، ولم تكن في الكوفة شوارع، بل كانت خليطاً من تجمعات سبع، كل مجموعة من عدة عشائر تنزل في جهة، واستمرت مدينة الكوفة في التطور والعمران حتى بلغت الغاية في العمران في عهد المتنبي[4].

وسرعان ما ازدهرت العراق، وظهرت فيها حضارة بابل والحيرة، وأصبحت وجهة العلماء والمسلمين؛ لازدهارها وتطورها، وما فيها من علوم شتى.

وجاء في فضل مدينة الكوفة قول علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–:" الكوفة كنز الإيمان، وحجة الإسلام، وسيف الله ورمحه يضعه حيث شاء، والذي نفسي بيده لينتصرن الله بأهلها في شرق الأرض وغربها، كما انتصر بالحجاز"[5].

وقال سلمان الفارسي:" أهل الكوفة اهل الله، هي قبة الإسلام يحن إليها كل مؤمن"[6].

وعليه فإنه يتضح للباحثة من خلال هذه الأقوال فضل مدينة الكوفة، وحب أهلها لها، وتمسكهم بها؛ فهي مهبط الصحابة والقرّاء، ولها الفضل الكبير في إظهار العلوم الدينية.

---

(1) انظر، الكامل في التاريخ، ج367/2.
(2) انظر، تاريخ الكوفة، ص114–118.
(3) انظر، الكامل في التاريخ، ج3/ 228–229.
(4) انظر، تاريخ الكوفة، 121–126.
(5) انظر، السابق، ص166.
(6) انظر، السابق، نفسه.

المطلب الرابع: دور مدينة الكوفة في السياسة.

كان للكوفة دورٌ عظيم وكبير في حركة الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وكان لها أثر واضح في السياسة، خاصة بعد موقعة الجمل التي كانت بين المسلمين في عهد الخليفة علي حيث قدمت أم المؤمنين السيدة عائشة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر عثمان، فاستقرت في البصرة، وانتقل علي إلى الكوفة، وكان سبب اختياره للكوفة هو ميل أهلها إليه، وكثرة اليمنيين المخلصين للهاشميين، فكانت الكوفة أول مَن بايع علي بالخلافة، وبذلك أصبحت الكوفة علوية، والبصرة عثمانية، واستمرت الكوفة في ثوراتها على الأمويين حتى تولى الحجاج بن يوسف الثقفي ولايتها، فقضى على كل معارضٍ، وأخضعها للأمويين، واستطاع أن يجعلها معسكراً للجيوش الإسلامية، وشغل أهلها بالحروب، ولما قامت الدولة العباسية اتخذها السفاح عاصمة له فترة من الزمن[1].

وعليه فإنّ الكوفة بدأت تقع تحت مطمع القبائل والعرب بعد سيطرة علي بن أي طالب عليها، وأصبحت مقراً للكثير من الخلافات، وذلك لم يمنع تدميرها، وخرابها مع مرور الزمن فقد كانت شاهدةً على أحداثٍ دمويةٍ كثيرة، لم تنتهيَ حتى وقتنا الحاضر.

المطلب الخامس: أثر مدينة الكوفة في نشر العلوم.

ويتّضح للباحثة من خلال ما سبق أنّ الكوفة كانت محط أنظار العرب، ووجهتهم، فهي مقر لقيادة الجيوش الإسلامية، ومركزاً للحركات العسكرية، وتعد مركزاً للتبادل التجاري والفكري.

حيث كانت مدينة الكوفة مركزاً للعلم والفن والأدب؛ لأنها أوفر مؤناً، وأوسع عمراناً، تتوفر فيها الوسائل المهيئة للحركة الفكرية أكثر من غيرها؛ لأنّ العمران ووسائله فيهما شيئاً من الغنى والرفاهية، وهذه تؤدي إلى الرقي في الفكر والذوق والعاطفة؛ وبذلك يحدث الرأي وتبدع الطريقة، فينشأ العلم ويعمر الأدب[2].

كما أنها كانت مقراً ومستقراً لعدد من الصحابة الذين شهدوا بدراً، منهم: عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، مما جعلها تتجه إلى العلوم الدينية والفقهية، وتعليم القرآن الكريم والأحاديث؛ وذلك جعلها مزدهرةً فقهياً، وأدبياً، ولغوياً، ونحوياً[3].

---

(1) انظر، خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص113.

(2) انظر، تاريخ الكوفة، ص130.

(3) انظر، الحديثي، المدارس النحوية، ص113-115.

المطلب السادس: أهم مصادر العلم في مدينة الكوفة.

تعد مدينة الكوفة من أبرز مدن العراق علماً وثقافة، فقد كانت بؤرة العلم والأدب، وملتقى العلماء والأدباء والشعراء، حيث كانوا يزدحمون في المساجد والجوامع، والمحافل، والنوادي؛ للمفاخرة والمناظرة، وكان أشراف الكوفة يخرجون إلى ضواحيها لهذا الغرض، حيث كان في الكوفة سوقٌ كسوق عكاظ يسمى سوق الابل، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس، وأقاموا بها مفاخرات الشعراء، ومجالس الخطباء، يؤمها الأدباء من كل فج[1].

ومن المراكز العلمية التي ساهمت في نشر العلم، وتعلم الصبيان، وتفتح أبوابها أمام طالبي العلم، منها[2]:

1- **الكتاتيب**، وقد أسهمت في تعلّم القراءة والكتابة، والقرآن الكريم، وتعليم النحو والصرف والأدب للصبيان، ومنها ينتقل الدارس إلى مراكز العلم الأخرى، فهي بمثابة المحطة الأولى في العلم.

2- **مسجد الكوفة**، وهو من أكبر مراكز العلم فيها، حيث تعقد فيه حلقات لتعليم القرآن، وقراءته، وتفسيره، وفقهه، وتعليم الحديث وروايته ودرسه، إضافة إلى تذكُّر أشعار العرب وأيامهم.

3- **دور الخلفاء والأمراء والوزراء والأغنياء** من أهل الكوفة التي كانت مركزاً لنشر العلم والثقافة على اختلاف علومها المعروفة.

4- **مجالس المناظرة**، وكانت تعقد بين الفقهاء أو الشعراء أو النحاة أو اللغويين، وكان لها دور في نشر الثقافة على اختلاف علومها.

5- **الرحلات**، لم تقتصر الثقافة على المراكز السابقة، وإنما كان للرحل أثرها ودورها في نشر العلوم، وازدهارها، وانتشارها في البلاد العربية، فقد كان الكوفي يرحل إلى البصرة، وإلى بوادي نجد والحجاز؛ لأخذ اللغة عن الأعراب الفصحاء، ثم يعود لبلده حاملاً هذه العلوم؛ لينشرها، وأيضاً كان علماء البصرة يرتحلون إلى الكوفة، والبلاد المجاورة، وينشرون علومهم، مما يسهم في ازدهار وتنمية العلوم، بالإضافة إلى انتقال الفقهاء إلى مكة والمدينة للأخذ من علماء الفقه فيها، كان ذلك له الأثر الواضح في نشر العلوم، وانتقالها بين البلاد العربية والإسلامية.

---

(1) انظر، تاريخ الكوفة، ص429.

(2) انظر، الحديثي، المدارس النحوية، ص114-115.

المطلب السادس: نشأة النحو في مدينة الكوفة.

وكما جاء في كتب النحو، أنّ الكوفة تأخرت عن البصرة في الاهتمام بعلم النحو قرناً من الزمان، حيث كان اهتمامها في بادئ الأمر بالعلوم الدينية، والفقهية، ورواية الأشعار، والأحاديث، حتى قيل عن الكوفة: "أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة"[1].

وهذا الأمر يعود إلى كونها مهبط الصحابة، حيث كان عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– يرسل مجموعة من الصحابة إلى البلاد العربية؛ لتعليم الناس أمور دينهم، وفي ذلك أسوة برسول الله ﷺ حيث كان يرسل الصحابة إلى البلاد التي فتحها المسلمون لتوليهم مهمة تعليم الناس أمور دينهم، وبقيت الكوفة محتفظة بهذا الطابع الديني الذي سيطر عليها، حيث انشغل علماؤها في تفسير القرآن، ولذلك احتاجوا إلى ضبط معاني ألفاظه، وتفهُّم أساليب عباراته؛ فاتجهوا إلى دراسة أساليب العرب، وأقوالهم، وأشعارهم، فارتحلوا إلى البادية؛ لالتقاط الأشعار والأمثال، والسؤال من أفواه العرب عن معاني الألفاظ، وأساليب التعبير؛ لذلك كانت الكوفة سبّاقة في ميدان الأدب[2].

وفي ذلك الوقت كانت البصرة قد أنشأت النحو، ودوّنته، حيث ارتحل علماؤها إلى البادية للأخذ عنهم، ووضعوا الضوابط والمقاييس لنقل اللغة، لعدم إفساد النحو، ثم توجهت الكوفة إلى العلوم اللغوية، فعلوا كما فعل علماء البصرة، وارتحلوا إلى البادية كالكسائي، الذي مكث في البادية أربعين يوماً[3].

وتظن الباحثة أنّ هذه المدة غير كافية لنقل اللغة العربية من الأعراب الفصحاء، فقد مكث أبو عمرو بن العلاء أربعين عاماً، فشتان بين أربعين يوماً، وأربعين عاماً.

ويُعدُّ أبو جعفر الرؤاسي أول من اهتم بالدراسات اللغوية والنحوية، وأدخلها إلى الكوفة، فقد تتلمذ على يده شيوخ البصرة كالفراهيدي، وسيبويه، ثم تبعهما الكسائي، والفراء وقرأوا كتابه في النحو (الفيصل)، الذي بدأت به المدرسة الكوفية، فقد نشأ الخلاف بين المدرستين في عصره.

وترى الباحثة أنّ الرؤاسي لم يكن سوى ناقلاً للنحو البصري في الكوفة، ولم يحاول التعديل أو التغيير فيه، أو حتى مخالفتهم في الآراء النحوية، وإن كان يوجد خلاف فربما يكون خلافاً هادئاً محموداً.

---

(1) االسيوطي، الاقتراح، ص 84.

(2) انظر، تاريخ الكوفة، ص423.

(3) انظر، حياة الكسائي، في إنباه الرواة، ج252/2.

وقد بدأ الخلاف الفعلي بين الكسائي من الكوفة، وسيبويه من البصرة، واشتد بينهما الخلاف بعد المسألة الزنبورية التي كانت سبباً في وفاة سيبويه[1]، ورجّحت الكتب النحوية أنّ السبب وراء هذا الخلاف هو خوف الكسائي من سيبويه أن يتقرب من الخلفاء والأمراء –آنذاك– بحيث يؤثر ذلك على مكانة الكسائي عندهم، فكان خلافه معه في المسألة الزنبورية وسيلة لتخطئة سيبويه، وتسليط الضوء عليه، وعلى مذهبه النحوي[2].

ومن هنا استطاع الكوفيون التمكن من النحو، وإتقانه؛ حتى خرّجوا أجيالاً وعلماءً من علماء النحو الأفاضل كالفراء وثعلب.

وعليه فإن الكوفة استطاعت الانضمام إلى البصرة في دراسة العلوم اللغوية، وساهمت في الدرس النحوي، وبقي مجهودها إلى وقتنا الحاضر، فلا تكاد تُذكرُ مسألة نحوية إلا ويُذكرُ فيها النحو الكوفي كما يُذكرُ فيها النحو البصري.

(1) انظر، بغية الوعاة، 2/229–230، ونزهة الألباء، ص54–85.

(2) انظر، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص99.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
أَعْـلَامُ مَـدْرَسَـةِ الْـكُـوفَـةِ.

تناولت الباحثة في هذا المبحث أبرز أعلام مدرسة الكوفة، ومنهم:

- معاذ بن مسلم الهراء (ت187هـ).
- أبو جعفر الرؤاسي (ت190هـ).
- أبو الحسن الكسائي (ت189هـ).
- أبو زكريا الفراء (ت207هـ).
- علي بن المبارك الأحمر (ت194هـ).
- هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ).
- علي بن حزم اللحياني (ت143هـ).
- أبو عبدالله الطوال (ت243هـ).
- ثعلب أبو العباس (ت291هـ).

بدأ النحو البصري ينتشر في مدينة الكوفة، فكان الكثير من الكوفيين يتجهون إلى البصرة لطلب العلم، والاستفادة من علمائها في علوم العربية، فظهرت مجموعة من العلماء الكوفيين الذين كان لهم دور في وضوح المذهب الكوفي، وتكامله، وإبراز منهجه، واتّضح الخلاف بين المدرستين من خلالهم، وجاء بيانهم كالآتي:

- معاذ بن مسلم الهراء (ت 187هـ):

من أبرز نحاة الكوفة، وقد أسندت كتب التاريخ إليه تأسيس مدرسة الكوفة بصحبة الرؤاسي، وهو "أبو مسلم وقيل أبو علي مولى محمد بن كعب القرظي، وعم محمد بن أبي سارة الرؤاسي من قدماء النحاة، ولد أيام عبد الملك بن مروان، وكان مؤدب عبد الملك"[1]، وهو أول من وضع التصريف، وكان شيعياً، مات سنة 187هـ في السنة التي نكبت فيها البرامكة[2].

(1) بغية الوعاة، ج2/ 290-291.

(2) الفهرست ص131.

ويقال توفي سنة 195هـ في بغداد، عاش عمراً طويلاً حيث كان يشد أسنانه بالذهب من طول ما عمّر مات أولاده وأولاد أولاده وهو باقٍ[1].

كان تاجراً ونحوياً، وقال ابن خلكان: قرأ عليه الكسائي، وروى عنه، وحُكيت عنه في القراءات حكايات كثيرة، وصنف في النحو كثيراً، ولم يظهر له شيء من التصانيف، وسبب تسميته بالهرّاء؛ لأنه كان يبيع الثياب الهروية[2].

وعليه فإنّ الهرّاء قد أخذ النحو على يد أبو معاوية شيبان البصري، الذي علّم أهل الكوفة النحو، وبالهرّاء بدأ علماء الكوفة بتأسيس مذهبهم النحو.

-أبو جعفر الرؤاسي (ت 190هـ):

من علماء الكوفة، أستاذ الكسائي، أخذ العربية عن أبي عمرو بن العلاء، سمي بالرؤاسي لكبر رأسه، وكان ينزل النيل فسمي النيلي[3].

كان من المتقدمين في النحو حتى قال الكسائي: "ما وجدت بالكوفة أحداً أعلم بالنحو من أبي جعفر الرؤاسي"[4]، له كتاب في النحو اسمه الفيصل وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، له من الكتب: التصغير، معاني القرآن، الوقف والابتداء الصغير، الوقف والابتداء الكبير[5].

وتظن الباحثة أنّ كتاب الفيصل وهو أول كتاب يجمع بين دفتيه النحو الكوفي لم يصل إلينا، وضاع واندثر كما ضاع الكثير من التراث العربي على مر العصور والأزمان.

-أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ):

المؤسس الفعلي لمدرسة الكوفة، وكان يخالف سيبويه رأس مدرسة البصرة في كثير من المسائل، وأجمعت كتب التراجم أنّه أعجمي، وهو أحد القرّاء السبعة، مولى بني أسد، أخذ النحو عن الرؤاسي، ودخل الكوفة وهو غلام[6]، قال عنه يحيى بن زياد الفراء: "إنما تعلم الكسائي

---

(1) بغية الوعاة، ج2/ 290-291.
(2) نزهة الألباء، ص50.
(3) الفهرست، ص130.
(4) إنباه الرواة، ج4/ 105-109.
(5) الفهرست، ص130.
(6) انباه الرواة، ج2/ 252.

النحو على الكبر، وكان سبب تعلمه؛ أنه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيي، فجلس إلى قوم فيهم فضل، وكان يجالسهم كثيراً، فقال: قد عيّيت، فقالوا له: تجالسنا وأنت تلحن؟ فقال: كيف لحنت؟ فقالوا له: إن كنت أردت من التعب فقل: أعييت، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عييت مخففة، فأنف من هذه الكلمة وقام من فوره، فسأل عمن يعلّم النحو فأرشدوه إلى معاذ الهراء، فلزمه حتى أنفذ ما عنده"[1].

ثم رحل إلى البصرة ولقي الخليل بن أحمد وجلس في حلقته، فقال رجل من الأعراب: "تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة وجئت البصرة، وقال للخليل: من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[2].

مما جعله يخرج إلى البادية، ومكث فيهم أربعين يوماً، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه، حيث لم يكن للبادية سوى البصرة والخليل، وهذا دليل على كثرة الرحلات إلى البادية من علماء البصرة، واعتمادهم على الأعراب الفصحاء في أخذ اللغة.

وعندما عاد من البادية وجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مسائل أقرّ له يونس فيها، وصدّره في موضعه.

إذ إنّ الكسائي تعلّم النحو على كبر وهو في سن متأخرة[3]، إضافة إلى أنه تتلمذ على أيدي البصريين، الخليل، ويونس بن حبيب الذي أقرّ له بعلمه. أما سبب تسميته بالكسائي؛ لأنه كان يحضر مجلس معاذ الهراء والناس عليهم الحلل، وعليه كساء روذباري[4].

له العديد من الكتب، منها: اختلاف العدد، أشعار المعاديات وطرائقها، كتاب الحروف، كتاب مختصر النحو، المصادر، توفي بالري سنة 189هـ هو ومحمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي يوسف، ودفنا في يوم واحد، فقال الرشيد: دفنّا الفقه واللغة في الري في يوم واحد، وقيل توفي سنة 193هـ[5].

وتظن الباحثة أنّ الكثير من كتب الكسائي لم تصل إلينا، حيث إنّ آراء الكسائي في النحو الكوفي يتم جمعها من كتب تلاميذه، خاصة الفراء، حيث كان الفرّاء يصرّح بها في كتابه

---

(1) نزهة الألباء، ص ص58-64.

(2) الفهرست، ص ص131-132.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج13/ 168.

(4) طبقات النحويين، ص ص127-130.

(5) الفهرست، ص ص131-132.

(معاني القرآن)، فمؤسس مدرسة يُفترض أن نجد له كتاباً عظيمَ الشأن كالكتاب لسيبويه، وما تركه هو كتاب مختصر في النحو، ضاع ولم يبق منه شيئاً.

وتميل الباحثة إلى أنّ سبب اندثار وضياع كتب الكسائي، هو عدم الاهتمام بالنحو الكوفي بالمقارنة مع الاهتمام بالنحو البصري على مر الزمان، فقد نجد آثار ومنهج النحو الكوفي متناثرة في الكتب دون إيجاد كتب مختصة شاملة وجامعة للنحو الكوفي من تأليف مؤسسيه.

-الفراء (ت 207هـ):

من أبرز تلاميذ الكسائي، واستطاع أن ينقل النحو الكوفي في كتابه (معاني القرآن)، ولولا هذا الكتاب لضاع النحو الكوفي كما ضاعت الكثير من الكتب التي صُنّفت فيه.

وهو "أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، سمي الفراء؛ لأنه كان يفري الكلام، روى عن الكسائي وقيس بن الربيع، ومندل بن علي، وعنه سلمة بن عاصم محمد بن الجهم السمري وحدّث بكتبه"[1].

كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال، وكان متديناً متورعاً[2].

وصفه البصريون بأنه كان زائد العصبية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه[3]، وكان متأثراً بالفلسفة والمنطق؛ فكان يسلُك ذلك في مؤلفاته، وأكثر مقامه في بغداد.

قال عنه أبو العباس أحمد بن يحيى:" لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه حصنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدّعيها كل من أراد"[4].

وقال أيضاً: " كتب الفراء لا يوازى بها كتاب"[5].

له الكثير من الكتب، منها الموجود، ومنها المفقود، أبرزها: معاني القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن.

---

(1) إنباه الرواة، ج4/7- 23.

(2) نزهة الألباء، ص ص81-84.

(3) بغية الوعاة، ج2/ 333.

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2/301.

(5) طبقات النحويين واللغويين، ص ص131-133.

اختلفت الروايات في سنة وفاة الفراء، ولكنّ المؤرخون أجمعوا على أنّ الفراء توفي سنة 207هـ وقد بلغ من العمر 63عاماً[1]، ومنهم من قال في 204هـ[2]، وقيل 187هـ[3].

وعليه فإنّ الفراء من أعلم الناس بالنحو، واختص بالنحو الكوفي، وقد اكتمل المذهب الكوفي على يده، حيث وضع المصطلحات، وقعّد القواعد، وأتمّ الأقيسة.

وتظن الباحثة أنّ تأسيس واهتمام الفراء بالنحو الكوفي لا يعني عدم اطلاعه على النحو البصري، بدليل أنّ كتاب سيبويه تحت رأسه حتى توفي، وهذا إن دل فيدل على اهتمامه بالنحو البصري، والتعمق والتدقيق فيه، وربما عصبية العربي وعدم تراجعه عن شيء، حالت دون اعترافه بصحة المذهب البصري على المذهب الكوفي، وأياً كان فإنّ كتاب معاني القرآن للفراء قد اشتمل على آراء الكوفيين ومذهبهم.

وتعتقد الباحثة أنه لولا اختصاص كتاب الفراء بالقرآن الكريم لضاع النحو الكوفي؛ بسبب اتجاه الناس إلى علوم دينهم، وعلوم القرآن الكريم؛ ما أدى إلى الحفاظ عليه ووصوله إلينا.

-علي بن المبارك الأحمر (ت 194هـ):

يعد من أشهر تلاميذ الكسائي، وراوية الكوفة، قال عنه الفراء: "أتيت الكسائي فإذا الأحمر عنده، وقد بقل وجهه، ثم برز حتى كان الفراء يأخذ عنه"[4].

أجمعت الكتب والمصادر على خلف الأحمر كان متقدماً على الفراء في حياة الكسائي؛ لذكائه، وفطنته، وسرعة الفهم، حيث تقدّم في علل النحو، ومقاييس التصريف.

واختاره الكسائي ليخلفه في تأديب أولاد الرشيد، بعدما أصابه المرض، فخاف أن يُحضِروا معلماً بدلاً منه، فرشّح لهم الأحمر، ولم يكن على علمٍ بالنحو، وكان كل ليلة يأتي إلى الكسائي ويتعلم منه مسألة ليعلّمها لأولاد الرشيد، حتى فهم النحو، وأتقنه.

عُرف باتساع الحفظ حيث كان يحفظ أربعين ألف شاهدٍ في النحو، وأوردت كتب التاريخ مقولة له يعترف فيها أنه كان يروي أشعاراً منحولة، حيث قال "أتيت الكوفة لأكتب عنهم

---

(1) الفهرست، ص ص 133-134،

(2) معجم الأدباء، ج5/13.

(3) طبقات النحويين واللغويين، ص ص131-133.

(4) نزهة الألباء، ص80.

الشعر فبخلوا عليّ به فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح، ثم مرضت، فقلت لهم: ويلكم أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني وبقي منسوباً إلى العرب لهذا السبب"[1].

وهذه المقولة لابد من وقفة عليها، وتظن الباحثة أنّ هذه المقولة غير صحيحة، فكيف لأهل الكوفة إعطاؤه شعراً بعد أن بخلوا عليه.

كان بينه وبين الفراء وحشة؛ وذلك أنّ الأحمر كان قد اقترض من الفراء عشرة آلاف درهم وردها عليه مقطعة فاستوحشا لذلك، وعندما مات الأحمر ذكره الفراء بخير وأثنى عليه، حيث قال: "ذهب مَن كان يخالفني في النحو"[2]، وقد مات بطريق الحج سنة 194هـ[3].

-هشام بن معاوية الضرير(ت 209هـ):

من أعلام مدرسة الكوفة، لزم الكسائي، أخذ عنه، "وله مقالة في النحو تعزى إليه، يكنى أبا عبد الله، له كتاب الحدود صغير ولا يرغب الناس فيه"[4].

وله عدة كتب منها: المختصر، القياس، كان يؤدب ولد الرخجي، مات سنة 209هـ[5].

- علي بن حازم اللحياني (ت 143هـ):

تلميذ الكسائي، وهو من كبار أهل اللغة، من "بني لحيان بن هذيل بن مدركة"[6]، كان له كتاب في النوادر، عاصر الفراء، وكان عندما يدخل إلى الفراء وهو يُملي كتابه النوادر يقف الفراء عن الإملاء حتى يخرج، وعندما يخرج يشير إليه قائلاً: "هذا أحفظ الناس للنوادر"[7]، فقد كان أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر، وله كتاب في النوادر حسن عظيم ومفيد، لقي العلماء والفصحاء من الأعراب، وعنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام، وسبب تسميته باللحياني؛ لِعِظَم لحيته[8].

---

(1) وفيات الأعيان، ج 393/1.

(2) إنباه الرواة، ج2/ 313-317.

(3) بغية الوعاة، ج2/ 158-159.

(4) انباه الرواة، ج3/ 364-365.

(5) نزهة الألباء، ص 129-130، بغية الوعاة، ج 328/2.

(6) بغية الوعاة، ج 2/ 185.

(7) انباه الرواة، ج2/ 255.

(8) نزهة الألباء، ص137-138،، الفهرست ص99.

-أبو عبد الله الطوال (ت 243هـ):

من تلاميذ الكسائي، قال عنه ثعلب: "كان الطوال حاذقاً بإلقاء العربية"[1]، لم يُعرف له أي كتاب أو تصنيف، توفي سنة 243هـ[2].

-يعقوب بن إسحاق السكيت (ت 243هـ):

أحد أعلام مدرسة الكوفة، وهو "أبو يوسف النحوي، من أصحاب الكسائي، حسن المعرفة بالعربية، إمام في اللغة، عالمٌ بنحو الكوفة وعلوم القرآن والشعر، وقد لقى فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، كان مؤدباً لولد المتوكل"[3]، له الكثير من الكتب، منها: إصلاح المنطق، الألفاظ، الزبرج، السرج واللجام.

أما عن سبب وفاته إنّ المتوكل قال له: من أعز عندك ولداي أم الحسن والحسين؟ فقال: قنبر –خادم علي بن أبي طالب– خير منهما، فأمر الأتراك فداسوا بطنه إلى أن مات"[4].

وفي رواية أخرى "أنّ المتوكل أمره بشتم رجل من قريش فلم يفعل، وأمر القرشي أن ينال منه، فنال منه، وأجابه يعقوب، فما إن أجابه قال له المتوكل: أمرتك أن تفعل فلم تفعل، فلما شتمك فعلت، وأمر بضربه، فحمل من عنده صريعاً مقتولاً، فوجه المتوكل من الغد إلى بني يعقوب عشرة آلاف درهم ديته"[5]، وذلك سنة 243هـ، وقيل 244هـ، وعمره ثمانياً وخمسين سنة[6].

-ثعلب أبو العباس (ت 291هـ):

من أشهر علماء مدرسة الكوفة، وكان شغله الشاغل إقراء كتب الكسائي والفراء لتلاميذه في مجالسه، وهو "أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، النحوي المعروف بثعلب، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، كان ثقة مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم"[7].

---

(1) إنباه الرواة، ج2/ 92.

(2) الفهرست، ص135.

(3) انباه الرواة، ج4/ 56-63.

(4) إشارة التعيين، ص ص 386-387.

(5) نزهة الألباء، ص ص 139-140.

(6) إنباه الرواة، ج4/56-63.

7))طبقات النحويين واللغويين، ص ص 141-150.

كان يهتم بكتب الفراء، وحفظها جميعاً، ويناظر تلاميذ الفراء، ولا يلتفت لمذهب البصريين، ولا يهتم بالقياس.

قال عنه أبو بكر بن محمد التاريخي: "أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية لساناً، وأعظمهم شأناً، وأبعدهم ذكراً، وأوضحهم علماً، وأرفعهم قدراً، وأرفعهم معلماً، وأثبتهم حفظاً، وأوفرهم حظاً في الدين والدنيا"[1].

ولد سنة 200هـ، وتوفي سنة 291هـ في خلافة المكتفي أبي محمد علي بن المعتضد، ودفن بمقبرة باب الشام ببغداد[2].

له عدد من التصنيفات منها: اختلاف النحويين، الأمثال، الفصيح، المسائل الأوسط، معاني القرآن، كتاب القراءات، وله مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحو واللغة، والأخبار، ومعاني القرآن، والشعر، مما سمع وتكلم عليه[3].

وعليه فإنّ ثعلب كان له دور فعّال في نشر النحو الكوفي، والحفاظ عليه من الاندثار، من خلال نقله في مؤلفاته، فقد حوت على آراء الكسائي والفراء.

وكان للباحثة في هذا المبحث وقفة مع مجموعة من أبرز علماء ونحاة المدرسة الكوفية، على سبيل المثال لا الحصر، فهناك الكثير من النحاة والعلماء الذين ساهموا في الدرس النحوي الكوفي لكنّ المقام لا يتّسع لذكرهم جميعاً.

وتلاحظ الباحثة فضل نحاة البصرة على نحاة الكوفة، فقد كان علماء الكوفة يأخذون النحو من علماء البصرة، حتى أتقنوه، وقاموا بتشكيل مذهبهم النحوي الذي يقوم على موافقة البصريين في الأصول، ومخالفتهم في الفروع.

---

(1) نزهة الألباء، ص 173-176.

(2) الفهرست، ص 146-147.

(3) إنباه الرواة، ج1/ 173-186.

المبحث الثالث

أهم الاختلافات بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة.

تناولت الباحثة أبرز الاختلافات بين مدرستي البصرة والكوفة، وجاء توضيحها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: نشأة الخلاف النحوي.

المطلب الثاني: المسائل الخلافية.

المطلب الثالث: منهج المدرستين في نقل اللغة، استنباط القواعد، وجاء بيانه على النحو الآتي:

أولاً: السماع.

ثانياً: القياس.

المطلب الأول: نشأة الخلاف النحوي.

كان الخلاف بين البصريين والكوفيين قوياً جداً، وعنيفاً، وكانوا يعقدون مناظرات عامة شهدها عامة الناس، وسادتهم؛ لمعرفة أيهما أصح المذهبين، وأيهما أكثر التزاماً بما قالته العرب، ولم يقف الأمر على حضور المناظرات، وإنما انقسم الناس ما بين مؤيد للمذهب البصري، ومنهم المؤيد للمذهب الكوفي، وفريق آخر حاول أن يوّفق بين المذهبين.

وكما يتضح للباحثة أنه لم يقدّر للكوفيين وجود كتاب شامل وجامع للنحو الكوفي، كالكتاب عند البصريين، وإنما وُجدت آراؤهم مبثوثة في الكتب، مثل كتاب الفراء، وهو كتاب يختص بحل مشكلات القرآن الكريم اللغوية، والإعرابية، ولم يكن مختصاً بالنحو الكوفي، أما الكتب الأخرى التي اشتملت على بعض آراء الكوفيين فهي مختصة بمعالجة قضية أو مسألة لغوية، أو نحوية، أو دراسة للشواهد الشعرية، لم تكن مختصة بالمنهج الكوفي، وهذا أدى إلى اختفاء معالم النحو الكوفي على مر العصور.

المطلب الثاني: المسائل الخلافية.

إنّ الخلاف بين المدرستين كان موضع اهتمام وعناية العلماء، فالكثير من الكتب التي صُنّفت في الخلاف النحوي، وذكرت الخلاف من وجهة نظر البصريين، للشرح والتفسير والمناقشة، مما يصعُب على الباحث تتبع خصائص المذهب الكوفي.

وكان أول مَن ألّف كتاباً في مسائل الخلاف هو ابن كيسان، يسمى (المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون)، ثم كتاب أبي البركات بن الأنباري ت577هـ (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وكتاب أبو البقاء العكبري في كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وكتاب (ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة) لابن الشجري الزبيدي.

وتلاحظ الباحثة أن أفضل كتب الخلاف هو كتاب ابن الأنباري، حيث تناول المسائل الخلافية، وعرض آراء البصريين والكوفيين بالشرح والمناقشة، وعرض أدلتهم وحججهم، وفي نهاية المسألة يذكر رأيه في المسألة، وحجته، فوافق البصريين في جميع المسائل ما عدا ثماني مسائل وافق فيها الكوفيين.

ويمكن استنتاج أسباب الخلاف في المسائل النحوية من خلال النظر في كتاب ابن الأنباري، فتكون الأسباب على النحو الآتي[1]:

- **الاختلاف في العامل، ومثال عليه:**

المسألة الخامسة، وهي: المبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء معاً، أو بالابتداء وحده، وقيل إنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء، ويرى الكوفيون إن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان[2].

- **عمل الأداة، ومثال عليه:**

المسألة الرابعة والعشرون: إن المخففة من الثقيلة تعمل النصب عند البصريين، ولا تعمل النصب في الاسم عند الكوفيين[3].

- **ترتيب أجزاء الجملة، ومن أمثلته ما يأتي:**

المسألة التاسعة: تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة جائز عند البصريين، وغير جائز عند الكوفيين[4].

---

(1) انظر، عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص113.

(2) الإنصاف، ج44/1.

(3) السابق، ج195/1.

(4) السابق، ج65/1.

- ترتيب أجزاء الجملة، والعامل، ومن الأمثلة عليها:

المسألة السابعة والثمانون: لا يجوز نصب الاسم المقدم على أداة الشرط لا بالشرط، ولا بالجزاء عند البصريين، وعند الكوفيين يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، واختلفوا في نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء[1].

- إعراب بعض الكلمات، ومثال عليها:

المسألة الثالثة والخمسون: الاسم المفرد النكرة المنفي بلا، مبني على الفتح عند البصريين، وعند الكوفيين معرب منصوب بها، نحو: لا رجلَ في الدار[2].

- تقدير الإعراب، ومثال عليه:

المسألة الثانية: الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والياء والألف حروف الإعراب عند البصريين، وعند الكوفيين معربة من مكانين[3].

- معنى الأداة، مثال عليها المسألة الآتية:

المسألة السابعة والستون: لا تكون (أو) بمعنى (الواو) أو (بل) عند البصريين، وعند الكوفيين تكون بمعنى (الواو) أو (بل)[4].

- ضبط الكلمة، ومثال عليه:

المسألة السابعة بعد المئة: الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تُضم في (ادخل) ونحوها عند البصريين، وعند الكوفيين الأصل أن تتبع حركة عين الفعل[5].

-علة الحكم، ومثال عليها:

المسألة الثالثة والسبعون: الاختلاف في علة إعراب الأفعال المضارعة، فذهب الكوفيون إلى أنها معربة لدخول عليها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، وذهب البصريون إلى كونها معربة لثلاثة أوجه، وهي: أن يكون شائعاً فيتخصص كالاسم، وأنه تدخله لام الابتداء

---

(1) الإنصاف، ج623/2.
(2) السابق، ج366/1.
(3) السابق، ج17/1.
(4) السابق، ج478/2.
(5) السابق، ج737/2.

كالاسم، وأن يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه[1].

- **الصيغة، في المسألتين الآتيتين:**

المسألة الرابعة: الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً لا يجوز أن يُجمع بالواو والنون عند البصريين، وأجاز الكوفيون ذلك، نحو: طلحة وطلحون[2].

المسألة السادسة عشر: يجوز أن يستعمل ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان عند الكوفيين، وعند البصريين يمنع ذلك[3].

- **بنية الكلمة، ومثال عليها:**

المسألة الأولى: الاسم مشتق من السمو عند البصريين، وعند الكوفيين مشتق من الوسم[4].

- **الأسلوب، ورد في الكثير من المسائل، من الأمثلة عليه:**

المسألة السادسة والأربعون: لا يجوز نداء ما فيه أل عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين[5].

- **نوع الكلمة، من الامثلة على ذلك:**

المسألة الرابعة عشر: نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان عند البصريين، وعند الكوفيين اسمان مبتدآن[6].

- **وهناك مسائل متفرقة لا تندرج تحت عنوان معين، جاءت على النحو الآتي:**

المسألة الثامنة والعشرون: الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه في رأي البصريين، وعند الكوفيين المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه[7].

---

(1) الإنصاف، ج549/2.
(2) السابق، ج40/1.
(3) السابق، ج148/1.
(4) السابق، ج6/1.
(5) السابق، ج46/1.
(6) السابق، ج97/1.
(7) السابق: ج235/1.

المسألة مئة: ما يفصل بين النعت والخبر يسمى فصلاً عند البصريين، ويسمى عماداً عند الكوفيين[1].

المسألة الأولى بعد المائة: العلم أعرف من المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف عند البصريين، وعند الكوفيين الاسم المبهم أعرف من العلم[2].

هذه هي أبرز أسباب الخلاف في المسائل النحوية التي وردت في كتاب الإنصاف، فقد تنوعت ما بين الوظيفة الإعرابية، أو العامل، أو صحة الكلمة، استعمالها كأداة، أو ورودها كأسلوب. ويتّضح للباحثة من خلال ما سبق أنّ هناك مسائل خلافية لا تشكل خطراً على النحو، حيث يكون الاختلاف في العامل، والاتفاق على وظيفتها الإعرابية، أما المسائل التي تشكل خطراً على النحو التي يكون فيها الاختلاف عائداً على صحة الكلمة أو استعمالها كأداة، أو ورودها كأسلوب، فهذه هي المسائل المهمة والجديرة بالبحث؛ للتوصل إلى أصل الخلاف فيها.

إنّ أصل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة يعود إلى الخطة والمنهج الذي تسيران عليه كل مدرسة، حيث إن كلتا المدرستين اتفقتا على الأصول في نقل اللغة، وتقعيد القواعد، واختلفتا في كيفية وطريقة استخلاص هذه القواعد من اللغة.

المطلب الثالث: منهج المدرستين في نقل اللغة، واستنباط القواعد.

وجاء بيانه على النحو الآتي:

تبيّن للباحثة أنّ الأصول المتفق عليها عند المدرستين، هي: السماع والقياس، حيث قامت كلٌ من المدرستين على هذين الأساسين، واختلفت في كيفية استخدام هذه الأصول، وستنتقل الباحثة إلى توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: السماع.

هو أصل من أصول النحو العربي، وهو: "ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله –تعالى– وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[3]، من خلال التعريف السابق يتّضح للباحثة أنّ مصادر السماع هي: القرآن الكريم، الحديث الشريف، وكلام العرب شعراً كان

---

(1) الإنصاف، ج706/2.

(2) السابق، ج707/2.

(3) السيوطي، الاقتراح ص36.

أم نثراً، وتم تحديد الفترة الزمنية للسماع من قبل بعثة الرسول ﷺ حتى فساد اللسان العربي بكثرة المولدين.

وسيتم مناقشة هذه المصادر على النحو الآتي:

1-القرآن الكريم: وهو كلام الله -عزوجل- أنزله على نبيه محمد ﷺ لقوله تعالى:﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى*إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾[1]، ويعدُّ القرآن الكريم في مقدمة المصادر اللغوية التي يرجع إليها النحاة في استخراج القواعد، والأصول، وهو الكتاب الوحيد على الإطلاق الذي شملته عناية ورعاية العلماء[2].

أما مدينة الكوفة فقد كانت لها عناية خاصة بالقرآن الكريم؛ فهي مهبط الصحابة والتابعين، وقد نزل بها عدد من الصحابة الذين شهدوا بدراً، وعُرفوا بفصاحتهم، وصدقهم، فأصبحت الكوفة موطن القراءات القرآنية، حيث ظهر فيها أبرز ثلاثة أئمة في القراءات، وهم: عاصم بن أبي النجود، حمزة بن حبيب الزيات، علي بن حمزة الكسائي، فكان طابع دراساتهم دينياً، وكان القرآن الكريم أصدق مرجع، وأصح مصدر للشواهد النحوية، ولم تقتصر دراستهم على النص القرآني فحسب، وإنما ضموا إليه قراءاته.

ومما لا شك فيه أنّ القرآن الكريم يختلف عن القراءات، كما ذكر بدر الدين الزركشي ت749هـ، حيث قال في التفرقة بين القرآن والقراءات: "القرآن هو الوحي المنزل على محمد للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[3]، إذن فإن القرآن هو كلام الله الموجود بين دفتي المصحف، أما القراءات فهي ألفاظ القرآن وما يصاحبها من أحكام التلاوة.

وكل قراءة من القراءات السبع أو العشر لها احترامها وقبولها عند العلماء والنحاة، فكانوا يعتدّون بها، ويعتمدون عليها في استخراج كثير من الأحكام، إذا توافرت فيها الشروط الآتية[4]:

1- أن تكون متصلة بالسند بالرسول ﷺ.

2- وكان حاملها مشهوداً له بالضبط والإتقان والصدق.

---

(1) [النجم: 3-4] .

(2) انظر، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص422.

(3) فضل حسن عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، ج 140/2.

(4) انظر، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص423.

على غرار علماء البصرة حيث كان موقفهم من القرآن الكريم كغيره من النصوص اللغوية، فقد أخضعوا القرآن الكريم وقراءاته إلى قواعدهم ومقاييسهم، فما وافق قواعدهم ولو بالتأويل قبلوه، وما خالفها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوها بالشذوذ أو الضعف، أو القلة والندرة، ولا يُقاس عليها، كما رفضوا الكثير من الروايات اللغوية الأخرى وعدّوها شاذة لا يقاس عليها، ومن أمثلة رفضهم لبعض القراءات، ما يأتي:

1- فقد غلّط البصريون قراءة ابن عامر في قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[1] بنصب (أولادِهم) وخفض (شركاؤُهم) لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، فقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية، ورفضوا الاحتجاج بقراءته؛ لأنّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الإضرار[2]، لكنّ الكوفيون يجيزونها، ويحتجون بها، وأجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

2- كما رفض البصريون قراءة حمزة بن الزيات في قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[3] بخفض(الأرحام) لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض[4].

والكثير من القراءات التي رفضها البصريون بحجة أنها لا تخضع لمقاييسهم، ولا تندرج في أصولهم، وتكتفي الباحثة بذكر مثالين لعدم اتساع المقال.

وتميل الباحثة إلى موقف الكوفيين في قبول القراءات القرآنية جميعها؛ لأن القرآن الكريم كلام الله –عزوجل–، ولا يستطيع أحد تغييره أو تحريفه، فهو محفوظ بأمر الله –تعالى–، إضافة إلى أنّ القرّاء السبعة مشهود لهم بالصدق، والثقة، واتصالهم بالسند بالرسول ﷺ ؛ لذلك كان على البصرة عدم رفض قراءات لقرّاء مشهورين، ومعروفين.

---

(1) [الأنعام: 137].

(2) الإنصاف، مسألة 60، ج2/435-436.

(3) [النساء: 1].

(4) الانصاف، مسألة 65، ج2/463.

2- الحديث الشريف: وهو كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة، ومما لاشك فيه أنّ رسول الله أفصح البشر، فقد تولّى ربه تربيته وتعليمه.

وبدا واضحاً في الدراسات اللغوية عدم استشهاد النحاة القدماء بحديث الرسول ﷺ لعدة أسباب، منها[1]:

1- إنّ الرواة رووا الكثير من الأحاديث النبوية بالمعنى.

2- إنّ الكثير من الرواة نُقل عنهم اللحن فيما رووه من الحديث النبوي؛ لأنهم كانوا أعاجم.

3- وضع الأحاديث الذي كان شائعاً في القرون الأولى للإسلام.

4- استغناء النحاة عن الحديث بكثرة الشواهد النحوية من القرآن الكريم، وكلام العرب.

ولكن يتّضح للباحثة عكس ذلك تماماً فقد احتج علماء الكوفة والبصرة الأوائل بالحديث الشريف، واعتمدوا عليه كمصدرٍ من مصادر اللغة، لكنه لم يصل إلى مكانة المصادر الأخرى كالقرآن الكريم والشعر العربي، فقد وُجد في كتاب سيبويه ثمانية أحاديث نبوية، لم يَذكر غيرها، كما أنه لا يحتج بها في قاعدة نحوية أو لغوية، وإنما ذكرها للاستئناس ببعضها، أو تخريج بعضا الآخر بعضها الآخر، ثم تبعه الفراء وكانت عنايته بالحديث زيادة على عناية سيبويه بشيءٍ بسيط، حيث جاء في كتابه (معاني القرآن) ما يقارب على ثلاثة عشر حديثاً، احتج بأربعة منها صراحة، كالحديث (لتأخذوا مصافكم)[2]، أما الأحاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة، وهذه العناية البسيطة بالأحاديث الشريفة تكاد لا تُذكر بالمقارنة مع الشواهد القرآنية، والشعرية[3].

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أنّ ما أورده البصريون وتبعهم في ذلك الكوفيون برفضهم الاستشهاد بالحديث الشريف مردودٌ عليهم؛ لأنّ مَن روى الحديث الشريف هم علماء ورواة مشهودٌ لهم بالنزاهة، كما يتضح للباحثة أنّ ترك الاستشهاد بالحديث الشريف خسارة كبيرة تكبدتها العربية؛ بسبب تعصّب النحاة، وتشددهم، فربما الاستشهاد بالأحاديث النبوية فتح لهم منافذ لغوية جديدة، أو أظهر لهم قضايا نحوية جديدة.

3-كلام العرب، إما شعراً أو نثراً: تميز النحو الكوفي عن النحو البصري بالاتساع في رواية الأشعار عن العرب، ونقل عبارات اللغة عن جميع العرب سواء من البوادي أو الحضر، حتى

---

(1) انظر، البغدادي، خزانة الأدب، ص12-13.

(2) الفراء، معاني القرآن، ج 1/469-470.

(3) انظر، أصول النحو العربي، ص52-53.

قيل إنّ الكوفة تحترم كل ما جاء عن العرب وتنقله ولو كان القائل أعرابية رعناء، في حين كانت البصرة تتشدد في السماع عن العرب الذين سلمت فصاحتهم من اللحن، ومن شوائب التحضر، وكانوا يبذلون جهودهم في البحث والتنقيب عن شواهدهم، حتى أنهم بعقليتهم وذكائهم ودقتهم في أمر السماع كانوا يكتشفون الشواهد المنحولة، والمفتعلة، وكانوا لا يؤصّلون لقاعدة إلا إذا اتسمت بالكثرة الفيّاضة من المسموعات، وما جاء مخالفاً لقواعدهم فيتجهوا إلى تأويله كالضرورة، والقلة، والندرة، والشذوذ[1].

هذا التشدد والتعصب من البصريين لأمر السماع، وتمسكهم بالقواعد والضوابط، جعلهم يفتخرون على الكوفيين، بأنهم يأخذون اللغة من البدو الفصحاء، والكوفيون يأخذونها من عرب المدن والتحضّر، فقالوا: "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب[2]، وأكلة اليرابيع[3]، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز[4]، وباعة الكواميخ"[5].

وعليه فإنّ الباحثة تلاحظ مدى اتساع الكوفيين في الأخذ عن العرب دون النظر إلى درجة الفصاحة، وعدم اختيار قبائل معينة عُرفت بفصاحتها، مما أوقعها في الكثير من الخطأ والتناقض، وهذا أدى إلى مخالفة قواعد وضوابط القياس.

وكان البصريون لا يقبلون النصوص الشعرية مجهولة القائل، في حين كانت الكوفة تأخذ النصوص التي لا يُعرف قائلها، وكانوا يسمعون الشاذ من الأشعار، ويجعلونه أصلاً، وقال الأندلسي في شرح المفصل: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"[6]، وهنا يؤكد على منهج الكوفيين في سماع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، ويجعلونه أصلاً، ويمكن أن يعقدوا له قاعدة، أو ينسفوا لأجله القواعد، وكذلك انتقد علماء البصرة الكسائي مؤسس المذهب الكوفي في منهجه، قائلين: "إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات،

---

(1) انظر، عبد الحميد النجار، من المدارس النحوية، ص131-132.

(2) حرشة جمع حارش، وحرش الضب يحرشه: اصطاده بحيلة، ابن منظور، لسان العرب، ج636/6، الضباب، مادة ضبب، الضَّبُّ دُوَيْبَّة من الحشرات معروف وهو يشبه الوَرَلَ والجمع أَضُبٌّ، المرجع السابق، ج626/1.

(3) اليرابيع جمع يربوع، وهو دابة.

(4) الشواريز جمع شراز، وهو اللبن الرائب.

(5) الكواميخ جمع كامخ، وهو نوع من الأُدم، لسان العرب، 58/3، انظر، السيوطي، الاقتراح، ص129 .

(6) الاقتراح، ص 129.

فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[1]، وهذا دليل على تساهل نحاة الكوفة؛ حتى وُصفوا بإفساد النحو.

لذلك نجد أن نحاة البصرة حدّدوا المكان والزمان للعرب التي يمكن الأخذ منهم، وأي خروج عن هذه المعايير لا يؤخذ عنه، ولا يحتج به، وجاء بيانها كما يأتي:

1- **البعد المكاني:** ويشمل جميع القبائل المعروفة بفصاحتها، ولم تختلط بالأعاجم والفرس، مثل: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيء، وهم سكان أواسط البلاد، ما زالوا محتفظين ببداوتهم، ولا يوجد تواصل بينهم وبين الحضر، ولم يختلطوا بأطراف البلاد، ولا سكان البراري، ولم تفسد ألسنتهم باختلاطهم بالأعاجم، إضافة إلى ذلك أنهم عزلوا حواضر الحجاز؛ لاتصالها بالروم والفرس والهنود[2].

2- **البعد الزماني:** ويشمل عدة طبقات[3]:

- **الطبقة الأولى:** وهي طبقة الجاهليين.
- **الطبقة الثانية:** وهي طبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وهاتان الطبقتان الأولى والثانية يُستشهد بشعرهما في رأي جميع العلماء.
- **الطبقة الثالثة:** وهي طبقة الإسلاميين كجرير، والفرزدق، والكُميت، وذي الرُّمة، وهذه الطبقة اختلف العلماء في الأخذ عنها، وقد تجد بعضهم يُلَحِّن رجالها ويُخَطِّئهم، ولكن معظم العلماء رجّحوا جواز الأخذ عن رجالها، فاستشهدوا بشعرهم وجعلوه مرجعاً من مراجعهم.
- **الطبقة الرابعة:** وهي طبقة المولدين والمحدثين، وهم من بعدهم إلى زماننا، وأول شعراء هذه الطبقة بشار وأبو نواس، ومن عاصرهم وخلفهم، وهذه الطبقة اتفق العلماء على أنّه لا يحتج بكلام أحدٍ منها، وإن مال بعضهم إلى الاحتجاج بالموثوق به منهم.

ويتّضح للباحثة مما سبق أنّ منهج الكوفيين يعتمد على الرواية، متأثرين بمنهج القرّاء، خاصة أنّ أبرز أعلامهم الكسائي، وهو أحد القرّاء السبعة، أما منهج البصريين فيعتمد على العقل، والعلل المنطقية، والفلسفية، ويبدو واضحاً تأثرهم بعلمي المنطق والفلسفة في قواعدهم.

---

(1) معجم الأدباء، ج 183/13.

(2) انظر، السيوطي، الاقتراح، ص44.

(3) انظر، خزانة الأدب، ص5-6.

كما تميل الباحثة إلى موقف وسط بين المدرستين، فاللغة أصيلة، وفطرة، يتكلم بها الإنسان دون تكلفٍ وتصنُّعٍ، فكان على نحاة البصرة وضع قواعدهم وضوابطهم بما يتناسب مع اللغة العربية، وليس إخضاع اللغة لقواعدهم، وإخراج ما لا يوافق مقاييسهم، ويتهمونه بالندرة والشذوذ.

كما تعتقد الباحثة تحديد المكان والزمان للنقل عن العرب فيه ظلمٌ كبير للغة العربية، فذلك أخرج كثير من القبائل من دائرة الاحتجاج، وربما كان ذلك يشكّل خسارة للعربية.

كما وتقف الباحثة موقفاً وسطاً من الكوفيين، فقد تساهلت بشكل كبير في الأخذ من الحضر، التي لا تخلو لغتهم من اللحن، ومخالطة الأعاجم من الفرس، والروم، حتى قيل عنهم إنهم أفسدوا النحو، فكان عليها اختيار القبائل العربية التي تبتعد عن هذه المؤثرات الخارجية، بدقة أكثر، فترى الباحثة أنّ ما هو عيب عند الكوفة، هو ميزة لها، وقد أغنى اللغة بمفردات، وألفاظ جديدة.

ثانياً: القياس.

ويعد القياس ثاني أصل من أصول النحو، وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1]، بمعنى استقراء كلام العرب وتقديره على الكلام المسموع الموثوق به.

ومن الطبيعي لجوء النحاة إلى القياس؛ لأن الكلام العربي لا يمكن جمعه، وسماعه من العرب، أو الإحاطة به جميعه، حيث فُرِض القياس على نحاة البصرة كما فُرِض على نحاة الكوفة حيث قال الكسائي:

إِنَّمَـــا النَّحْـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ وَبِـــهِ فِـــيْ كُـــلِّ عِلـــمٍ يُنْتَفَـــعْ[2]

فكان قياس الكوفيين سهلاً بسيطاً، يعتمد على ظاهر النصوص، لم يتأثر بعلمي الفلسفة والمنطق، وبعيداً عن التأويلات، والتخمينات العقلية، فهو قياس يعتمد على النزعة الفطرية، فكانوا يعتدّون بالأشعار، والأقوال الشاذة التي سمعوها عن العرب ويقيسون عليها[3].

أما البصريون فقد اشترطوا في شواهدهم المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون وفيرة، بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبذلك ضبطوا قواعدهم

---

(1) الاقتراح، ص72.

(2) هذا البيت للكسائي، ورد في البغية، ج164/2.

(3) انظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص161.

ضبطاً محكماً، ورفضوا كل ما شذ عنها، ووصفوا بعضها بالغلط، واللحن، مما جعل البصريين ينكرون على الكوفيين بعض الشواهد التي استمدوا منها، فهي في نظرهم فقدت شروط القياس البصري حتى قال القدماء: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"[1].

وعليه فإنّ توسّع الكوفيين في الرواية والقياس أوقعهم في دائرة اللحن والشذوذ والغلط؛ مما جعل البصريون يُجنِبوا عن شواهدهم، وأمثلتهم النحوية.

ويتبين للباحثة مظاهر قياس الكوفيين على حسب ما ورد في كتاب الإنصاف كما يأتي[2]:

1- حمل النظير على نظيره.

2- حمل الشيء على نقيضه.

3- حمل الفرع على الأصل.

4- حمل ما أجازوه على ما أجازه البصريون في مسألة أخرى.

وستقوم الباحثة بتوضيح هذه المظاهر من خلال الأمثلة على ما سبق:

1- (نعم) و(بئس) اسمان مبتدآن.

قاس الكوفيون هذه المسألة التي من علاماتها دخول حرف الجر عليها، والقول في نفسه (نعم) و(بئس) كما في قول العرب: ما زيد بنعم الرجلُ، وغيره، وذهب بعضهم على أنّ الدليل على اسميتها مجيء حرف النداء قبلهما، كما تقول العرب: يا نعم المولى، والنداء من علامات الاسم أيضاً[3].

2- إجازتهم تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها.

قاس الكوفيون (ما) في هذا المسألة على أخواتها: لم، لن، لا النافيات، وهي أحرف يجوز أن يتقدم معمول ما بعدها عليها، نحو: طعامك ما زيد أكلاً، وعمراً لن أكرِمَ، وبِشراً لا أُخرِجُ[4].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 45/1.

(2) انظر، عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف، ص115.

(3) الإنصاف، مسألة 14.

(4) السابق، مسألة 20.

3- إجازتهم العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر.

أجمع الكوفيون في هذه المسألة بالنقل والقياس، على أنّ القياس يكمن في أنّ النحويين مجمعون على جواز هذه المسألة مع (لا)، والقول نفسه مع (إنّ)؛ لأنها بمنزلتها، على الرغم من أنّ (لا) للنفي، و(إنّ) للإثبات، والعرب يحملون الشيء على ضده، كما يحملون الشيء على نظيره، وكذلك إنّ الخبر مرفوع عندهم بما كان يرتفع به قبل دخول (إنّ)، فيكون الكوفيون قد قاسوا في هذه المسألة الشيء على ضده[1].

4- لام (لعل) هل هي أصلية أم زائدة.

إنّ لام (لعل) الأولى أصلية، قاس الكوفيون أصالة اللام في (لعل) على غيرها من الحروف التي يجب أن تكون حروفها أصلية؛ لأنّ حروف الزيادة (سألتمونيها) تختص بالأسماء والأفعال[2].

5- إجازتهم أن يتقدم معمول اسم الفعل (عليك) وأضرابه عليها.

احتج الكوفيون في هذه الإجازة بالنقل والقياس، على أنّ القياس يكمن في أنّ (عليك) و(دونك) و(عندك) وأضرابها، قائمة مقام الفعل الذي يجوز أن يتقدم معموله عليه، نحو: عليك زيداً[3].

6- **حمل الكوفيون إجازة عمل حرف الجر محذوفاً** على إجازة البصريين أن تعمل (رُبّ) محذوفة[4]، وتقديم التمييز على عامله المتصرف على إجازة البصريين تقديم الحال على عاملها[5].

ويتّضح للباحثة مما سبق أنّ الكوفيين يقدّمون السماع في كثير من مسائلهم، ويحترمون كل ما سمعوه عن العرب، إلا أنه هناك مسائل نحوية اتجه فيها الكوفيون إلى القياس، متجاهلين ما فيها من سماع، ومن هذه المسائل ما يأتي[6]:

---

(1) الإنصاف، مسألة 23.

(2) السابق، مسألة 26.

(3) السابق، مسألة 27.

(4) السابق، مسألة 121.

(5) السابق، مسألة 120.

(6) انظر، الحموز، الكوفيون في النحو والصرف، ص116-124.

1- عدم إجازتهم أن يتقدم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان، نحو: (قائم زيد)، أو جملة، نحو: (أبوه قائم زيد)[1].

2- عدم إجازتهم تقديم خبر (ليس) عليها[2].

3- عدم إعمال (ما) الحجازية في الخبر، فيكون منصوب بحذف حرف الخفض[3].

4- عدم إجازتهم تقدّم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر[4].

5- عدم إجازتهم عمل النصب في (إن) المخففة[5].

في هذه المسائل فضّل الكوفيون القياس، واللجوء إلى التأويل والتقدير، وتناسوا ما نّقِل عن العرب من شواهد قرآنية، أو شعرية.

ويتّضح للباحثة أنّ مدرستي البصرة والكوفة اتفقتا في أصول النحو، وهما (السماع والقياس)، وكان اختلافهما في المنهج المتبع، حيث اعتمد الكوفيون على السماع في أصولهم، وقاسوا على القليل النادر الشاذ، أما البصريون فاعتدّوا بالقياس وقاسوا على الكثير الشائع، وكان لكل مدرسة منهجها في نقل اللغة، وتقعيد القواعد، ثم اختلفوا في بعض المصطلحات النحوية، فكان إلى جانب المصطلحات النحوية المتفق عليها مصطلحات أخرى انفردت بها كل مدرسة على حدة، وستتناولها الباحثة فيما بعد.

كما أجمعت كتب النحو على وجود مسائل نحوية خالف فيها الكوفيون –خاصة الفراء– البصريين في الأصول، منها:

1- اختلف الكوفيون في أصل الاشتقاق، فكان المصدر مشتقاً من الفعل وعليه فإن أصل الاشتقاق هو الفعل، لا كما اعتبر البصريون المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه[6].

2- إعراب الأفعال، وأنه أصل فيها كالأسماء لا أنه أصل في الأسماء، فرع في الأفعال[7].

---

(1) الإنصاف، مسألة 9.

(2) السابق، مسألة 18.

(3) السابق، مسألة 19.

(4) السابق، مسألة 31.

(5) السابق، مسألة 24.

(6) السابق، مسألة 28.

(7) الرضي الاستربادي، شرح الكافية، ج19/1.

3- مسألة الأفعال وأقسامها، فالبصريون يقسّمون الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، والكوفيون يقسّمون الفعل إلى ماض ومضارع ودائم وهو اسم الفاعل[1].

وتميل الباحثة إلى البصريين في تمسكهم بالأصول، فإنّ المسائل السابقة هي أساس النحو، وكان على الكوفيين عدم التعرض لأساسيات النحو، فذلك يُحدِثُ الفوضى والاضطراب في قواعد النحو، مما يسمح للمستشرقين وأعداء اللغة البحث عن ثغرات للنيل من اللغة وأهلها.

وعليه فإنه يتّضح للباحثة من خلال ما سبق مصادر دراسة الكوفيين للنحو العربي، وجاء بيانها كالآتي:

1- **القراءات،** وهي المصدر الرئيس من مصادر البحث عند الكوفيين.

2- **النحو البصري:** حيث اعتمد الكوفيون على النحو البصري في دراستهم النحوية، وخاصة أنّ أبرز أعلام مدرسة الكوفة تتلمذوا على علماء البصرة، فاستفادوا من نحوهم، ومصدراً أساسياً لبناء منهجهم الجديد.

3- **لغات العرب الفصحاء:** التي اعتمدوا عليهم في نقل اللغة.

4- **الشعر العربي:** وكانت لهم عناية خاصة به مقارنة بالنحاة البصريين، حيث أخذوا كل ما سمعوه سواء أكان كثيراً، أو شاذاً.

---

(1) معاني القرآن، ج165/1.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ
أَبْرَزُ الْآرَاءِ التي انْفَرَدَت بِها مَدْرَسَةُ الْكُوفَةُ عَنْ غَيْرِهَا.

مما لا شك فيه أنّ كل مذهب جديد يتّخذ لنفسه طابعاً يميزه عن غيره من المتشابهات، وكذلك الحال بما يخص النحو الكوفي، فكما هو متعارف عليه أنّ النحو الكوفي انبثق من نظيره البصري، فكان عليه أن يتّخذ منحى جديداً يميزه عن غيره، ويظهره بحلةٍ جديدة، فاتخذ له منهجاً جديداً، ومصطلحاتٍ جديدة، وكان له آراءٌ وإضافاتٌ نحوية جديدة من جهود علمائه الأفاضل.

وتناولت الباحثة في هذا المبحث أبرز الآراء النحوية التي انفردت بها مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة، حيث قامت الباحثة بتقسيم المبحث إلى عدة مطالب، جاء بيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: المصطلحات النحوية، حيث تناولت الباحثة المصطلحات النحوية في النقاط الآتية:

أولاً: أبرز المصطلحات النحوية الكوفية التي لم يعرفها البصريون.

ثانياً: أبرز المصطلحات الكوفية التي عرفها البصريون بمسميات أخرى.

ثالثاً: أبرز المصطلحات النحوية المتفق عليها عند المذهبين، لكنها تختلف في التسمية.

المطلب الثاني: إضافة الكوفيين أدواتاً جديدةً لم يهتم بها البصريون.

المطلب الثالث: إضافة الكوفيين معانيَ جديدةً إلى أدوات وكلمات تداولها كلا المذهبين.

المطلب الرابع: إضافة الكوفيين وجوهاً إعرابيةً وبنائيةً جديدة.

المطلب الأول: المصطلحات النحوية.

يعد المصطلح النحوي أبرز ما انفردت به المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية، وهو من الفروع التي اختلف فيها النحاة.

وكما هو متعارف عليه أنّ لكل شيء ناضجٍ في الطبيعة بداية، حيث يمر بمراحلٍ عِدّة للوصول إلى النضج والازدهار، فكما مرّ النحو بمراحلٍ عديدةٍ حتى تطوّر وازدهر كذلك المصطلح النحوي، مرّ بمراحلٍ عدّة، حيث كان طبيعياً ساذجاً، ومع مرور الزمن، وطول العهد، واستمرار الدراسة، ومتابعتها، استقرّ وأصبح يختص بأسماءٍ ثابتة، وألفاظٍ لازمتها، وتخطّت بها القرون، حتى وصلت إلى عصرنا الحالي بالشكل التي هي عليه، دون أن تتعرض للتغيير والتحريف الجذري، واحتفظت باسمها وخصائصها، ومميزاتها، في المقابل هناك مصطلحات قد أصابها التغيير والتبديل، منها ما اختفى واندثر مع الأيام، ومنها ما استبدلوه بمصطلحات أخرى، ومنها ما أصبح يدل على خلاف مدلولاته الأصلية.

وستتناول الباحثة في هذا المطلب أبرز المصطلحات النحوية التي انفردت بها مدرسة الكوفة عن غيرها، وسيتم تناول هذا المطلب من خلال عدة نقاط، جاء بيانها كالآتي:

أولاً: أبرز المصطلحات النحوية الكوفية التي لم يعرفها البصريون.

ثانياً: أبرز المصطلحات الكوفية التي عرفها البصريون بمسميات أخرى.

ثالثاً: أبرز المصطلحات النحوية المتفق عليها عند المذهبين، لكنها تختلف في التسمية.

أولاً: أبرز المصطلحات النحوية الكوفية التي لم يعرفها البصريون.

وتلاحظ الباحثة محاولة الكوفيين التفرد بمصطلحات وعوامل نحوية تميزهم عن النحاة البصريين، فقد ابتدعوا عوامل وعلل برروا فيها إعراباتهم التي اختلفت عما تعارف عليه النحاة، ومنها:

الخلاف:

وهو عامل معنوي لم يكن للبصريين مصطلح يقابله، أعمله الكوفيون، وكانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً، نحو: (زيد أمامك)، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير فيه: (زيد استقرّ أمامك)، أو بتقدير اسم فاعل، نحو (زيد مستقرٌ أمامك)، وهذه مسألة خلافية وردت في كتاب الإنصاف[1].

(1) الإنصاف، مسألة 29.

الصرف:

من أبرز المصطلحات التي انفردت بها مدرسة الكوفة، وهو عند الفراء أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عّطف عليه[1]، نحو (جاء محمد وطلوع الشمس) حيث جعل البصريون الفعل الواقع بعد الواو منصوباً بالفعل الذي قبلها بتوسط الواو، أما الكوفيون فيعدّ حرف الواو حرف صرف ينصب الفعل المضارع.

ومثال ذلك نحو قوله تعالى:﴿ **لَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾[2] حيث قال الفراء: "خفض (يعلمِ الصابرين) يريد الجزم، والقرّاء تنصبه، وهو الذي يسميه النحويون الصرف"[3]، وأضاف في تعريف الصرف قائلاً: "والصرف أن يجتمع الفعلان بـ (الواو) أو (ثم) أو (الفاء)، أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَرّ في العطف، فذلك الصرف"[4]، وهنا أراد الفراء أن يكون الفعل ما بعد الحروف العاطفة، وسبقه نفي أو طلب منصوب على الصرف، ولا يجوز الإتباع على العطف.

ثانياً: أبرز المصطلحات الكوفية التي عرفها البصريون بمسميات أخرى.

وتلاحظ الباحثة بعض المصطلحات التي اتفق عليها نحاة البصرة، وعرفها الكوفيون ولكن أطلقوا عليها مسمياتٍ أخرى[5]، وهي كالآتي:

لام الابتداء:

وهو مصطلح بصري خاص بهم، يأتي لتأكيد الكلام، يقابله عند الكوفيين لام جواب القسم، نحو قولهم: (لزيدٌ أفضلُ من عمروٍ)، فهنا اللام عند الكوفيين جواب قسم مقدّر، وعند البصريين لام الابتداء[6].

اسم الفعل:

من المصطلحات التي لم يعرفها الكوفيون بهذا اللفظ، فهي عند البصريين أفعال أُستعملت استعمال الأسماء وتخالف هيئة الأفعال، وعند الكوفيين أفعال حقيقية لدلالتها على

---

(1) معاني القرآن، ج1/ 34.
(2) [آل عمران: 142].
(3) معاني القرآن، ج1/ 235.
(4) المرجع السابق.
(5) انظر، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص378.
(6) الإنصاف، مسألة 58.

الحدث والزمان، مثل: صه، مه، حي، لذلك قسمها الكوفيون إلى ثلاثة: ماضٍ (هيهات وشتان)، مضارع (وي وأف)، وأمر (صه ومه)[1].

المفاعيل (المفعول المطلق وبه، وله، وفيه، ومعه):

وهي ألفاظ عرفها البصريون، ولا يعرف منها الكوفيون إلا المفعول به الذي يستعمله الفراء، وأما باقي المفاعيل فهي عندهم أشباه مفاعيل؛ لأن المفعول في نظرهم هو ما وقع عليه الفعل، فشبهوه به كونه يشركه في النصب[2].

ثالثاً: أبرز المصطلحات النحوية المتفق عليها عند المذهبين، لكنها تختلف في التسمية.

انفردت مدرسة الكوفة بعدد من المصطلحات النحوية، وهي موجودة عند البصريين بمسميات أخرى[3]، وستقوم الباحثة بذكر أبرزها:

- **العماد** مصطلح كوفي يقابله ضمير الفصل عند البصريين، حيث أجمعت كتب النحو على أنّ الضمير الذي يفصل بين النعت والخبر عند الكوفيين يسمى عماداً، وعند البصريين يسمى ضميرَ فصلٍ[4].
- **الجحد** مصطلح كوفي يقابل النفي عند البصريين، حيث قال الفراء: "أو في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى (لا)"[5]، وهنا يؤكد الفراء على أنّ (أو) تكون في الجحد بمعنى لا، وهو ما يقابل النفي عند البصريين.
- **التشديد** مصطلح كوفي يقابل التوكيد عند البصريين، حيث قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿**وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ**﴾[6]:

"إن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى"[7]، وهنا يجعل كلمة (السابقون) الثانية توكيداً للأولى، لكنه استخدم مصطلح التشديد وهو خاص للكوفيين.

---

(1) أنظر، شرح الأشموني على الألفية، ج171/1، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج78/4.
(2) همع الهوامع، ج165/1.
(3) انظر، عبد الله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص27-80.
(4) شرح الكافية، ج24/2، الإنصاف، مسألة 100.
(5) معاني القرآن، ج219/3.
(6) [الواقعة: 10].
(7) معاني القرآن، ج/3 122.

- **الحال** مصطلح كوفي يقابله القطع عند البصريين، حيث قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[1]: "ينصبُ المطويات على الحال أو القطع"[2]، وعليه فإنّ الفراء جعل القطع بمنزلة الحال.
- **التمييز** وهو مصطلح بصري يقابل التفسير عند الكوفيين، حيث قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿**فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ**﴾[3]: "نقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسرة"[4]، فكان التفسير يقابل التمييز عند البصريين.
- **المكنى** ويقابل الضمير عند البصريين، حيث أكّد الفراء على ذلك من خلال تفسير قوله تعالى:﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ**﴾[5] وقال: "الهاء كناية عن القرآن"[6] وهو الضمير عند البصريين.
- **الفعل الواقع** مصطلح كوفي يقابل الفعل المتعدي عند البصريين، وجاء عند الفراء في قوله: "لأنّ الفعل فيه إذا فُتح يكون على وجهين: فأما الذي يقع فالواو فيه ساقطة، مثل وَزَنَ يزن، والذي لا يقع تثبت واو في يفعل"[7]، كأن نقول: يزن الوعاءُ أربعةَ كيلو جرام، وإذا لم يكن متعدياً فلا نحذف الواو، كأن نقول: يوزنُ الذهب بالميزان الحساس.
- **لا التبرئة** مصطلح كوفي يقابله لا النافية للجنس عند البصريين، حيث قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿**فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ**﴾[8]: "فيجوز إضمار كان وإن كنت قد نصبت الناصر بالتبرئة"[9]، وهنا جعل لا التبرئة بمثابة لا النافية للجنس وعملت عملها حيث نصبت الاسم.
- **المواقيت** مصطلح أطلقه الكوفيون على ما يسمى ظرف زمان عند البصريين، حيث قال الفراء: "فلما كان اليوم والليلة وجميع المواقيت في معناها أضيفا إلى فعلَ ويفعَلُ، وإلى الاسم المخبر عنه"[10].

---

(1) [الزمر: 67].
(2) معاني القرآن، ج2/ 425.
(3) [النساء: 4].
(4) معاني القرآن، ج1/ 256.
(5) [البقرة: 23].
(6) معاني القرآن، ج1/ 19.
(7) المرجع السابق، ج2/ 150.
(8) [محمد: 13].
(9) معاني القرآن، ج3/ 59.
(10) معاني القرآن، ج226/3.

- **ما لم يسم فاعله** مصطلح كوفي يقابله المبني للمجهول عند البصريين، قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ**﴾[1]: وقد قرأ بعضهم (إنما حُرِّم عليكم) ولا يجوز هاهنا إلا رفع الميتة والدم؛ لأنك إن جعلت إنما حرفاً واحداً رفعت الميتة والدم؛ لأنه فعل لم يسم فاعله"[2]، هنا الفراء رفع الميتة والدم على اعتبار أنّ الفعل (حُرّم) مبني للمجهول.
- **عطف النسق** مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الشركة، وأكّد ذلك ابن هشام في قوله: "كلام نسق أي على نظامٍ واحد، والنظام الواحد هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه، ولهذا المعنى سماه سيبويه باب الشركة"[3]، يعلل ابن هشام سبب تسمية عطف النسق بالشركة؛ لأنه يشترك المعطوف مع المعطوف عليه في علامات الإعراب.
- **المفعول فيه** مصطلح كوفي يقابله الظرف عند البصريين للمكان والزمان، ويسميه الكوفيون محلاً، ويسميه الكسائي صفات[4]، اجتمع الكوفيون على تسمية المفعول فيه محلاً، لكن انفرد الكسائي بتسميته صفات.
- **الترجمة والتبيين والتكرير**، مصطلحات كوفية يقابلها البدل عند البصريين[5].
- **التفسير** مصطلح كوفي يطلقونه –أيضاً– على المفعول لأجله عند البصريين، حيث جاء قول الفراء يؤكد ذلك في تفسير قوله تعالى:﴿**أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ*اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ**﴾[6]: "يقرأ بالرفع والنصب على ما فسّروا لك"[7]، على أن لفظ الجلالة (الله) يقرأ بالرفع والنصب، وينصب على أنه مفعول لأجله، واستخدم مصطلح الكوفيين وهو التفسير.

---

(1) [البقرة: 173].
(2) معاني القرآن، ج102/1.
(3) أوضح المسالك، ج3/ 317.
(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3/ 1389.
(5) ارتشاف الضرب، ج4/ 1325.
(6) [الصافات: 125–126].
(7) معاني القرآن، ج1/ 16

- **النعت** ويقابله الصفة عند البصريين، حيث قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**﴾[1]: "خفض (الظالم)؛ لأنه نعت للأهل، فلما أعاد الأهل على القرية كان فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها"[2]، فاستبدل الصفة بالنعت.
- **الخفض** مصطلح كوفي يقابله الجر عند البصريين، قال الفراء في تفسير قوله تعالى :﴿**وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ**﴾[3]: "خفضها عاصم والسلمي وحمزة، ونَصَبها أهل المدينة"[4]، وعليه فإن كلمة (قيله) تُقرأ في الجر والنصب، وهنا الفراء عبّر عن الجر بمصطلح كوفي وهو الخفض.
- **الفعل الدائم** يقابله اسم الفاعل عند البصريين[5].
- **الصلة والحشو** مصطلحين كوفيين يقابلهما عند البصريين مصطلحي الزيادة والإلغاء[6].
- **ما يجري وما لا يجري** يقابله عند البصريين مصطلح المتصرف والممنوع من الصرف[7].
- **حروف الزيادة** مصطلح كوفي يطلقه الكوفيون على حروف الصلة عند البصريين[8].

وعليه يتّضح للباحثة أنّ علماء الكوفة انفردوا بمصطلحاتٍ نحوية اختلفت عن مصطلحات البصرة ولكنها جرت في نفس معناها أو دارت حولها، وهذا إن دلّ فإنما يدل على أنّ الكوفيين حاولوا محاولاتهم في مخالفة البصريين بأي شكل من الأشكال، إما للخلاف من أجل الخلاف، أو الخلاف من أجل محاولة التخفيف والتسهيل على الدارسين.

كما ترى الباحثة أنّ بعض المصطلحات الكوفية ما زالت موجودة، ولم تغفلها المناهج التعليمية الحديثة، نحو: النعت، عطف النسق، لام القسم، القطع، الأدوات، في حين هناك مصطلحات انتهت واختفت ولم يعد لها أي استعمالات، نحو: المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو مصطلح يقابل مصطلح نائب الفاعل عند البصريين، ورد في كتاب ارتشاف الضرب.

---

(1) [النساء: 75].
(2) معاني القرآن، ج1/ 277.
(3) [الزخرف: 88].
(4) معاني القرآن، ج3/ 38.
(5) الأشباه والنظائر، ج3/ 29.
(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5/ 64.
(7) مجالس ثعلب، ص 155.
(8) الأشباه والنظائر، ج1/ 209.

المطلب الثاني: إضافة الكوفيين معانيَ جديدةً إلى أدوات وكلمات تداولها كلا المذهبين.

لم تكتفِ الكوفة من الانفراد بمصطلحات نحوية، وإنما اتجهت إلى إضافة أدوات جديدة، ومعانٍ جديدةٍ، وجاء بيانها كالآتي:

1- إضافة اسم جديد إلى الأسماء الموصولة وهو (ذا) مفردة أو مركبة مع (ما) ولم يعرف البصريون (ذا) اسماً موصولاً إلا مع (ما) في أحد وجهيها، حيث إنّ لـ (ما) مع (ذا) وجهين عندهم، أحدهما: أن ينزلا منزلة اسم واحد، والثاني: اعتبار (ما) للاستفهام، و(ذا) اسم موصول، ويظهر الفرق بين الوجهين في جواب السؤال بهما[1]، حيث جاء في تفسير قوله تعالى:﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**﴾[2]، حيث اعتبر (تلك) بمعنى (هذا)، و(بيمينك) في مذهب صلة تلك؛ لأنه اعتبر تلك وهذه توصلان كما توصل الذي[3].

2- إضافة أداة جديدة لأدوات الجزم وهي (مهمن) لم يعرفها البصريون، واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

أَمــاوِيّ مَهْمَــن يَسْــتَمِع فــي صــدِيقِه أَقاوِيــل هــذا النــاس مَــاوِيّ يَنْــدَم[4]

تستخدم (مهما) لغير العاقل، وربما استخدموا (مهمن) للعاقل[5]، وترى الباحثة عدم دقة هذه الأداة وخاصة أنهم اعتمدوا على بيت شعر مجهول القائل.

3- أضافوا أداة جديدة إلى أدوات النصب وهي (كما) ووافقهم المبرد من البصريين، أما سائر البصريين فيمنعون ذلك، ويستدلون بذلك في قول الشاعر:

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا[6]

أما البصريون فينشدون البيت بقولهم: لا تظلمِ الناس كما لا تظلمُ[7].

---

(1) شرح المفصل، ج23/4.

(2) [طه: 17].

(3) معاني القرآن، ج2/ 177.

(4) ورد هذا البيت في شرح المفصّل مجهول النسب، ج8/4.

(5) شرح الكافية، ج2/ 253.

(6) هذا البيت من شواهد الرضي في باب نواصب المضارع، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج، وجاء في ديوان رؤبة صيغة أخرى، وهي: **لا ظالمَ الناسِ ولا مُظلّما**، ص184.

(7) شرح الكافية، ج240/2.

وهذه مسألة خلافية وردت في الإنصاف، حيث أورد الكوفيون حججهم وكذلك البصريون.

4- أضافوا إلى كان وأخواتها (هذا وهذه) في الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب وذلك إذا قصد بها التقريب، لقول السيوطي: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (هذا، هذه) إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجها إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً)"[1].

5- أضافوا إلى أدوات الشرط (أن المفتوحة) وأعطوها حكم (إنِ المكسورة)، وأخذ به ابن هشام، ورجحها لعدة أسباب، منها: مجيء الفاء بعدها كثيراً[2]، كقول الشاعر:

أَبَـــا خُراشَـــةَ أمّـــا أنـــت ذَا نَفَـــرٍ فـــإنّ قَـــومي لَـــمْ تَـــأكُلْهم الضـــبُعُ[3]

وقال الرضي: "لا أرى قولهم بعيداً عن الصواب لمساعدة اللفظ، والمعنى إياه"[4].

6- أضاف الفراء إلى جموع القلة الأربعة (أفعل، أفعال، أفعِلة، فِعلة) جمعاً خامساً وهو (فَعَلة) كأكلة، حملة، حفظة[5].

وتظنّ الباحثة أنّ الكوفيين لم يأتوا بهذه الأدوات من فراغ، وإنما سمعوها عن العرب، والسماع عندهم أولى؛ لذلك تميل إليهم في هذه الأدوات الجديدة.

المطلب الثالث: إضافة معان جديدة للأدوات.

أضاف الكوفيون معانٍ جديدة لأدوات وكلمات تداولها البصريون والكوفيون، ولم يعرفها البصريون، منها:

1- إضافة لما عرفه البصريون في (لعل) وهي للترجي والتوقع معنيين آخرين، أن تكون للتعليل، وقد أثبته جماعة منهم كالكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى:﴿ **فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾[6]، وأن تكون للاستفهام وقد أثبته الكوفيون وحملوا علية قوله

---

(1) همع الهوامع، ج1/ 113.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ج34/1.

(3) ديوان العباس بن مرداس السلمي، ص 128، قاله لخفاف بن ندبة.

(4) شرح الكافية، ج1/ 53-54.

(5) المرجع السابق، ج1/1.

(6) [طه: 44].

تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[1]،واستندوا إلى تعليق الفعل عن العمل، كما يُعلّق مع الاستفهام[2].

2- أضافوا إلى معاني (لو) معنىً جديداً وهو المصدرية، وأن تكون بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب، ولم يثبتها من النحاة القدماء إلا الفراء، وأكثر وقوع لو مصدرية بعد (ود ويود)[3]، كقول الأعشى:

وَرُبَّمـــا فَـــاتَ قَوْمَـــاً جُـــلُّ أَمْـــرِهِمُ مِـنَ التَّـأَنِّي وَكَـانَ الْحَـزْمُ لَـوْ عَجِلُـوا[4]

3- أضافوا إلى معاني (هل) أن تكون بمعنى (قد)، ولا تأتي بمعنى (قد) إلا مع الفعل؛ لأن (قد) لا تدخل إلا على فعل، وأثبته الكسائي والفراء، حيث فسّر به قوله تعالى:﴿**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ**﴾[5] بمعنى قد أتى[6].

4- أضافوا إلى معاني (أل) معنى جديداً وهو التعظيم، وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة، وعلى الأعلام، أما البصريون فلا يعرفونه[7].

5- إضافة معانٍ كثيرة للحروف الخافضة على طريقة التضمين، ونيابة الحروف بعضها عن بعض، نحو: اعتبار حتى حرف نصب يدخل على الأفعال[8]، واعتبار (رب) اسماً لا حرفاً[9].

وتميل الباحثة إلى موافقة رأي الكوفيين في إضافة معانٍ جديدة للأدوات؛ فاللغةُ العربية غنيةٌ بالألفاظ والمفردات التي تُعبّر عن معانٍ كثيرة، فعلى النحاة عدم اقتصار الألفاظ والأدوات على معانٍ محددة، وإنما الغوص في أسرار اللغة والبحث عن كل ما هو جديد.

---

(1) [عبس: 3].

(2) المغني، ج1/ 222.

(3) المرجع السابق، ج1/ 210-211.

(4) نسبه بعضهم للأعشى، ولا يوجد في شعره، ونسبه السيوطي في كتابه شرح شواهد المغني للقطامي التغلبي، حيث مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، ج650/2.

(5) [الإنسان: 1].

(6) معاني القرآن، ج231/3.

(7) شرح الكافية، ج131/2.

(8) الإنصاف مسألة 83.

(9) المرجع السابق، مسألة 121.

المطلب الرابع: إضافة الكوفيين وجوهاً إعرابيةً وبنائية جديدة.

1- إن الاسم واللقب كما هو معروف عند النحاة إذا اجتمعا أُخِّر اللقب عن الاسم؛ لأنه أبين وأشهر من الاسم، وكان للّقب حينئذ ثلاثة أوجه، وهي : الرفع، والنصب على القطع، والخفض على إضافة الاسم إليه، أما الفراء والكوفيون والزجاج من البصريين فقد أجازوا فيه وجهاً رابعاً وهو الإتباع على أنه عطف بيان[1].

وتميل الباحثة إلى رأي الكوفيين؛ لأنّ اللقب جاء لبيان الاسم، وتظن أنّه لا مانع من اعتباره عطف بيان.

2- أضافوا إلى وجهي البناء في (حيث) وجهاً ثالثاً وهو البناء على الكسر، فيقول: من حيثِ يعلمون[2]، ولم يعرف البصريون إلا وجهين وهما: الضم لشبهها بـ (قبل، بعد) وعدّوها من الغايات، والفتح لشبهها بـ (أينَ)[3].

وتظن الباحثة أنّ الكوفيين تعاملوا مع (حيث) كما تعاملوا مع الاسم المجرور، حيث نظروا إلى ظاهر النص؛ لوقوع حرف الجر قبلها.

3- إضافة وجوه عديدة جديدة ذكرت في كتب النحو والمقام لا يتسع لذكرها جميعها، ويمكن الرجوع إلى كتاب الإنصاف فقد ذكرها ابن الأنباري بالتفصيل.

وترى الباحثة أنّ كثرةَ هذه الوجوهَ الإعرابية قد يشتتُ طالبَ العلم، لذلك كان على النحاة النظر إلى الإعراب من خلال ظاهر النصوص دون اللجوء إلى الفلسفة والمنطق في الإعراب.

ويتّضح للباحثة من خلال هذا المبحث أنّ الكوفيين استطاعوا بجهودهم وآرائهم إيجاد مذهبٍ نحويٍ خاصٍ بهم يضاهي نظيره البصري، فقد أوجدوا مصطلحاتٍ خاصةً بهم، ووجوهاً إعرابيةً جديدةً، مع إضافة أدوات جديدة، وهذا إن دل فإنّما يدل على روح المنافسة بين الفريقين، وكثرة البحث والاجتهاد لإيجاد آراء وتوجهات نحوية معينة، وكلاهما ساهما في نشر علم النحو.

---

(1) شرح الكافية، ج1/ 285.

(2) شرح المفصل، ج2/ 91.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2/ 44.

الْفَصْلُ الثَّانِي
الْمُؤَيِّدُونَ والْمُعَارِضُونَ لِلمَذهبِ
الكوفيِ مِنَ المُحْدَثِين.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

أَبْرَزُ عَالِمَيْنِ مُحْدَثَيْنِ أَيَّدَا النَّحْوَ الْكُوْفِيَّ.

يتّضح للباحثة من خلال دراسة النحو العربي، والاطلاع على كتب الخلاف، أنّ النحاة انقسموا إلى مؤيدٍ، ومعارضٍ لمذهب من المذاهب النحوية دون الآخر، ومنهم مَن يقف موقفاً وسطاً، ويلتزم الحياد، وامتد هذا الخلاف النحوي حتى عصرنا الحاضر، وشاع بين النحاة المحدثين.

ومما لا شك فيه أنّ المذهب البصري كان وما زال مسيطراً على جميع الدراسات النحوية في العصر الحديث، ويقف بجانبه النحو الكوفي محاولاً الوصول إلى مكانة النحو البصري، وقد شملته بعضُ الأبحاث، والدراسات الحديثة، إلا أنّه لم يصل إلى المنزلة التي وصل إليها النحو البصري، حتى النحاة الذين اتجهوا إليه، وناصروه، واستفادوا منه تعدُّ ثلةً قليلةً بالمقارنة مع النحاة الذين أيدوا النحو البصري.

وقد اتّضح للباحثة أنّ النحاة المحدثين لا يؤيدون مذهباً نحوياً واحداً بعينه، ولم تسيطر عليهم العصبية والتشدد لمذهب دون الآخر، كالنحاة الأوائل، فقد لاحظت الباحثة نحاةً محدثين أيدوا وناصروا النحو البصري، ولكن لا تخلو آراءهم من تأييد النحو الكوفي، وكذلك الأمر فيما يخص النحاة المؤيدين للنحو الكوفي، فقد لاحظت الباحثة تأييدهم للنحو البصري في الكثير من آرائه.

وعليه فإنّ الباحثةَ لم تستطع إحصاءَ النحاةِ المؤيدين للنحو الكوفي في العصر الحديث، فهم لا يحملون المذهب الكوفي كاملاً، بكل آرائه، ومنهجه كالنحاة الأوائل، أمثال: الكسائي، والفراء وثعلب، وإنما آراءهم متراوحة بين المذهبين؛ لذلك تم اختيار نحاة هذا المبحث على سبيل الغلبة السائدة للمذهب الكوفي في آرائهم النحوية.

وستقوم الباحثة بتوضيح ذلك من خلال المطالب الآتية، والتي جاء بيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: مهدي المخزومي، وستتناول الباحثة آراءه النحوية، ومدى تأييده للكوفيين من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة مهدي المخزومي.

ثانياً: موقف المخزومي من أصول النحو، وهي (السماع والقياس والإجماع).

ثالثاً: موقف المخزومي من المصطلحات النحوية الكوفية.

رابعاً: موقف المخزومي من بعض مسائل الخلاف.

المطلب الثاني: عبده الراجحي، وستتناول الباحثة جهوده النحوية من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عبده الراجحي.

ثانياً: موقف الراجحي من النحو الكوفي والبصري بشكل عام.

ثالثاً: موقف الراجحي من مسائل الخلاف.

رابعاً: موقف الراجحي من المصطلحات النحوية الكوفية.

المطلب الأول: مهدي المخزومي.

وستتناول الباحثة آراءه النحوية، ومدى تأييده للكوفيين من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة مهدي المخزومي.

أحد أعمدة الدراسات اللغوية في الوطن العربي في العصر الحديث، حيث إنه حصل على درجة الماجستير والدكتوراه من الجامعات المصرية، فكانت أطروحته للماجستير بعنوان (مذهب الخليل النحوي)، بإشراف الأستاذين: أمين الخولي، وإبراهيم مصطفى.

ونال درجة الدكتوراه، بامتياز، مع طبع الكتاب ونشره على نفقة الجامعة، وهو بعنوان (مدرسة الكوفة النحوية ومنهجها في البحث)، بإشراف الأستاذ مصطفى السقا، فقد أثبت جدارته في الدكتوراه جعلت أستاذه يتصدّر كتابه بكلمة يعبّر فيها عن إعجابه بالمخزومي، قائلاً: "وإني إذ أقدم هذا البحث بهذا التصدير الموجز أشعر بأني أقدم للعالم العربي أثراً نفيساً جداً من آثار أستاذ عالم محقق شاب أنجبته العراق وشاركت مصرنا العزيزة في تثقيفه وتخريجه على أحدث المناهج العلمية، وأدقها، وأرجو أن يُكتب بذلك في الخالدين"[1].

ثم عاد إلى وطنه العراق، والتحق بقسم اللغة العربية في كلية الآداب، جامعة بغداد، وأسهم بإسهاماتٍ كبيرة ومثمرة في بناء المناهج الخاصة في تدريس النحو العربي، في جامعات العراق.

من أبرز مؤلفاته:

- في النحو العربي نقد وتوجيه.
- النحو العربي قواعد وتطبيق.

---

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة، المقدمة.

- الدرس النحوي في بغداد.

عاش طيلة حياته في خدمة العربية ونصرتها، حتى توفاه الله وهو يجيب عن سؤال طرحه عليه أحد تلاميذه عام 1993م، ودُفن في العراق[1].

يعد المخزومي من أبرز النحاة المحدثين الذين اهتموا بالنحو الكوفي، واستفادوا منه في حركة تجديد وتيسير النحو، وستتناول الباحثة موقف المخزومي من النحو الكوفي من خلال دراسة كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، والوقوف على آرائه النحوية المؤيدة للنحو الكوفي.

ثانياً: موقف المخزومي من أصول النحو، وهي (السماع والقياس والإجماع).

اهتم المخزومي بدراسة نحو مدرسة الكوفة، وتتبع مناهج علمائها، وتأثر بمنهجها في الدرس النحوي واللغوي، كما تأثر بالفراء، وعدّه أكثر الدارسين شبهاً للخليل بن أحمد الفراهيدي في دقة الملاحظة، واطلاعه الواسع، وعلل سبب اهتمامه بمدرسة الكوفة في مقدمة كتابه أنه وجد في آراء الكوفيين منافذ يستطيع الدارس من خلالها الاطلاع على فقه اللغة ويحس بطبيعتها[2].

وعليه فإنّ المخزومي وجد من مدرسة النحو الكوفية آفاقاً واسعةً لدراسة النحو، والاطلاع من خلالها على طبيعة اللغة وفقهها، وتعتقد الباحثة سبب ذلك هو اتساع الكوفيين في نقل اللغة، ورواية الأشعار، واحتجاجهم بالشواهد النادرة والشاذة.

كما ويتّضح للباحثة أنّ المخزومي يرى أنّ منهج الكوفيين في الدراسة صالحاً لترسيخ قاعدة بناء جديد؛ لذلك اتجه إلى نحو الكوفيين، واعتبره أقرب إلى طبيعة اللغة العربية، كما رأى نحو المدرسة الكوفية هو النحو الأصيل، وكان أكثر حماسة لمنهجهم، وأكثر تأييداً لما ذهبوا إليه من آراء خالفوا فيها البصريين[3].

وترى الباحثة خلاف ذلك، فالنحو البصري لا يقل شاناً عن النحو الكوفي، وعند الكثير من الدارسين يعدُّ في المرتبة الأولى، كما ويفوق النحو الكوفي.

---

(1) بتصرف، عمر لحرش، الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، ص8-14.

(2) انظر، مدرسة الكوفة، ص6.

(3) انظر، السابق، نفسه.

وستتناول الباحثة موقف المخزومي من أصول النحو (السماع، القياس، الإجماع)، حيث جاء بيانها على النحو الآتي:

1- السماع.

أ- موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم.

يعدُّ السماع من أهم أصول النحو التي اعتمد عليها النحاة في نقل اللغة، وتقعيدها، ويعد القرآن الكريم في مقدمة مصادر السماع التي شملها النحويون بالاهتمام، ولكن اختلافهم كان في بعض القراءات واتهموها بالضعف، أو بالرداءة.

ويتّضح للباحثة أنّ المخزومي علّل سبب وقوع النحاة البصريين في أخطاءٍ عند تقعيد اللغة هو عدم استكمالهم استقراء لهجات العرب قبل أن يُقعّدوا القواعد، ويُؤصلوا الأصول، مما جعلهم يرفضون قراءات لأبرز القرّاء الكوفيين، كقراءة حمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ) مقرئ أهل الكوفة، وقراءة عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام –تم الإشارة إليهما في الفصل الأول–[1].

وعليه فإنّ الباحثة ترى أنّ المخزومي ذكر الكثير من القراءات التي رفضها، وغلطها البصريون، والتي عدها نحاة الكوفة صحيحة ومصدراً لغوياً غنياً بالشواهد النحوية، وكان لكل منها قبول واحترام، وعقدوا عليها الكثير من الأصول[2].

وتميل الباحثة إلى رأي المخزومي في إنكاره رفض البصريين للقراءات، والدعوة إلى احترام القراءات القرآنية على الاطلاق، وقبولها، وخاصة أنّ مدينة الكوفة كانت مهبط الصحابة والقراء، وأصبحت بذلك موطن القراءات.

وترى الباحثة أنّ المخزومي أقرّ بصحة منهج الكوفيين في احترامهم للقراءات، وقبولها، والاعتماد عليها في وضع قواعدهم، وأصولهم؛ وفي نظره أنّ القراءات هي مصدر رئيس من مصادر اللغة الموثوق بها، وأنّ القرّاء اتصفوا عن غيرهم بالدقة والثقة، والضبط والإتقان[3].

وتميل الباحثة إلى موقف المخزومي في قبول القراءات القرآنية؛ لأن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي أحيط بالعناية والرعاية، وأنّ علماء الكوفة مختصون في القراءات لذلك كان على البصريين الأخذ منهم دون مراجعة.

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص83.

(2) السابق، ص412.

(3) السابق، ص412.

وأضاف المخزومي أنه لا يعني قبول الكوفيين القراءات أنهم لم يستطيعوا الكشف عن القراءات الضعيفة أو الخاطئة، فقد شاركوا البصريين في الكشف عنها وتوضيحها، ووصفوا الكثير منها بالرديئة، وسار الفراء على نهج أستاذه الكسائي، ثم أورد بعض القراءات التي كشفها الكوفيون، وعابوها[1]، نحو موقف الكسائي عندما عاب قراءة زيد بن ثابت في قوله تعالى:﴿**فَلْيَفْرَحُوا**﴾[2]؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل، وما عابه الكسائي أخذ به الفراء، واستدل له بحديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– (لتأخذوا مصافّكم)، يريد بها خذوا مصافّكم[3]، ونقل الفراء –أيضاً– عن أستاذه الكسائي أنه رد قراءة ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾[4] بقوله: لا أعرف جهة (لمّا) في التشديد في القراءة[5].

وترى الباحثة أنّ هذا يدل على إتقان الكسائي، وضبطه ودقته في القراءات القرآنية، ولاسيما أنه أحد القرّاء السبعة، وترى الباحثة إخفاق البصريين في هذه النقطة، وكما اهتمت البصرة قبل الكوفيين بالنحو فقد كان اهتمام الكوفيين قبلهم بقرن من الزمان في القراءات القرآنية فهي مهبط الصحابة والقرّاء.

وأكد المخزومي على أنّ القرآن الكريم النموذج الحي الذي يكون في مقدمة المصادر اللغوية التي تعتمد عليها دراسة النحو العربي؛ فهو الكتاب الوحيد الذي اعتنى به العلماء، ويقر بمذهب الكوفيين في احترام القراءات القرآنية، فهو يورد الكثير من الشواهد القرآنية في كتبه، ويذكر أكثر من شاهد قرآني للتأكيد على مسألة نحوية واحدة، نحو: مسألة جواز تقديم الجواب على الشرط[6]، فقد استدل بقوله تعالى:﴿ **فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى**﴾[7]، وقوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[8]، وأكّد على هذه المسألة بشاهد قرآني ثالث، في قوله تعالى:﴿ **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾[9].

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص412–425.

(2) [يونس: 58].

(3) معاني القرآن، ج 1/469–470.

(4) [يس: 32].

(5) معاني القرآن، ج2/377.

(6) مهدي المخزومي. النحو العربي نقد وتوجيه، ص289.

(7) [الأعلى: 9].

(8) [يوسف: 43].

(9) [البقرة: 111] .

وعليه فإنه يتّضح للباحثة اهتمام المخزومي في الآيات القرآنية كشواهد نحوية، وعدّها من أبرز المصادر اللغوية والنحوية، وغنية بالشواهد النحوية.

ب-موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف.

مما لا شك فيه أنّ النحاة الأوائل لم يعتمدوا على الحديث الشريف في نقل اللغة، وإنّ كانوا قد أخذوا منه فلا يقارن بالشواهد القرآنية والشعرية التي اعتمدوا عليها في تقعيد اللغة.

وقد وقف المخزومي موقف الرافض لعدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث الشريف، فقد استبعدوه لعدة أسباب من بينها كثرة روايته بالمعنى، ويعدّ ترك النحاة الاستشهاد بالحديث الشريفة خسارة كبيرة للغة سببها فلسفة النحاة الزائدة، فقد أبعدوا مصدراً مهما وغنياً بالشواهد النحوية، ويتجه إلى التوسع في الاحتجاج بالحديث الشريف، ورأى أنه كان لابد للنحاة من الأخذ به كمصدر من مصادر اللغة، والاعتماد عليه في وضع قواعدهم، وأصولهم، ومال إلى مذهب ابن مالك في التوسع في الأخذ بالأحاديث الشريفة[1].

وتظن الباحثة أنّ موقف المخزومي من الأحاديث هو الصحيح، فكان ينبغي الاهتمام بالأحاديث الشريفة، والأخذ منها، وعدم استبعادها، فراوي الحديث مشهود له بالنزاهة والثقة.

ت-موقفه من لغات العرب.

يتّضح للباحثة أنّ المخزومي أيّد الكوفة في التوسع بالاحتجاج بلغات العرب، وأنّ احتجاجهم بالقبائل التي أبعدها نحاة البصرة ما هو إلا من دافع الثقة، فقد رأوا لهجاتهم تمثلت في القراءات القرآنية، ووجدوا لغتهم تمثل الفصاحة من اللغة، وليس تساهلاً وترخّصاً في قبول اللغات[2].

ومن الملاحظ دفاع المخزومي عن موقف الكوفة من لغات العرب، وأنّ قبولهم لهذه اللغات لا يُعدّ تهاوناً بقواعد وضوابط اللغة، أو تساهلاً منهم في هذا الأمر.

كما تطرّق المخزومي إلى استشهاد الكوفة بالشعر العربي، وأنهم سمعوا النادر والشاذ وبوّبوه وأصّلوه، ويمكن لأجله إلغاء قاعدة أو ينقضوا أصلاً، ويرى أنّ ما كان في نظر البصريين شاذاً خارجاً عن الأصول، هو بمثابة لهجة بعينها يجب أن يحسب حسابها، فالمثال الواحد الذي يسمعه النحوي من أعرابي أو أعرابية كان عليهم أن ينظروا إليه على أنه يمثل لهجة

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص89-93.

(2) انظر، السابق، 405-406.

لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة التي احتوتها البيئة العربية الواسعة، فإهدارها إهدار لهذه البيئة، ومضيعة لجانب لغوي، لا تتم الدراسة إلا بالإحاطة به[1].

وتوافق الباحثة ما جاء به المخزومي في أنّ إهمال بعض لغات العرب، وعدم الاكتراث بالشواهد اللغوية النادرة يعدّ إهداراً للغة، وللبيئة التي وُجدت بها.

كما أنّ المخزومي عدّ النحو الكوفي أوفر حظاً في تمثيل اللغة العربية ولهجاتها المختلفة، ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويراً حقيقياً، وعدّه الأقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصري، وأبعد ما يكون متأثراً بالمنطق والفلسفة، وما عليه البصريين من تشدد في الرواية، واحترامهم للأصول قد أماتوا ما في اللغة من حيوية، ورموها بالجدب والجمود حتى أصبحت اللغة العربية مجموعة من الافتراضات والتعديلات والتأويلات[2].

مما سبق تلاحظ الباحثة تأييد المخزومي للكوفيين في سماعهم الشاذ والنادر –كما وصفه البصريون– وأنّ هذا يمثل ثروة لغوية غنية بالشواهد النحوية، التي كان ينبغي الاستفادة منها، والنظر إليها بعين الاعتبار، كما أنّه يُحمّل البصريين مسؤولية ما نتج عن تشددهم، وتعنتهم بالضوابط والمقاييس التي وضعوها لقبول كلام العرب، وأنّ ذلك أضاف للعربية الجمود.

وتختلف الباحثة مع المخزومي في ذلك حيث جمال اللغة وحيويتها ما زالت موجودة وحية طول الزمان، ولم تستطع أيُ قواعد أو ضوابط إعدام اللغة وإماتتها، فقد حفظها الله بحفظ القرآن الكريم.

وتلاحظ الباحثة رفض المخزومي اختيار قبائل معينة للاحتجاج بلغاتها، ويرفض تحديد زمن معين للاحتجاج بهذه اللغات، ويعده كلاماً لا فائدة منه، فهم يجهلون كون اللغة سليقة وطبيعة، وأنّ صاحب اللغة لا يُمكن أن يغلط في لغته؛ لأنها جزء من حياته التي فطره الله عليها، وعادة من عاداته التي نشأ عليها[3]، ويتّضح من ذلك رفض المخزومي التقسيمات المكانية والزمانية لقبول كلام العرب.

وتقف الباحثة من تحديد المكان والزمان موقفاً وسطاً، فهي لا توافق التسيب والاستهتار في نقل لغات العرب؛ فقد يؤدي إلى قبول كل ما هبّ ودبّ من اللغات، كما أنّ التشدد فيه

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص405–406.

(2) انظر، السابق، ص459–463.

(3) مدرسة الكوفة، ص408–412.

إبعاد لقبائل عربية يمكن الاستفادة من لغتهم؛ لذلك كان لابد من النظر بموضوعية، ومنهجية علمية.

ويضيف المخزومي قائلاً: "لو أنّ مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجانب لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة، ولا قائل بهذا بل لقد أجمعت كلمتهم على أنّ قريشاً أفصح العرب، وأنّ لهجتهم أصفى اللهجات"[1]، حيث يعترض المخزومي على اختيار النحاة البصريين القبائل المتوغلة بالبداوة، والبعيدة عن الاختلاط بالقبائل المجاورة، ويرى أنه لو كان هذا معيار لقياس الفصاحة، لكانت قريش لا يحتج بلغتها؛ لكثرة اختلاطها بالقبائل المجاورة، واجتماع الناس فيها من كل حدب وصوب في الأسواق لعقد المناظرات، كاجتماعهم في سوق عكاظ، ولكن جميع النحاة أجمعوا على فصاحة أهل قريش، وصحة الأخذ عنهم؛ لذلك لا يعتبر ذلك مقياساً للفصاحة.

وتميل الباحثة إلى موافقة المخزومي في رفضه لمقياس الفصاحة وهو ترك الاختلاط وعدم التواصل بالقبائل المجاورة، ففصاحة الفرد، واختلاطه في الناس تختلف من فرد إلى آخر، فربما يوجد أفراد في القبيلة لا يختلطون ولا يتفاعلون مع القبائل المجاورة، ويحتفظون بلغتهم الفصيحة.

ويستمر المخزومي في نقد نحاة البصرة، حيث إنهم احتجوا بشعر عدي بن زيد، والكميت، والطرماح، وجرير، والفرزدق، وجميعهم من سكان الأمصار، إضافة إلى استشهادهم بالموالي، واستشهادهم بشعر بشار مع أنه مولى ولم يذق عيشة البدو ولم يبرح الحاضر إلا قليلاً[2].

وترى الباحثة تناقض البصريين في الالتزام بالقواعد التي وضعوها، فكيف لهم الاستشهاد بشعر بشار بن برد فهو من المولدين، ومن الطبقة الرابعة التي رفضوا الاحتجاج بها.

وأورد المخزومي دليلاً آخر على استشهادهم بالموالي من أقوال الجاحظ حين عرض لذكر أبي علي عمرو بن قائد الأسواري القاص البصري المعروف: "كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتَجُّ به"[3].

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص84.

(2) انظر، السابق، ص84-88.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص347، انظر، مدرسة الكوفة، ص85.

وترى الباحثة سبب التناقض في ذلك ربما حاجة في نفس يعقوب قضاها، حيث لا يعقل للنحاة البصريين أن يضعوا قواعد وضوابط ويخالفونها.

وعدّ المخزومي الكوفيين أكثر عناية بالشواهد والنوادر، إلا أن الكوفيين بالمقارنة مع البصريين حصيلتهم منه أكثر[1].

وتؤيد الباحثة قول المخزومي خاصة أنّ الكوفيين انشغلوا برواية الأشعار، والتغني بالمفاخر والمآثر في الفترة التي كانت تنشغل فيها البصرة بالنحو؛ فكان لهم السبق في رواية الأشعار.

وانتقد المخزومي نحاة البصرة والكوفة في اقتصارهم على الشعر وحده في تصحيح قاعدة، أو تأييد أصل؛ ما أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم، مما فتح الباب أمام النحاة –خاصة البصريين– الرد على الكوفيين لحمل ما تمسك به الكوفيون على الضرورة، حيث يرى المخزومي تمسك النحاة الأوائل بكثرة الاستشهاد بالشواهد الشعرية في وضع القواعد ؛ مما فتح الباب أمام رفض بعض الروايات على أنها للضرورة[2].

وترى الباحثة أنه كان عليهم الاستدلال بأهم مصدر لغوي وهو القرآن الكريم، عند تأييد أصل ثم التأكيد على ذلك بالشواهد الشعرية؛ حيث لا يجرؤ أحدٌ تخطئة القرآن الكريم أو حمله على الضرورة.

ويتّضح مما سبق ميل المخزومي إلى منهج الكوفيين في التوسع في الاحتجاج بالشعر العربي دون اعتبارٍ لمكان أو زمان، ويُطبّق ذلك في منهجه، حيث نجده يستدل بشواهد شعرية لخمسة شعراء محدثين كأبي تمام، وابن الرومي، والمتنبي، ولا يكترث من الأخذ بشعراء العصر الحديث أمثال أحمد شوقي[3].

وتظن الباحثة أنّ ميل المخزومي للأخذ عن الشعراء المحدثين ربما لتوضيح مسألة أو تأكيد قاعدة لطلابه، وخاصة أنه كان يعمل في سلك التعليم.

وعليه فإنّه يمكن القول أن المخزومي لم يتوان في الدفاع عن المنهج الكوفي، وتبنيه في الكثير من آرائه ومسائله بما يتناسب مع أهم أصل من أصول النحو وهو السماع.

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص408.

(2) انظر، السابق، ص408–412.

(3) النحو الكوفي نقد وتوجيه، ص 97–123–157–292–297.

2- القياس.

يرى المخزومي أنّ السبب في اتجاه النحاة الأوائل إلى القياس هو وضعهم لأحكام لغوية عامة تميزت بطابع الشمول، فاصطدموا بمسائل كثيرة لا تنطق عليها أحكامهم، فاتجهوا إلى القياس، واتخذوه وسيلة لصنع اللغة وأمثلتها، وأوضاعها، وتعبيرها، وإذا لم ينجح معهم القياس لجئوا إلى التأويل الذي يخالف ظاهر اللغة، فكان القياس والتأويل أداتين لصنع اللغة وخلق صورها، وعدّ اهتمام الخليل بالقياس بمثابة إعلان بخروج النحو من أسلوبه الفطري القديم إلى أسلوبه النظري الجديد[1].

وتلاحظ الباحثة رفض المخزومي لكثير من أقيسة النحاة، ويقدّم السماع عليه، ويعتبر كثيراً من أقيسة النحو عبئاً على الدرس النحوي، فهم بنظره قد أبعدوا روايات لغوية عن الاحتجاج وعدّوها شواذ تحفظ ولا يقاس عليها، وأضاف أنّ القياس في الدراسة النحوية لا فائدة منه، ولا يضيف أي جديد للغة؛ لأن القياس لا يُوصل إلى المجهول[2].

وترى الباحثة أنّ المخزومي تشدد في رفض القياس، على الرغم من عيوب القياس إلّا أنه استطاع أن يُنظّم قواعد النحو، ويضعها في قالبٍ واحد، مما جعل الكوفيين يرفضون القياس لتقييده للغة، وعليه فإن الباحثة تعتقد أن القياس له مزايا وعيوب.

ومن المسائل القياسية التي اتبع فيها المخزومي مذهب الكوفيين: ذهابه إلى جواز نيابة بعض حروف الجر (الإضافة) عن بعض قياساً، كنيابة حرف الجر (في) عن الحرف (على) نحو قوله تعالى:﴿**لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخلِ**﴾[3]، والمعنى (لأصلّبنكم على جذوع النخل)، وهو في هذا القياس تابع الكوفيين الذين اختلفوا في هذه المسألة مع البصريين[4].

وتميل الباحثة إلى مذهب الكوفيين في جواز نيابة الحروف عن بعضها، حيث إنّ اللغة العربية واسعة، وألفاظها كثيرة وتتسع لمعاني كثيرة، وكذلك القرآن الكريم فيه إعجاز لغوي عظيم أذهل العلماء بفصاحته.

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص75-80.

(2) انظر، السابق، ص500.

(3) [طه: 71].

(4) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 12-179.

3- الإجماع.

من خلال تتبُّع كتب ومؤلفات المخزومي، ومنهجه النحوي يمكن لمس موافقته على ما اجتمعت عليه نحاة البصرة والكوفة، ولم يخالفهم إلاّ في القليل من المسائل النحوية، وقد تُحسب له اجتهاد علمي، وانفراد ذاتي.

ومن بعض المسائل النحوية التي خالف فيها المخزومي ما أجمع عليه النحاة، هو تقسيم الكلام إلى ثلاثة أنواع، حيث اعترض على ذلك، وقسّمها تقسيماً جديداً إلى أربعة أقسام وهي: (فعل، اسم، أداة، كناية) وبذلك خالف الكوفيين والبصريين[1].

وبمناسبة ذلك تذكر الباحثة عدداً من النحاة المحدثين الذين اختلفوا على ما أجمع عليه النحاة، خاصة في تقسيم الكلم:

- تمام حسان قسّم الكلم قسمة سباعية (الاسم-الوصف-الفعل-الضمير-الخالفة-الظرف-الأداة)[2].
- محمد شيت الحياوي اعتبر تقسيم الأوائل للكلمة تقسيم ناقص، واقترح تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام[3].

وترى الباحثة أنّ هذه التقسيمات فيها تفصيل وتفسير أكثر عن تقسيم النحاة الأوائل، فالظرف والوصف وكذلك الضمائر يمكن أن تندرج تحت الاسم، أما الأداة فيمكن أن تندرج تحت الحروف، وعليه فإنّ الباحثة لا تجد فائدة من هذا التفصيل، إلا إرهاق الدارسين بتقسيمات لا طائل منها.

وفي ختام الحديث عن أصول النحو عند المخزومي يجدر الإشارة إلى ما جاء في خاتمة كتابه حيث خصص الخاتمة للوقوف على الدراسات الحديثة، والرد على المحدثين الذين انتقدوا المذهب الكوفي في أصول النحو، حيث تناول سعيد الأفغاني أصول النحو عند الكوفيين وعلّق قائلاً: "إنّ الكوفيين جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم فسمعوا اللحن والخطأ"[4] حيث يرى الأفغاني عدم منهجية الكوفيين في السماع، وكل ما سمعوه إنما هو خطأ، وفيه من اللحن الكثير، وأضاف قائلاً: "البصريين عنوا بالسماع فحرّروه، وضبطوه، على حين

---

(1) أنظر، المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق، ص66.

(2) تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص40-41.

(3) محمد شيت الحياوي، مقالة وردت في مجلة اللسان، ص51.

(4) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص165—168.

زيفه الكوفيون وبلبلوه"[1]، وهنا اتهامٌ واضحٌ للكوفيين بتزييف الشواهد اللغوية، وإفسادها، ودقة البصريين في السماع وضبطه.

وقد كان رد المخزومي عليه قائلاً: "إنه قول ساذج ويدل على أن صاحبه استراح إلى أخبار الأولين"[2] وكأنه يريد أن يجعل الأفغاني مكرراً لعبارات الغير دون فهم، ومتعصباً للبصريين دون سبب يُذكر، واعتبر القياسَ شيئاً دخيلاً على اللغة، حيث أضاف قائلاً: "وليس مما يعاب به النحو الكوفي أن كان قياساً مشوشاً غير واضح المعالم، ولا مطرد ولا منسجم في أجزائه؛ لأن القياس طارئ دخيل ناءت هذه الدراسة بتطفله، وكان على الأولين أن يدركوا الحقيقة، وأن يجنبوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها، ويفسدها، ولكنهم اجتهدوا فخانهم الصواب"[3]، وكأنها دعوة من المخزومي إلى رفض القياس، وتنقية اللغة مما أفسدها.

وعليه فإنّه يتّضح للباحثة أنّ المخزومي يؤيد منهج الكوفيين في السماع، ويرفض القياس، ويعدّ عدم إتقان الكوفيين للقياس بسب تطفله وإفساده للغة؛ مما جعله يصطدم مع أحد النحاة المؤيدين للنحو البصري في العصر الحديث، وهو سعيد الأفغاني، فقد رفض منهج الكوفيين في القياس، وستتناول الباحثة جهوده النحوية ومعارضته للنحو الكوفي في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثالثاً: موقف المخزومي من المصطلحات النحوية الكوفية.

اتفق النحاة على مصطلحات يتم تناولها في الدرس النحوي، ولكن انفردت مدرسة الكوفة بمصطلحات نحوية خاصة بها، وستتناول الباحثة بعض هذه المصطلحات الكوفية التي طبّقها المخزومي في مؤلفاته لمعرفة مدى موافقته وتأييده للنحو الكوفي فيما يخص المصطلحات النحوية.

1- **الفعل الدائم:** وافق المخزومي الفراءَ في فعلية اسم الفاعل، فقال: "ويبدو أنّ الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً، فإن الدارسين المحدثين المعنيين بالساميات قد أثبتوا أنّ في البابلية والأكدية مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمى الفراء اسم الفاعل بها"[4]، ويتّضح للباحثة أنّ

---

(1) في أصول النحو، ص 165-168.

(2) مدرسة الكوفة، ص498.

(3) المرجع السابق، ص 498-499.

(4) مدرسة الكوفة، ص304.

المخزومي وافق على تسمية الفراء اسم الفاعل بالفعل الدائم منطلقاً من وجوده في اللغات السامية.

2- **الخفض:** وظّف المخزومي المصطلح الكوفي بدل المصطلح البصري، وأكد على أنّ الخفض عند الكوفيين علاقة الإضافة، وأطلق على عوامل الجر البصرية حروف الإضافة، ويرى تسمية الكوفيين هذه الحروف بحروف الإضافة رأياً صحيحاً، وفهماً لطبيعتها خلافاً للبصريين[1]، وعليه فإن المخزومي فضّل الخفض على مصطلح الجر، وهذا يدل على ميله الشديد للكوفيين، حتى أنّه وظّف مصطلحاتهم في تطبيقاته النحوية.

3- **الخلاف:** وهو من أهم العوامل الكوفية المعنوية في نظر المخزومي، ويرى أنهم قد تصيّدوه من كلام الخليل، فقال: "وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في الخلاف، فقد كان يقول إنما نصب المستثنى هنا؛ لأنه خرج مما أُدخلت فيه غيره، ولسيبويه في غير الاستثناء ما يشبه هذا"[2]، يرى المخزومي استنتاج الكوفيين للخلاف من الخليل، ومن سيبويه، بمعنى أن أصله آراء بصرية.

4- **الصرف:** وهو اصطلاح كوفي، وهو أقرب العوامل للدلالة على الخلاف، وهو ما اختاره المخزومي[3].

5- **الأداة:** رجح المخزومي مصطلح الأداة، وذلك لسببين، الأول: المغايرة بين حروف الهجاء وحروف المعاني اتقاءً للبس، والثاني: إنهم قصدوا بالأدوات حروف المعاني خاصة لا حروف الهجاء؛ لذلك كان في نظره المصطلح الكوفي أدق من المصطلح البصري[4]، وعند التطبيق وظف مصطلح الأداة على ما يدل عند الكوفيين، فقسّم الكلمة إلى أربعة أقسام عدّ الأداة واحداً منها لتدل على حروف المعاني، والأداة عنده أوسع من دلالة حروف المعاني، فهي تشمل ما سماه كنايات كأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام[5].

---

(1) النحو العربي قواعد وتطبيق، ص69.

(2) مدرسة الكوفة. ص364.

(3) المرجع السابق، ص295

(4) المرجع نفسه، ص304.

(5) النحو العربي قواعد وتطبيق، ص38، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 270-274.

6- **الجحد:** يرى المخزومي أنّ مصطلح النفي اقتبسه البصريون من ألفاظ علم الكلام؛ لذلك ذهب إلى أنّ الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين، لكنه طبّق مصطلح النفي بدل الجحد في تصنيفه للأدوات، فيذكر منها أدوات النفي[1].

7- **النسق:** يرى المخزومي تسمية الكوفيين أدق؛ لاختصاره وغناه عن التخصيص والتقييد[2].

8- **النعت:** وظف المخزومي مصطلح النعت الذي هو أحد التوابع الثلاثة عنده، وهي: النعت والخبر وعطف البيان[3].

9- **المكنى:** توسّع المخزومي في إطلاقه على مسميات، وهي: الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط والاستفهام، ويرى هذه التسمية مقبولة؛ لأنّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر[4].

10- **العماد:** وافق المخزومي الفراء في قوله تعالى:﴿**اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ**﴾[5]، "يجوز في (الحق) النصب والرفع، إن جعلتَ (هو) اسماً رفعت الحق به، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبتَ (الحق)، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها"[6].

11- **الترجمة والتبيين:** يرى المخزومي إن تسمية الكوفيين أولى من تسميته بدلاً؛ لأن دلالته على معنى التبيين أظهر من دلالة مصطلح البصريين[7].

12- **المحل:** يسمى عند البصريين المفعول فيه، أو الظرف، ورجّح المخزومي مصطلح الكوفيين؛ لمجافاته عن ألفاظ الفلاسفة، فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى؛ لأن الظرف فيها هو الوعاء، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثر

---

(1) انظر، مدرسة الكوفة، ص 383، والنحو العربي قواعد وتطبيق، ص93.

(2) مدرسة الكوفة، ص389.

(3) المرجع السابق. ص388.

(4) المرجع نفسه، ص243-244.

(5) [الأنفال: 32].

(6) معاني القرآن، ج409/1، وانظر، مدرسة الكوفة، ص987.

(7) مدرسة الكوفة، ص 383-384.

الفلسفي، لكنه أعرض عن هذا المصطلح في التطبيق النحوي، وسمى هذه الكلمات كنايات عن المكان والزمان[1].

وعليه فإنه يتّضح للباحثة تأييد المخزومي، وترجيحه للمصطلحات النحوية الكوفية، ومحاولة تطبيقها في كتبه، لكونها بعيدة عن ألفاظ المناطقة والفلاسفة، ولم تتأثر بعلم الكلام، في ذات الوقت أيّد مصطلحات كوفية ولكنّه لم يطبّقها، وتظن الباحثة عدم تطبيق المخزومي لبعض المصطلحات الكوفية مجاراةً للمشهور والمعروف في الكتب النحوية، وخاصة أنه يُدرّس طلاباً من جميع الجامعات العربية فربما أُجبر على ذلك، حيث أنه كثيراً ما يؤيد الكوفيين ويرى عدم حصول النحو الكوفي على حقه في الدراسة والبحث كنظيره البصري.

هذه بعض المصطلحات الكوفية التي طبقها المخزومي، فقد حاول تفسيرها وترجيحها، وفي كثير من الأحيان فسّر سبب استخدامها من قِبل النحاة الكوفيين، واعتبرها قريبة من فكره النحوي خاصة عدم تأثرها بعلم الفلسفة والمنطق.

رابعاً: موقف المخزومي من بعض مسائل الخلاف.

يتّضح للباحثة موافقة المخزومي نحاة الكوفة في عدد من المسائل النحوية الخلافية، حيث تناولت الباحثة بعضاً منها، جاء بيانها على النحو الآتي:

1- أصل المشتقات.

تعدُّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين والتي وردت في كتب الخلاف، وبالرجوع إلى بداية هذه المسألة في كتب الخلاف يتّضح أنّ أكثر البصريين ذهبوا إلى أنّ المصدر أصل المشتقات، وأوردوا حججهم لتأكيد موقفهم، فاحتجوا بقولهم إن المصدر يدل على زمنٍ مطلق، في حين يدل الفعل على زمن معين، وما كان مطلقاً فهو أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل الفعل، وخالفهم الكوفيون وذهبوا إلى أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه، واحتجوا بقولهم إن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكد قبل مؤكده، والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفرع[2].

(1) مدرسة الكوفة، ص383، النحو العربي قواعد وتطبيق، ص106.

(2) الإنصاف، مسألة 28، ج 235/1.

وقد تبع المخزومي الكوفيين في أصالة الفعل؛ لأنه في العربية وأخواتها الساميات أساس التعبير[1].

وترى الباحثة كثرة الآراء في هذه المسألة، وربما استدل كل من المذهبين على آراء صحيحة، ولكن تميل الباحثة إلى أنّ هذه المسألة فيها تأثُّرٌ واضحٌ بعلم الفلسفة، فماذا ينفع الطالب أو يضره في أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر، طالما يستطيع الطالب جلب الكلمة واسمها وفعلها ومصدرها، فهذا يكفي، كثرة الآراء في هذه المسألة، وعدم حسم الخلاف فيها من زمن النحاة الأوائل حتى وقتنا الحالي هو دليل على الفلسفة.

2- أسماء الأفعال.

هذه مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأسماء الأفعال هي ألفاظ تؤدي معنى الفعل، لكنها لا تقبل علاماته، وليست على صيغته، هي عند البصريين معدودة في الأسماء؛ لأن عدداً منها يقبل علامة الاسم كالتنوين، نحو: مهٍ، صهٍ، أفٍ، وهي عند الكوفيين أفعال؛ لدلالتها على الحدث والزمان[2].

وقد رجّح المخزومي مذهب الكوفة، فأسماء الأفعال عنده أفعال؛ لأنها لا تختلف عن الأفعال في الدلالة والاستعمال، أما التنوين اللاحق لبعضها فيراه لتكثير ألفاظها الثنائية، نحو: مهٍ، صهٍ، أفٍ[3]، وعليه فإنّ المخزومي اتفق مع الكوفيين في كونها أفعال.

وتميل الباحثة إلى رأي البصرة في كونها أسماء أفعال؛ لأنّ حجتهم فيها قوية، حيث هذه الألفاظ تأخذ علامات ودلالات الأسماء، فتقبل دخول التنوين عليها، بالإضافة إلى عدم اتصالها بالضمائر التي هي من علامات الأفعال، وهي لا تدل على الحدث، والزمان.

3- خبر الأفعال الناقصة.

تعد هذه المسألة من مسائل الخلاف، والتي ذهب فيها المخزومي إلى رأي النحاة الكوفيين، حيث اختلف النحاة في كان وأخواتها هل هي ناقصة، أم تامة، حيث ذهب البصريون إلى أن كان وأخواتها أفعال ناقصة، واختلفوا في سبب تسميتها ناقصة، فقال فريق منهم إن معنى النقص هو أنها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمن، وذهب آخرون إلى أن

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 103-106.

(2) همع الهوامع ج119/5، ج95/3.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص202.

النقص هو أنها لا تكتفي بمرفوعها، ولكنها تفتقر إلى منصوب بها، فهي ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر على جمهور النحاة[1].

وذهب الكوفيون إلى أنهم لا يرون النقص في كان وأخواتها، وهي عندهم تامة، وما جعله البصريون خبراً لها أعربه الكوفيون حالاً[2].

وعند الرجوع إلى كتاب معاني القرآن للفراء نجدهم لا يختلفون عن البصريين في كونها ناقصة، وأن منصوبها خبر لها، حيث جاء في إعرابه لقوله تعالى ﴿**أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا**﴾[3]، نصبت (عجباً) بـ(كان)، ومرفوعها (أن أوحينا)[4].

وكذلك في قوله:﴿ **ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى**﴾[5] "تنصب (العاقبة) بكان، وتجعل مرفوع كان في (السوأى)، ولو رفعت (العاقبة)، ونصبت (السوأى) كان صواباً"[6]، وفي هذه الآية أورد الفراء موقفي البصرة والكوفة من كان وأخواتها في إعراب الآية السابقة، وجعلهما صواباً. في هذه الأدلة تأكيد على موافقة الفراء للبصريين، ولا شك في أنّ آراء الفراء تمثل آراء مدرسة الكوفة، ويُذكر ابن الأنباري رأياً آخراً للفراء يروي فيه النقص، حيث قال: "وقال الفراء: ما برح، وما فتئ بمنزلة كان، يرفعن الأسماء، وينصبن الأخبار"[7].

وذهب المخزومي إلى ما ذهب إليه الكوفيون في كونها تامة، فأعرب المنصوب بها حالاً، وطبّق ذلك في جميع أخوات كان، ولم يستثن إلا صار، وليس، حيث قال في باب أفعال الكينونة أو الوجود كان وأخواتها: "فلا بد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالاً لا خبراً كما زعم البصريون؛ لأنه إنما يبين هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه"[8].

وعليه فإنه يتّضح للباحثة التزام المخزومي في نصب ما بعد كان وأخواتها على أنه حالاً.

---

(1) شرح الكافية، ج 192/5.
(2) همع الهوامع، ج 62/2-64.
(3) [يونس: 2].
(4) معاني القرآن، ج 457/1.
(5) [الروم:10] .
(6) معاني القرآن، ج2، ص322.
(7) أبو بكر الأنباري. شرح القصائد السبع الطوال، ج315/1.
(8) النحو العربي نقد وتوجيه، ص182.

4- التنازع.

ويعد التنازع من أبرز المسائل النحوية التي كان للمخزومي فيها رأي، وهي إحدى مسائل الخلاف، حيث اختلف النحاة في أيهما يعمل من الفعلين، حيث يتقدم فعلان أو أكثر على المعمول، بحيث يطلب كل فعل هذا المعمول، نحو (أكرمني، وأكرمتُ زيداً)، "فذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول أولى؛ لسبقه وسلامته من تقديم ضميره عليه، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثاني أولى؛ لقربه من المعمول، ولسلامته من الفصل بينه وبين معموله"[1]، وكل فريق من المذهبين استدل بالنقل والقياس.

وتميل الباحثة إلى رأي البصريين، حيث كانت شواهدهم وأدلتهم أقوى، فقد استشهدوا بالقرآن الكريم، وهو أصدق مرجع يمكن الاستشهاد به، في قوله تعالى:﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾[2]، فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ، ولو أُعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه.

واختلف الفراء مع الكوفة والبصرة، وجاء برأي آخر، فيرى أن العاملين إن اتفقا في طلب المرفوع، نحو: ضربَ وأكرمَ زيدُ عمراً، جاز أن يُعملا فيه، فيكون فاعلاً لهما جميعاً[3].

ويرجح المخزومي رأي الفراء، وأبدى إعجابه برأيه، فكان رأيه مخالفاً لرأي البصريين ولما ألفوه من اعتبارات منطقية[4].

وقسّم التنازع إلى نوعين، **أولهما:** أن يكون الاقتضاء واحد، بمعنى أن كل من الفعلين يحتاج إلى فاعل واحد أو مفعول واحد، وفي ذلك ليس من التنازع في شيء عنده، نحو: (دخل وجلس خالد)، جملة فعلية فيها فعلان وفاعلٌ واحد أحدث الفعلين جميعاً، وكذلك (اشتريت وأكلت رطباً)، فالمفعول رطباً للفعلين، ولا وجود للتنازع كما يرى النحاة.

وثانيهما: أن يختلف الاقتضاء كأن يقتضي الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، وهذا هو الأساس في عقد باب التنازع[5].

---

(1) الإنصاف، مسألة 13، ج 83/1.

(2) [الكهف: 96].

(3) شرح الكافية، ج 79/1.

(4) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 161.

(5) انظر، السابق، ص161-168.

وذهب المخزومي إلى إزالة كل ما يعيق العربية ويرهقها، ودعا إلغاء باب التنازع، حيث رأى أن بدارسته كأنك لا تدرس لغةً أو أسلوباً.

وعليه فإنّ المخزومي أيد الفراء من الكوفيين في إعمال الفعلين، والفاعل يكون لهما جميعاً، ورجّح إلغاء باب التنازع لتنقية اللغة العربية عامة، والنحو العربي خاصة من الشوائب التي علِقت فيه.

5- تقديم الفاعل على فعله.

تعد من أهم القضايا النحوية التي تبع فيها المخزومي النحو الكوفي، حيث ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله، نحو: قام زيد، وزيد قام، فـ(زيد) في الجملتين الفعليتين فاعل[1].

وذهب المخزومي إلى أنّه يجوز تقديم الفاعل على فعله، فالجملتان (طلع البدر) و(البدر طلع) فعليتان[2]، وورد له رأي آخر يرفض فيه تقدم الفاعل على فعله[3].

وتميل الباحثة إلى رأي البصريين في وجوب تقديم الفعل على الفاعل؛ لأنّ ذلك يسبب لبساً في التمييز بين الجملة الفعلية والاسمية.

وعليه فإنّ المخزومي أيّد الكوفيين في بعض مسائل الخلاف، وتم توضيح بعضٍ منها، وما هو إلا لمحة من جهوده النحوية لإبراز مدى موافقته للنحو الكوفي.

وفي نهاية هذا المطلب تستخلص الباحثة أنّ المخزومي من عمالقة النحو في العصر الحديث، وقد أفنى حياته في خدمة العربية، وطلاب العلم، وكان يميل إلى المذهب الكوفي، فقد دافع عنه، وأيده، بدليل استخدامه لبعض مصطلحاته، وموافقته له في بعض مسائل الخلاف، بالإضافة إلى أنّه أيّد الكوفيين في التوسع بالاحتجاج بالقراءات القرآنية، أشعار العرب.

---

(1) همع الهوامع، ج511/1.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص39-49.

(3) النحو العربي قواعد وتطبيق، ص88.

المطلب الثاني: عبده الراجحي.

وستتناول الباحثة جهوده النحوية من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عبده الراجحي.

أحد كبار علماء النحو في العصر الحديث، إذ إنه حصل على درجة الماجستير، والدكتوراه في العلوم اللغوية، من جامعة الإسكندرية، حيث كانت أطروحته للماجستير بعنوان (منهج ابن جني في كتابه المحتسب)، وأطروحته للدكتوراه بعنوان (اللهجات العربية في القراءات القرآنية).

تتلمذ على يد أساتذة كبار أمثال: أمين الخولي، ومحمود السعران، وله تلاميذ منتشرون في أرجاء العالم العربي والإسلامي، فقد ملأ علمه أرجاء المعمورة.

له العديد من المؤلفات القيّمة، والمفيدة، منها:

- إعراب القرآن الكريم.
- التطبيق الصرفي.
- التطبيق النحوي.

توفي عام2010م، بعد صراع طويل مع مرض عضال، وشيّع جثمانه في اليوم التالي من مسجد المواساة بالإسكندريّة بعد صلاة الظّهر، ودفن في مدافن المنارة[1].

ومن خلال اطلاع الباحثة على بعض من كتب الراجحي تبيّن ميله إلى مذهب الكوفي، وموافقته له في عدة مسائل، فوقع الاختيار عليه، لمناقشة آرائه، وجهوده النحوية.

ثانياً: موقف الراجحي من النحو الكوفي والبصري بشكل عام.

وعند تناول الباحثة كتاب (دروس في النحو) للراجحي كان حديثه في بداية الأمر عن مدينة البصرة، وبيّن دور علماء البصرة في وضع النحو، وضبط قواعد القياس والسماع، وبعد الإشادة بدور نحاة البصرة في ضبط اللغة، ووضع النحو، قال: "ينبغي أن نعلم أنّ عدداً غير قليل من القضايا التي استقرت عليها المدرسة البصرية غيرُ صحيح من الناحية اللغوية"[2].

---

(1) محمد الجوادي، د.عبده الراجحي آراء أصيلة ووطنية فريدة.

(2) عبده الراجحي. دروس في كتب النحو، ص11.

حيث ترى الباحثة مما سبق حكم الراجحي على قضايا ومسائل النحو التي وضعها، وأقرّها نحاة البصرة هي خاطئة وغير صحيحة.

وأضاف معللاً ذلك بقوله: "لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين، وصحيح أنه غير مجلوب، لكنه في الوقت نفسه لا يطابق الواقع اللغوي"[1]، فهنا يعدّ الراجحي اعتماد نحاة البصرة على علمي المنطق والفلسفة، واتجاهها إلى القياس والتأويل في بعض القضايا اللغوية، قد أوقعها في أخطاءٍ كثيرة.

وتميل الباحثة إلى ذلك حيث إنّ اعتماد البصريين على المنطق والفلسفة أوقع المتعلمين في متاهات وتأويلات لا فائدة منها. ثم انتقل الراجحي إلى الموازنة مع نحاة الكوفة، وذهب إلى أن الكثير من المسائل التي وصل إليها نحاة الكوفة أقرب إلى الواقع اللغوي، وإلى المنهج النحوي الصحيح بالمقارنة مع المسائل التي ذهب إليها نحاة البصرة، ويرى أنه على الرغم من التقدُّم العلمي في علوم اللغة والنحو يلاحظ التعصب الشديد تجاه نحو البصرة منذ القديم واستمر حتى وصل إلى الدارسين من المعاصرين، أمثال الدكتور سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو)، والدكتور محمد الطنطاوي في كتابه (نشأة النحو)، حيث ذكر ذلك في حاشية الكتاب وعدّهم من المناصرين للنحو البصري، والمتعصبين له[2].

ويتّضح للباحثة من خلال حديث الراجحي عن نشأة النحو العربي، وازدهاره، أنّ السبب في ازدهار النحو يرجع إلى التنافس الشديد بين مدرستي البصرة والكوفة، أنّ الفضل يرجع إليهم في ذلك[3]. وترى الباحثة أنّ السبب الرئيس لازدهار النحو؛ هو عكوف النحاة واللغويين على خدمة اللغة العربية، والقرآن الكريم، وتسخير حياتهم لتحقيق هذا الغرض سواءً أكانوا بصريين أو كوفيين، وليس التنافس الشديد كما ذكر الراجحي.

وأكد على أنّ الكوفة تعلّمت النحو من البصرة ثم اتخذت لنفسها منهجاً خاصاً فيها حتى شكلت لها مدرسة متميزة، وأنّ أي مسألة نحوية نجد لها مذهبين، بصري وكوفي، وأشاد بدور علماء الكوفة في إظهار العلوم الدينية والفقهية، ودورهم في تدوين القراءات القرآنية والحديث الشريف، فالكوفة مهجر كثير من الصحابة، حيث كانت فيها أكبر مدرسة لقراءة القرآن[4].

---

(1) انظر، دروس في كتب النحو، ص11.

(2) انظر: السابق، نفسه.

(3) انظر، السابق، نفسه.

(4) انظر، السابق، نفسه.

وتؤيد الباحثة ما جاء به الراجحي من اهتمام علماء الكوفة في إظهار العلوم الدينية والفقهية، حيث إنّ الكوفة تأخرت عن البصرة في دراسة اللغة ونقلها قرناً من الزمان، وانشغلت بالعلوم الدينية، والكثير من علماء مدرسة الكوفة درسوا على يد شيوخ البصرة ثم كوّنوا لأنفسهم مدرسةً خاصةً بهم.

كما أنه رأى أنّ المنهج البصري بسط نفوذه على النحو العربي منذ نشأته حتى وقتنا الحالي، وقال: "غير أنّ الذي لا شك فيه أن النحو الكوفي لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين"[1]، وفي ذلك إشارة إلى اتجاه النحاة المحدثين إلى تأييد النحو البصري.

وتميل الباحثة إلى هذا الرأي حيث إنّ النحو البصري هو النحو المعتمد في الجامعات، وكتب المدارس التعليمية.

وعدّ النحو الكوفي الأقرب إلى واقع اللغة، فقد درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي يبتعد عن الفلسفة والتأويلات العقلية، وأورد قصة الكسائي المشهورة عندما "سُئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيِّهم يقوم، لِمَ لا يقال لأضربن أيَّهم، فقال: أيٌّ هكذا خلقت، وهكذا خلقت"[2]، حيث علّق على ذلك بأنّ (هكذا خلقت) هي جوهر المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي[3].

وبناءً على هذه القصة يتّضح للباحثة بساطة المنهج الكوفي، واهتمامه بظاهر الأشياء، دون الغوص في التأويلات والتخمينات العقلية والمنطقية.

وضرب مثالاً آخر على ابتعاد الكوفيين عن التأويل العقلي واقترابهم من المنهج الوصفي السليم، وذلك في وقوع الجملة فاعلاً، فقد ذهب البصريون إلى أنّ الفاعل لا يكون جملة، ولكنهم يصطدمون بنصوص عربية لا يرقى إليها الشك تؤكد وقوع الجملة فاعلاً، فيضطرون إلى تأويل النص والإسراف فيه[4]، وذلك في قوله تعالى:﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[5].

---

(1) دروس في كتب النحو، ص89-90.

(2) السيوطي، المزهر، ج 373/2.

(3) انظر، دروس في كتب النحو، ص91.

(4) انظر، السابق، نفسه.

(5) [يوسف: 35].

وأراد الراجحي من خلال الاستشهاد بهذه المسألة توضيح مدى ميل البصريين إلى الفلسفة والتأويل العقلي، ويفند رأيهم ويميل إلى رأي علماء الكوفة، فيقول: "اضطر البصريون أن يدوروا من حول النص، فقالوا إنّ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره (هو)، فعلى أي شيء يعود هذا الضمير؟ قالوا إنه يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: ثم بدا لهم بدا هو، ثم قالوا إنّ جملة (ليسجننه) جملة تفسيرية تفسر هذا الضمير المستتر العائد على البداء"[1].

ويعلّق على هذه المسألة قائلاً: "ومن الواضح أنّ هذا الضمير لم يظهر قط، وأنّ هذا البداء خيال" أما رأي الكوفة فجملة (ليسجننه) هي الفاعل، وعدّ هذا هو الصحيح وأن وقوع الجملة فاعلاً ليس أمراً غريباً في اللغات[2]، وهنا يؤكد الراجحي على استخدام البصريين التأويل في المسائل النحوية، حيث أنّهم أوّلوا ضمير غير موجود، وذهب إلى رأي الكوفيين، وعدّه الأصح، وهو وقوع الجملة فاعلاً.

وتميل الباحثة إلى رأي الراجحي، حيث ظهر تأويل البصريين، وفلسفتهم في هذه المسألة، فقد اتجهوا إلى التأويل بتقدير ضمير يعود على مصدر غير موجود وإنما يُفهم من السياق. وجاء في ختام كتابه الدعوة إلى عدم إغفال النحو الكوفي، ودراسة النحو العربي على ما اشتهر عند البصريين والكوفيين معاً، وليس البصريون وحدهم، وعدّ التحيز للنحو البصري شيئاً من الابتعاد عن المنهج العلمي الصحيح[3].

وترى الباحثة في هذه الدعوة موقف متوازن من الراجحي، واهتمامه بكلا المذهبين، ودراسة النحو بعيداً عن التحيز لمذهب دون الآخر، مما يؤكد على موضوعية الراجحي، وأمانته العلمية.

ثالثاً: موقف الراجحي من مسائل الخلاف.

ويتّضح للباحثة موقف الراجحي من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، حيث قال: "ولم يستطع الرجل أن يتخلص من هواه البصري فلم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل سبع المسألة السابعة، الثامنة عشرة، السادسة والعشرون، والسبعون، السابعة والتسعون، والحادية والمائة، والسادسة والمائة"[4].

---

(1) دروس في كتب النحو، ص91.

(2) انظر، السابق، ص 91.

(3) انظر، السابق، ص110.

(4) السابق، ص110.

وعليه فإنّ الراجحي لم يعجبه تأييد أبي البركات بن الأنباري للبصريين في معظم مسائل الخلاف، ويرى أنّه لم يستطع إبعاد تعصبه للبصريين، ولم ينظّم كتابه على أساس من الحياد والموضوعية. وتؤكد الباحثة على أنّ ابن الانباري لم يُقصّر في شرح مسائل الخلاف، ومناقشة حجج الفريقين، فموافقته للبصريين في معظم المسائل النحوية لا يعني تحيزه المطلق للبصريين، حيث جاءت موافقته بعد دراسة وتحليل، وشرح ومناقشة، وتفنيد وإقناع للقارئ، وليس الموافقة من أجل الموافقة، وهذا ما يخالف رأي الراجحي في اتهامه بالتعصب والتحيز للبصريين.

وترى الباحثة أنّه في كتاب الراجحي (دروس من كتب النحو) بعضٌ من آرائه التي تؤيد علماء الكوفة، لكن الهدف الذي من أجله وُضع هذا الكتاب وقف حائلاً دون التعرف أكثر على نزعته الكوفية، فكان هذا الكتاب كمصدر للطالب الجامعي للتعرف على الكتب والنصوص التي تجعله يَألف هذه الكتب التي يسمع بها، فتحدّث عن البصرة واختار (كتاب سيبويه) و(المقتضب) للمبرد، وتحدّث عن الكوفة واختار كتاب الفراء (معاني القرآن)، وقدّم بعضاً من فصول كتاب (الإنصاف)؛ ليستطيع الطالب الجامعي معرفة طرائق الخلاف بين المدرستين، واستمر الحديث في هذا الكتاب عن المدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية، وقدّم كتاباً لكل مدرسة كنموذج على منهجها[1].

وعليه فإنّ كتاب الراجحي (دروس في كتب النحو) وُضِع للطلاب والمتعلمين؛ لذلك لم تستطع الباحثة الحصول على آرائه المؤيدة للكوفيين بشكل واضح ومفصّل.

رابعاً: موقف الراجحي من المصطلحات النحوية الكوفية.

ومن خلال تناول كتاب الراجحي (التطبيق النحوي) تلاحظ الباحثة استخدام بعض المصطلحات الكوفية، دون التصريح بكونها كوفية أو بصرية، ومن المصطلحات الكوفية التي تناولها الراجحي ما يأتي:

أ- مصطلح النعت وقسمه إلى قسمين: النعت الحقيقي، والنعت السببي[2].

ب-عطف النسق، وعلل سبب تسميته نسقاً؛ لأنه ينسق الكلام بعضه على بعض، بحيث يأخذ المعطوف نسق المعطوف عليه في أحكام معينة[3].

---

(1) انظر، السابق، مقدمة الكتاب، ص6-7.

(2) التطبيق النحوي، ص 385-392.

(3) المرجع السابق، ص 396-397.

وعليه فإنّ الباحثة تخلُص إلى أنّ عبده الراجحي حاول أن يقف موقف المنصف لا المتعصب للنحو الكوفي، إلا أنّ شعوره بشهرة النحو البصري في الآفاق على حساب النحو الكوفي، والتعصب الزائد للدارسين، والنحاة للنحو البصري، يُخرجه عن صمته، فيدافع عن النحو الكوفي، ومنهجه، داعياً إلى دراسته والاهتمام به وعدم إهماله فهو الأقرب إلى المنهج النحوي الصحيح.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
أَبْرَزُ عَالِمَيْنِ مُحْدَثَيْنِ عَارَضَا النَّحْوَ الْكُوفِيَّ

كثير من النحاة القدماء والمحدثين أيدوا المذهب الكوفي، وناصروه، وطالبوا بزيادة الاهتمام به كنظيره البصري، وأنه مذهب مختلف عن النحو البصري، وهذا الاختلاف جعله متميزاً ومتألقاً إلّا أنّ بعض المستشرقين أنكروا وجود هذا المذهب الكوفي، أمثال: بروكلمان، وفايل، وبثّوا أفكارهم في عقول الباحثين المحدثين العرب؛ مما جعل بعضاً من النحاة العرب ينكرون وجود المذهب الكوفي، أمثال: سعيد الأفغاني، كمال بشر، أحمد مختار عمر.

وستتناول الباحثة في هذا المبحث أبرز عالِمَين مُحدَثَين عارضا النحو الكوفي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: سعيد الأفغاني، وسيتم إبراز جهوده النحوية وموقفه من النحو الكوفي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة سعيد الأفغاني.

ثانياً: موقف الأفغاني من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

ثالثاً: موقف الأفغاني من أصول النحو (السماع، والقياس).

رابعاً: موقف الأفغاني من مسائل الخلاف.

المطلب الثاني: عبد الرحمن السيد، وستتناول الباحثة جهوده النحوية، وموقفه من النحو الكوفي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عبد الرحمن السيد.

ثانياً: موقف عبد الرحمن السيد من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

ثالثاً: موقف عبد الرحمن السيد من المصطلحات النحوية.

رابعاً: موقف عبد الرحمن السيد من مسائل الخلاف.

خامساً: موقف المخزومي من كتاب (مدرسة البصرة النحوية).

المطلب الأول: سعيد الأفغاني.

وسيتم إبراز جهوده النحوية وموقفه من النحو الكوفي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة سعيد الأفغاني.

يعد الأفغاني واحداً من الشخصيات العلمية البارزة في الوطن العربي في القرن العشرين، عكف على دراسة العربية منذ صغره، فقد درس في مدارس دمشق، وعمل في سلك التعليم بعد نيله شهادة الثانوية العامة، وأخذ يتدرج في الجامعة حتى أُنتخب عميدٌ لكلية الآداب، واستمر في خدمة العربية حتى بعد وصوله سن التقاعد، حيث تعاقد مع جامعات الوطن العربي، وملأ علمه أرجاء المعمورة، فهو عالمٌ موسوعي اختص بالنحو العربي، وله إسهاماتٌ وبحوثٌ كثيرة أفادت طلابَ العلم.

من أبرز كتبه ومؤلفاته:

- في أصول النحو.
- عائشة والسياسة.
- من تاريخ النحو.
- كتاب الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها.

توفي عام 1997م، في مكة المكرمة، عن عمر قارب الثمانية والثمانين عاماً بعد رحلة طويلة كان فيها مع لغة القرآن[1].

وقد رثاه تلميذه علي العتوم من الأردن بقصيدة دالية طويلة (كل الممالك) تعد مقامة في سيرته وحياته، بلغت 120بيتاً على بحر الكامل، نشرها بخط يده في صحيفة اللواء الأسبوعية، عدّد فيها جهود الأفغاني وصفاته.

ثانياً: موقف الأفغاني من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

تناولت الباحثة كتاب الأفغاني (من تاريخ النحو) حيث كان الحديث فيه عن المدارس النحوية، وبدأ كتابه بمقدمة عن مذاهب النحو العربي، محاولاً تصحيح التسمية من مدرسة إلى مذهب، ثم تناول الحديث عن اللغة العربية، وأنّ العرب أمةُ فصاحةٍ وبلاغة، ثم تناول دور أسواق العرب في نقل اللغة والمنافسة بين الشعراء والبلغاء، حتى جاء الإسلام وبدأت الفتوحات

(1) أنظر: يوسف الجوارنة، سعيد الأفغاني وجهوده في علم العربية، ص ص1-71.

الإسلامية، واختلط العرب بالشعوب الأخرى في البلاد المجاورة، وكان ذلك السبب في اعوجاج اللسان العربي وظهور اللحن، وهذه النتيجة دفعت النحاة والمتخصصين إلى تدوين القرآن الكريم والحديث، وجمع اللغة، واستنباطهم لقواعد النحو وضوابطه وتطبيقها على اللغة، ثم انتقل للحديث عن نشأة النحو، وجمع الروايات المتنوعة حول بدايات النحو، والإشادة بدور النحاة الأوائل في وضع النحو العربي وضبط قواعده.

وعند الحديث عن المدارس النحوية تحدث عن المدرسة البصرية في البداية، وذكر أبرز وأشهر علمائها، ثم انتقل للحديث عن مدرسة الكوفة، وأبرز علمائها، ثم أشار إلى نشأة الخلاف بين المدرستين وموقفه من هذا الخلاف، وهذا هو المراد من الكتاب في هذا المبحث.

وقد لاحظت الباحثة من بداية حديثه عن هذا الخلاف ميله ودفاعه عن النحو البصري، وحاول إبراز دوره في ضبط اللغة، وإبراز عصبية الكوفيين تجاه مذهبهم؛ دفاعاً عن السلطة والجاه قائلاً: "ولا تستغربن أن تكون الحدة والعصبية أظهر على الكوفيين، وحب الغلبة عندهم أشد فهم عن دنياهم وجاههم يدافعون إذ علموا علم اليقين أنّ علمهم إزاء علم البصريين قليل"[1]، وهنا وصف الأفغاني الكوفيين بميلهم إلى العصبية والتشدد لمذهبهم بسبب معرفتهم بقلة علمهم إذا ما قُورن بعلم البصريين.

واستدل الأفغاني على ذلك بقول أبي حاتم السجستاني: "لم يكن لجميع الكوفيين علم بالقرآن ولا كلام العرب ولولا أنّ الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم ما يريد، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن، وهو قدوتهم إليه يرجعون"[2].

وعليه فإنّ الأفغاني استدل برواية أبي الطيب –وربما يكون بصرياً– وفي ذلك مبالغة في النيل من الكوفيين، وجهودهم، حيث أنكر علمهم بالقرآن والقراءات، وجعل سبب شهرتهم في النحو هو قربهم من الخلفاء والأمراء، وسادة البلاد، وأنّهم لا يملكون علماً شاملاً وكاملاً، وإنما بعض حكايات عن الأعراب، وكأنّ الأفغاني موافقٌ على ذلك.

---

(1) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 47–48.

(2) أبو الطيب، مراتب النحويين، ص84.

واستشهد بعدد من المناظرات النحوية التي دارت بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وأظهر فيها عنف الكوفيين، ومنافستهم الشديدة لنحاة البصرة، وعدّ ذلك خطراً على البصريين[1]، ومن هذه المناظرات، مناظرة الكسائي والأصمعي في مجلس الرشيد، حيث كانت الغلبة للكسائي[2].

وقد علّق الأفغاني على هذه المناظرة بقوله: "الأصمعي راوية ثبت صدوق، وهو في الرواية والأخبار أقوى من الكسائي، والكسائي أورد وجوه الإعراب المحتملة، أما الأصمعي فإنما يرد صاحبه إلى الرواية، وشتان ما بين الأمرين"[3].

وترى الباحثة كأن الأفغاني يريد أن يفضّل الأصمعي على الكسائي، وأنّ الأصمعي يختص بالروايات الموثوق بها، أما الكسائي يختص بالنحو، ولا علاقة له بالرواية عن العرب.

وذكر عدداً من المناظرات، منها: مناظرات الكسائي مع سيبويه، وأهمها المسألة الزنبورية، ومناظرة الكسائي ويحيى بن مبارك اليزيدي، حيث بدأ حديثه عن هذه المناظرات بقوله عن الكسائي: "لقد سلّط الله على الكسائي من يثأر منه للأصمعي وسيبويه، فأذاقه على يد يحيى بن المبارك اليزيدي ما كان كفاءً لعصبيته على البصريين"[4].

وترى الباحثة أنّ الأفغاني كثير الانزعاج والغضب من الكسائي، حتى سلّط عليه الله مَن ينتقم منه، وفي ذلك نوعٌ من التعسف على الكسائي.

واعتبر حجج الكوفيين في هذه المسائل لا فائدة منها، وأنّ ميل الخلفاء والأمراء إلى علماء الكوفة وإكرامهم وتقديرهم، وتقرّب الكوفيين لهم، ومكانتهم عندهم كان له دور عظيم وكبير أسهم في تقوية الكوفيين، واستطالتهم على خصومهم من البصريين أمام الشهود[5].

وترى الباحثة أنّ الأفغاني زاد من حدة تعصبه للبصريين، وكأنّ البصريين والكوفيين أعداءٌ، وكلٌ منهم يحاول استقطاب عطف الآخرين، واتهم الكوفيين بأنّهم استغلوا قربهم من السلطان للانتصار على البصريين، وذلك تعسفٌ واضحٌ على الكوفيين.

وعليه فإنه يتّضح مما سبق تعصّب الأفغاني الشديد، وميله إلى البصريين، وإنّ الكوفيين لا يملكون علماً قيّماً مفيداً وإنما قربهم ودنوّهم من الخلفاء جعل لهم مكانة بين النحاة،

---

(1) انظر، من تاريخ النحو، ص51.

(2) أنظر، إنباه الرواة، ج2/ 377.

(3) من تاريخ النحو، ص51.

(4) انظر، السابق، نفسه.

(5) انظر، السابق، نفسه.

وفي ذلك تعسفٌ وظلمٌ كبيرٌ للكوفيين، فلا يعني تقرّب الكسائي من السلطان لحسن حظه، يدفعه لإنكار دوره ودور أساتذته في النحو العربي، وتدعو الباحثة إلى عدم تجاهل علم الكسائي بالقراءات وهو أحد القراء السبعة المشهود لهم، ولا ننكر تفوّق الكسائي وقدرته مع تلاميذه العظماء كالفرّاء وثعلب على بناء مذهبٍ خاصٍ بهم، ونموه وازدهاره حتى أصبح موازياً للنحو البصري في منهجه، ومسائله النحوية.

ثالثاً: موقف الأفغاني من أصول النحو (السماع، والقياس).

1- السماع.

وكان للأفغاني موقف من السماع عند الكوفيين، لكنه بدأ حديثه عن منهج البصريين في نقل اللغة، وأنّهم رحلوا إلى البادية، يأخذون من الأعراب الفصحاء، ويتشددون في ذلك التزاماً بضوابطهم وقيودهم التي فرضوها على اللغة، وأشاد بدور سوق مربد وغيرها من الأسواق التي لها دور في التبادل اللغوي، حيث كان له أثرٌ في فصاحة أهل البصرة، فقد كانوا يتحرّون الصدق والضبط في الراوي، ويتشددون في نقل الأشعار، حيث لا يحتجون بالشاهد مجهول القائل، وهذا دليل على صرامتهم في نقل اللغة[1].

وعليه فإنّ الباحثة ترى إعجاب الأفغاني بدور البصريين في جمع اللغة، والتزامهم بالضوابط والقيود التي وضعوها للقياس، وما لسوق مربد من دور في التبادل اللغوي.

وتميل الباحثة لموقف الافغاني من دور الأسواق الواضح في نقل الثقافات واللغات بين القبائل العربية.

أما منهج الكوفيين، فقد عدّ الكوفيين أكثر خلطة بالأعاجم من البصريين، ولغة أعرابهم لم تكن بسلامة لغة أعراب البصرة، حيث كان أكثر الذين نقلوا عنهم من اليمن ومن قبائل أخرى، وأكد الأفغاني على أنّ اليمن لا يحتج بلغتها لكثرة اختلاطها بالفرس والأحباش، وأنّ رحلات نحاة الكوفة لم تكن كرحلات نحاة البصرة، ففترة مجاورة الكسائي للبدو أربعين يوماً وهي غير كافية لنقل اللغة في نظر الأفغاني بالمقارنة مع فترة مجاورة عمرو بن العلاء والتي كانت أربعين عاماً[2].

(1) انظر، من تاريخ النحو، ص66.

(2) انظر، السابق، نفسه.

وهنا كان للباحثة رأيٌ في ذلك حيث إنّ الكسائي جاور البدو أربعين يوماً وهذه فترة غير كافية بالمقارنة مع غيره لاستقراء كل لغات العرب، ولكن لابد من عدم تجاهل صحبته ولزومه للخليل حتى أنفذ ما عنده من علم، لذلك تظن الباحثة أنّ أربعين يوماً كافيةٌ لأخذ لهجات العرب، ونادر اللغة، التي لم ترد عند الخليل.

وأضاف الأفغاني أنّ سوق الكناسة الذي يحاكي سوق مربد البصرة داعية لإفساد اللغة؛ لأن الأعراب الذين يؤمونه غير سليمي السلائق[1].

وترى الباحثة أنّ الأفغاني في هذه النقطة نظر من منظورين مختلفين، فكيف لسوق كسوق الكناسة يشبه سوق مربد في عمله، وتجارته، ومناظراته يكون مدعاةٌ للفساد، في حين سوق البصرة له دور وأثر في الفصاحة، والتبادل اللغوي، فكان من الأجدر على الأفغاني النظر بموضوعية لهذه الأسواق، أو إثبات ذلك بأدلة قوية من التاريخ العربي.

ولاحظت الباحثة ردّ الأفغاني على القائلين بأنّ الكوفة أعلم الناس بالشعر، بأنّ الكثير منه رواية حماد الراوية الكوفي، وأورد في السياق قصة النعمان والكنز الموجود تحت القصر الأبيض وهي طنوج أمر النعمان بنسج أشعار العرب فيها، وعلق عليها في الحاشية قائلاً: "والخبر كله أسطورة من الصعب تصديقها، ولعله وضع كما توضع أشباهه من الأخبار النافخة في العصبية للبلدان"[2].

وتميل الباحثة إلى أنّ الكوفة أعلم بالشعر، فقد اشتغلت برواية الأشعار والتغني بالمآثر والمفاخر قرناً من الزمان قبل اتجاهها إلى دراسة النحو، وكما كانت البصرة أعلم البلاد بالنحو قبل الكوفة بقرن، ففي هذه الفترة لم تكن الكوفة مكتوفة الأيدي وإنما انشغلت بعلوم تميزها عن غيرها، كرواية الشعر، والعلوم الدينية، والقراءات، ورواية الحديث.

وكذلك لا تُنكر الباحثة اعتماد الكوفة على أشعار مجهولة القائل، لكن ذلك لا ينفي علمها بالشعر قبل البصرة، فكل جهد يعتريه نقصٌ، والكمال لله.

وما زال الأفغاني ينتقد الشعر الذي يعتمد عليه الكوفيون في قواعدهم بأنه شعر موضوع ومصنوع، وأكد على صحة موقفه بقول راويتهم الكبير خلف الأحمر حيث قال: "أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا عليّ به فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح، ثم مرضت، فقلت

(1) انظر، من تاريخ النحو، ص64-66.
(2) انظر، السابق، ص66.

لهم: ويلكم أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني وبقي منسوباً إلى العرب لهذا السبب"[1].

وترى الباحثة أنّ هذه الرواية يعتريها الكثير من التناقض، واختلفت الآراء حولها، وتميل إلى عدم صدق هذه الرواية بالمنطق، فعصبية العربي، وعجرفته، واعتزازه وفخره بنفسه تقف حائلاً دون اعترافه بالخطأ وخاصة إذا كان ذلك أمام الناس.

ووصف راويتهم حماد بالشمس شهرة في الكذب والوضع، واستدل بقول المفضل الضبي عنه: "قد سلك على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً"[2].

وترى الباحثة أنّ الأفغاني يُصرّ على النيل من أعلام النحو الكوفي، فقد بدأ بالكسائي، ثم خلف الأحمر، وحماد الراوية، ويبدو ميله وتعصبه للبصريين واضحاً فهو يحاول بكل ما أُوتي من علم وقوة النيل منهم، وإنكار جهودهم.

وفي المقابل يشيد الأفغاني ويُثني على صحة رواية أهل البصرة، حيث يؤكد ذلك من خلال الاستدلال بثناء أهل الشعر على أحد رواة الشعر من الكوفة فيشبّهون روايته برواية أهل البصرة[3]، كما قيل عن ابن الأعرابي تلميذ المفضل الضبي: "ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه"[4].

وعليه فإنّ الأفغاني يؤكد على صدق رواية البصريين بالمقارنة مع رواية الكوفيين، بدليل من أهل الشعر، فهم يثنون على رواة الكوفة بتشبيههم براوية البصريين، وتميل الباحثة إلى جعل ذلك دليلاً على صدق الكوفيين في رواية الشعر، وعلمهم بالشعر، من الأفغاني نفسه، وعلى اعتبار أنهم كانوا يروون الشعر المصنوع فهذا لا ينكر وجود رواة ثقة، وأنّ وضع الشعر وصنعه جهد فردي ينأى عن النحاة الكبار.

2- القياس.

وتناول الأفغاني موقف نحاة البلدين من القياس، وبيّن منهجهم في ذلك، كما وردّ على المحدثين الذين عابوا على قواعد البصريين في القياس، وعدّوها قد أهدرت شيئاً من اللغة، بقوله: "فهم حين يختارون بين اللغتين أشيعهما وأقربهما إلى القياس قد قاموا بخير ما يمكن أن

---

(1) وفيات الأعيان، ج 393/1.

(2) ياقوت الحموي، إرشاد الأريب، ج 265/10.

(3) انظر، من تاريخ النحو، ص68.

(4) نزهة الألباء، ص 175.

يقوم به من يريد حفظ اللغة"[1]، وعليه فإنّ الأفغاني يقر بدور البصريين في حفظ اللغة من خلال تشددها في الضوابط والقيود التي فرضتها على اللغة عند نقلها.

وأضاف قائلاً: "إنّ الكوفيين جمعوا ما هبّ ودبّ ولم يفرّطوا شيئاً مما وصل إليهم لم يدّعوا ولم يدّع لهم أحدٌ أنّهم لمّوا اللغة من أطرافها وأحصوها، وأنّا نجد عندهم كل لغات العرب بلهجات قبائلها"[2].

ويتّضح للباحثة أنّ الأفغاني لا يعُدّ الكوفيين قد جمعوا كل لغات العرب، على الرغم من نقلهم كل ما سمعوه حتى لو كان من أعرابية رعناء، حيث لم يشهد لهم أحدٌ عبر التاريخ بإلمامهم بكل لغات العرب ولهجاتها.

وأيّد الأفغاني ما سار عليه البصريون من قواعد وقوانين للقياس ووصفه بالنظام المنسّق، فيقول: "بل نحن أحرى أن نجد عند البصريين المنظّمين المنسّقين ما لا نجده في نسق ما لا يستطيع غيره أن يحفظه"[3].

وفي ذلك إشارة إلى أنّ لغات العرب بلهجاتها موجودة عند البصريين المنظّمين، حيث لا تُحفظ اللغة إلّا في نظام.

وانتقد منهج الكوفيين في السماع والقياس قائلاً: "أما الكوفيون فلم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه من أساتذتهم البصريين فلم يُحسنوه، ثم جعلوا في عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري"[4].

وعليه فإنه يتّضح للباحثة أنّ الأفغاني رفض منهج الكوفيين في نقل اللغة، بل وأنه لم يعدّه منهجاً، فقد أفسد اللغة، وحاولوا بناء مذهبهم على ما تركه البصريين، ولم يعتدّوا به، وكان الدافع لوضع قواعد القياس عند الكوفيين –في نظره– المنافسة ومخالفة الموجود إلى أن أفسدوا النحو.

---

(1) من تاريخ النحو، ص71.

(2) انظر، السابق، نفسه.

(3) انظر، السابق، نفسه.

(4) انظر، السابق، نفسه.

واستدل على رأيه بقول نحاة البصرة إنّ كبيرهم وشيخهم الكسائي: "كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[1].

وتميل الباحثة إلى موافقة الكسائي في سماع كل ما جاء عن العرب، حتى لو كان شاذاً، فهو ليس شاذاً في الأصل، وإنما شذّ عن ضوابط ومقاييس البصريين، فاللغة واسعة ولا يمكن حصرها في قوالب معينة.

وفي ختام كلام الأفغاني عن القياس عند المذهبين أكّد على أنّ قياس البصريين أدق وأقيس إذا تم مراعاة الكيف؛ فالبصريون لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يلتزمون بها، والكوفيون أكثر قياساً إذا تم مراعاة الكم؛ فهم يقيسون على القليل والكثير النادر والشاذ، وليس لهم منهج معين في القياس[2].

وبناءً على ما سبق يتّضح للباحثة أنّ الأفغاني اتجه إلى أنّ البصريين أدقّ قياساً من الكوفيين من حيث طريقة قياسهم، وجمعهم للغة، في حين يُعدّ الكوفيون الأكثر قياساً من البصريين من حيث كمية اللغات الموجودة عندهم، كما أضاف أنهم ليس لهم منهج معين.

ولا توافق الباحثة الأفغاني في ذلك؛ حيث لا يمكن وصف الكوفيين بعدم المنهجية، والعشوائية في اللغة، فلا ننكر جهود علمائهم، ولو كانوا كما يدّعي الأفغاني لما وُضِعوا بكفة توازي كفة البصريين.

ويفخر الأفغاني في النحو البصري، قائلاً: "والزمن حكم لعلمهم بالبقاء إذا كان الأنسب والأضبط، فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصرياً في أغلبه"[3]، وعلى ما سبق فإنّ الأفغاني يقرّ ببقاء نحو البصرة حتى وقتنا الحاضر بسبب منهجها في وضع الضوابط والأصول للغة.

وتعترض الباحثة على السبب الذي ذكره الأفغاني في سيطرة النحو البصري على المذاهب النحوية حتى وقتنا الحاضر، وتميل إلى ضياع تراث الكوفيين الذي اختص بالنحو العربي عبر التاريخ، فقد تعرّضت العراق إلى هجمات من التتار في العصر العباسي، وقاموا بإلقاء الكتب والمجلدات التي وُجدت في مكتبة بغداد في نهر دجلة، ولاشك أنّ هذه الكتب قد حَوَت الكثير من العلوم والمعارف على مر خمسة قرون قد خلت، من علوم النحو والأدب،

---

(1) إرشاد الأريب، ج 183/13.

(2) انظر، من تاريخ النحو، ص 73.

(3) انظر، السابق، ص73.

والشعر، والتاريخ، والعلوم الدينية وغيرها من العلوم، حيث لم يصلنا الكثير من كتب النحاة الكوفيين أنفسهم التي تُظهر منهج، ومذهب النحو الكوفي، وما وصلنا القليل من مؤلفات تلاميذهم لا تكفي لذلك، أو لنحاة مؤيدين للبصريين استشهدوا بمذهب الكوفيين للمناقشة، وذكر مسائل الخلاف.

وما زال الأفغاني يُرخّص ويُبخّس من مذهب الكوفيين في النحو، ويستمر في النيل من علماءه، حيث قال: "إنّ البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه"[1]، حيث يتّضح للباحثة موقف الأفغاني من السماع عند الكوفيين بأنه تزييف وتحريف للّغة.

ثم يستكمل حديثه عن القياس، بقوله: "والأمر في القياس على هذه الوتيرة نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم، ولا منسجم في أجزائه، ولا مطرد"[2]، وهنا يُشيد بدور البصريين في تنظيم القياس، في الوقت الذي يكون فيه عدم وضوحه عند الكوفيين فهو مشوش وغير منسجم.

وفي نهاية كتابه ختم الأفغاني بدعوته إلى إعادة النظر في النحو وتاريخه ورجاله على أساس التصنيف الجديد للمذاهب، فقد رأى ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية، يختلف حظ كل منهما صحة وحلاً ومقداراً بين البلدين، بل بين نحاة كل بلد[3].

ومما لاشك فيه أنّ الأفغاني من أبرز النحاة المحدثين المؤيدين للمذهب البصري، فكان كتابه (من تاريخ النحو) مثالاً عملياً واضحاً لبث أفكاره، وآرائه المؤيدة لنحو البصرة، والنيل من النحو الكوفي، منهجه، وأعلامه، وآرائه.

وتميل الباحثة إلى موقف الأفغاني في تقسيم الدراسة النحوية إلى نزعة سماعية، ونزعة قياسية؛ لأنّ الاختلاف بين الكوفيين والبصريين على أساس المنهج المتبع في نقل اللغة.

---

(1) انظر، من تاريخ النحو، ص 73.

(2) انظر، السابق، نفسه.

(3) انظر، السابق، نفسه.

رابعاً: موقف الأفغاني من مسائل الخلاف.

على الرغم من ميل الأفغاني الشديد إلى النحو البصري وموافقته له جميع المسائل النحوية، فقد أيّد الكوفيين في ثلاث مسائل من مسائل الخلاف، ووصفها بأنها مسائل جيّدات، وجاء بيانها على النحو الآتي[1]:

1- إحدى المسائل التي أيّد فيها الأفغاني الكوفيين، وهي إعمالهم اسم المصدر عمل المصدر[2]، وعدّ مذهبهم في هذه المسألة صحيحاً واضحاً، يتوافق مع روح القواعد والمنطق، واحتج الكوفيون بشاهدين أقرّ الأفغاني بصحتهما وقوتهما.

2- أيّد الأفغاني مذهب الكوفيين في إعراب (بئس ونعم)[3]، وعدّه الأيسر والأقرب إلى الفطرة اللغوية من مذهب البصريين، وبعيداً عن المنطق، والفلسفة.

3- وفي مسألة (أشياء)، ذهب إلى رأي الكوفيين في أنّ وزن (أشياء) أفعِلاء، وذهاب بعضهم أنها جمع لشيء، ومنعت من الصرف لشبه ألفها بألف التأنيث[4].

وعليه فإنّ الأفغاني لا ينفي صحة المذهب الكوفي في بعض المسائل فقد أصاب الحق تارة، وأخفق تارةً أخرى، حيث علّق على هذه المسائل بقوله: "وبذلك ندرك صواب الظاهرة التي قدمت بها هذا الكلام من أن الحق يصيبه هؤلاء تارة وهؤلاء تارة"[5].

وتؤكد الباحثة على أنّ الأفغاني يتخذ من مذهب البصريين منهجاً له في أغلب آرائه النحوية، وفي أكثر مسائل الخلاف يوافق البصريين، دون المسائل الثلاثة سابقة الذكر.

---

(1) من تاريخ النحو، ص77.

(2) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2/ 296.

(3) الإنصاف، مسألة 14.

(4) المرجع السابق، مسألة 118.

(5) انظر، من تاريخ النحو، ص77.

المطلب الثاني: عبد الرحمن السيد.

وستتناول الباحثة جهوده النحوية، وموقفه من النحو الكوفي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عبد الرحمن السيد.

أستاذ جليل من أساتذة النحو التقليدين المجيدين، الذي كانت له إسهاماتٌ كثيرةٌ، حصل على الثانوية العامة بتفوّق، ثم التحق بالدراسات العليا في النحو العربي في جامعات مصر، حتى نال درجة الدكتوراه، وعمل في السلك التعليمي، حتى بلغ سن التقاعد، وله إنجازات على مستوى الجامعات العربية، وأنشأ عدة مدارس علمية في مجال تخصصه في بلاد الوطن العربي، توفي عام 1999م.

من أبرز مؤلفاته:

- مدرسة البصرة النحوية.
- نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة.
- الكفاية في النحو، ويقع في ثلاثة أجزاء.
- العروض والقافية[1].

ثانياً: موقف عبد الرحمن السيد من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

يعدُّ كتاب (مدرسة البصرة النحوية) من أشهر مؤلفات عبد الرحمن السيد، وهو كتاب في تاريخ اللغة، وفلسفتها، قد نال قبولاً حسناً عند نحاة العصر الحديث، وقد أشاد بدراسته اثنان من كبار أساتذة النحو وتاريخه، وهما: علي النجدي ناصف، وعباس حسن.

وهو عبارة عن دراسة جامعية قدمها عبد الرحمن السيد لنيل درجة الماجستير، فقد تناول فيها نشأة النحو في مدينة البصرة، من بدايته وتَتَبّعه في مراحل تطوره، حيث أكّد على أنّ الدارسين عكفوا على دراسته، وشملوه برعايتهم، ونظّموه، وهذّبوه حتى تحقق الهدف المقصود منه، حتى أصبح علماً كاملاً وشامل المعالم، يحفظ للغة سماتها، ومقوماتها.

وما دفعه لهذه الدراسة –كما جاء في مقدمة كتابه– هو تقديره لعلم النحو، وتقديره للهدف الذي لأجله وُضع النحو؛ فهو قوّام للّسان العربي، ودرع اللغة الواقي، فقد حافظ على القرآن الكريم من التحريف، وأبعد عنه آفة اللحن، دفعه لذلك إعجابه بالنحاة، وبالعبقرية

(1)محمد الجوادي، الدكتور عبد الرحمن السيد الأستاذ الذي أحيا مدرسة البصرة في النحو.

الخالقة، واحترامه لهم، لِما تركوه من آثار على مر العصور، لمس فيها دقة الملاحظة، وصبر على الدراسة، وإحاطة بمسائل النحو، وإلمام لشئونه ومقاصده.

وعليه فإنّ السيد بدأ حديثه في كتابه عن تمصير مدينة البصرة، ورجالها، ثم تابع نشأة النحو ونموه وتطوره، ثم ذكر الأدلة التي رجع إليها البصريون في تأسيس نحوهم، والمصادر التي اعتمدوا عليها في وضع قواعدهم، وتتبع علل النحو في مراحلها المختلفة، وعرّض لرأي النقاد من النحاة في أهمية هذه العلل وصدقها، ثم تناول العوامل في النحو، وذكر الإعراب والبناء، وأثر الإعراب في المعنى، وما ذهب إليه بعض الباحثين من نفي هذا الأثر، وما تمسك به آخرون من حجج وأدلة، وتدرّج مع المصطلحات النحوية من بدايتها حتى أصبحت مصطلحات ثابتة خالدة، وما تغيّر منها، أو ضاع وانتهى مع مرور الزمن.

وعرض مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، موضحاً وجه الصواب فيها، ذاكراً ما اعتمد عليه كل فريق من أدلة، وما كان لنهجه من أثر في هذا الخلاف، وقال في نهاية مقدمته: "وقد كان لي في أساطين هذه المدرسة أسوةٌ حسنة، واتَّخَذتُ منهم قدوة صالحة، فلم أتعجّل البحث، ولم يَعجَلني الزمن، فلم يكن الانتهاء من الرسالة هدفاً بقدر ما كان البحث العلمي متعة ممتعة ولذة خالصة"[1].

ويتّضح للباحثة إعجابه الشديد بالنحو البصري، وقد اتخذ من أعلامها قدوة له، فقد سار على هدي المبرد في التأني والصبر على الكتابة والدراسة، والاستمتاع بالبحث العلمي فله لذة خالصة..

كما تلاحظ الباحثة تركيز السيد في هذا الكتاب على مدرسة البصرة، حيث كان لرجالها وشيوخها وأصولها ومنهجها النصيب الأكبر في هذا الكتاب، ولمّا كانت الكوفة قرينة البصرة، عرض لبعض مسائل الخلاف، وتحدّث عن الاختلافات بين المدرستين، ويبدو من هذا الكتاب أنّ السيد كثير التأثر بمنهج هذه المدرسة، وكثير الإعجاب بعلمائها وجهودهم، ولولا ذلك لما خصّ كتاباً يحوي (ستمائة) صفحة للحديث عن مدرسة البصرة دون المدارس الأخرى، واكتفى بمفارقات مع مدرسة الكوفة، وذكر لمسائل الخلاف ومناقشة الآراء فيها وتفنيد الآراء والأدلة من وجهة نظره ونظر النحاة، وكان ميله في هذه المسائل إلى النحو البصري.

---

(1) عبد الرحمن السيد، مقدمة مدرسة البصرة النحوية.

ثالثاً: موقف عبد الرحمن السيد من المصطلحات النحوية.

وقد عرض السيد أبرز المصطلحات النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، وأدلى برأيه الخاص في بعض المصطلحات النحوية، وستقوم الباحثة بتوضيح آرائه الخاصة في المصطلحات النحوية على النحو الآتي:

1- أسماء الأفعال.

ويعد اسم الفعل من أبزر القضايا التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، حيث عدّها البصريون شبيهة بالأسماء، وأطلقوا عليها اسم الفعل، ولم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذا الاسم، وعدّوها أفعالاً حقيقية.

وقد علّق السيد على ذلك قائلاً: "ولكنّ الصواب فيما أعتقد هو ما ذهب إليه البصريون؛ ذلك لأنّ هذه الألفاظ –وإن دلت على ما يدل عليه الفعل– لا تأخذ سماته وخصائصه، فلا تتصل بها الضمائر كما تتصل به، ولا تَقبل من العلامات ما يقبل الفعل، هذا بزيادة على ما يدخلها من التنوين الذي هو من خصائص الأسماء، فلما كان الأمر كذلك كان ما اتجه إليه البصريون فيها أرجح وأولى"[1].

وعليه فإنه يتّضح للباحثة تأييد السيد للبصريين في كونها أسماء أفعال، وأنها شبيهةٌ بالأسماء في دلالاتها وعلاماتها، وأنّ لا تدل على الحدث والزمان. كما تميل الباحثة إلى رأي السيد، والبصريين في مشابهتها للأسماء في علاماته، ودلالته.

2- الضمير.

وهو من المصطلحات النحوية التي اختلف فيها نحاة الكوفة مع نحاة البصرة، فالبصريون يسمونه ضمير الشأن والقصة، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه[2].

وعلّق السيد على هذا المصطلح قائلاً: "وأعتقد أنّ تسمية البصريين تُصَوِّرُ أَثرَ الضمير في موقع الجملة أكثر من المجهول الذي لا يدخل في حساب المتكلم عند استخدام هذا

(1) مدرسة البصرة النحوية، ص 344.

(2) شرح المفصل، ج2/ 334.

الأسلوب"[1]، وعليه فإنّ السيد رجّح مصطلح البصريين وهو ضمير الشأن؛ لأن تسمية البصريين أكثر توضيحاً لأثره في الجملة.

3- الحروف الجارة.

وهي من المصطلحات النحوية التي اختلف في تسميتها النحاة البصريون والكوفيون، فقد سماها البصريون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، ويُسمونها كذلك حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء -أي تخفضها-، وسماها بعض الكوفيين حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات[2].

وعلّق السيد على تسمية الكوفيين: "وليس من اللازم كما هو واضح أن يكون ما قبلها نكرة، فالتسمية إذاً ليست دقيقة"[3].

وعليه فإنّ السيد اعترض على تسمية الكوفيين، ورجّح تسمية البصريين الحروف الجارة بحروف الإضافة، أو حروف الجر.

ومما سبق يتّضح للباحثة ميل السيد إلى المصطلحات النحوية البصرية لوضوحها، وعدم موافقته لمصطلحات الكوفيين، وعدّها مصطلحات ذات تسمية غير دقيقة.

رابعاً: موقف عبد الرحمن السيد من مسائل الخلاف.

عرض السيد المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون والتي وردت في كتاب الإنصاف، ثم أفصح عن رأيه في هذه المسائل ورأى أنّ الحق قد لازم البصريين في أكثر المسائل التي خالفوا فيها الكوفيين، ولا يعني ذلك ابتعاد الكوفيين عن الصواب بشكل قطعي، وأنّه إذا اعتبر ذلك يكون قد انحرف عن المنهج العلمي والموضوعي في دراسة هذه المسائل.

وترى الباحثة أنّ السيد كأنه حاول أن يدرأ عن نفسه ميله للبصريين، في محاولة للنظر إلى هذه المسائل وأدلة الفريقين، بشكل منهجي وموضوعي بعيداً عن التحيز لمذهب دون الآخر.

وأقرّ الأفغاني بموافقة بعض الباحثين المحدثين لمنهج الكوفيين في بعض المسائل الخلافية؛ لأنهم رأَوا ما صح عندهم من الشواهد كافياً لتصحيح أصولهم، كما أنّهم رأَوا أنّ

---

(1) مدرسة البصرة النحوية، ص347.

(2) شرح المفصل، ج454/4.

(3) مدرسة البصرة النحوية، ص 347.

البصريين وإن كانت أقيستهم أقوى، فشواهد الكوفيين أرجح[1].

وتميل الباحثة إلى رأي الأفغاني بكثرة شواهد الكوفيين، وقوة أقيسة البصريين، –فكما ذكرنا سابقاً– اعتماد البصريين على ضوابط للقياس، في حين توسع الكوفيون في نقل الشواهد.

ومما لاشك فيه أنّ ابن الأنباري في كتابه الإنصاف أيّد الكوفيين في 7 مسائل خلافية، وجعل الحق فيها مع الكوفيين، وقد ذكر السيد هذه المسائل وعلّق عليها، حيث جاء بيانها على النحو الآتي:

1- **المسألة العاشرة**، وهي القول في عامل الاسم المرفوع بعد لولا، ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[2].

2- **المسألة الثامنة عشر**، وهي القول في تقديم خبر ليس عليها، ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها[3].

3- **المسألة السادسة والعشرون**، وهي القول في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية، ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام الأولى في (لعل) أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة[4].

4- **المسألة السبعون**، وهي القول في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر[5].

5- **المسألة السابعة والتسعون**، وهي القول في هل يقال (لولايَ) و(لولاك)، ذهب الكوفيون إلى أنّ الياء والكاف في موضع رفع، وذهب البصريون إلى أنّ الياء والكاف في موضع جر بـ (لولا)[6].

---

(1) انظر، مدرسة البصرة النحوية، ص166.

(2) الإنصاف، ص70-78.

(3) السابق، ص160-164.

(4) السابق، ص218-227.

(5) السابق، ص493-520.

(6) السابق، ص687-695.

6- **المسألة الأولى بعد المئة،** وهي مراتب المعارف، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المبهم، نحو: هذا وذاك، أعرفُ من الاسم العَلَم، نحو: زيد وعمرو، وذهب البصريون إلى أنّ الاسم العَلَم أعرَفُ من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف[1].

7- **المسألة السادسة بعد المئة،** هل يُوقَفُ بنَقلِ الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تنقل حركة الحرف الأخير إلى السكن قبله عند الوقف على الكلمة في حالة النصب، كما تنقل في حالتي الرفع والجر؛ تخلصاً من التقاء الساكنين فيقال: (رأيتُ البَكَر)، أما البصريون فلا يُجوّزون ذلك[2].

وبعد ذكر السيد لهذه المسائل النحوية تلاحظ الباحثة موافقة السيد للكوفيين في هذه المسائل قائلاً: "وأنا أسلم لهم وأزيد عليها ثلاث مسائل"[3].

وعليه فإنّ السيد أضاف على هذه المسائل ثلاث مسائل أخرى من مسائل الخلاف أيّد فيها الكوفيين، ورد على حجج البصريين، وهي على النحو الآتي:

1- **المسألة الخامسة والستون،** جواز العطف على الضمير المخفوض، نحو قولك: مررت بك وزيدٍ[4]، وأنّ البصريين رفضوا ذلك؛ وكانت شواهدهم -في نظر السيد- غير مقنعة بالمقارنة مع شواهد الكوفيين، حيث استدل الكوفيون بخمسة شواهد من القرآن الكريم، وثلاثة شواهد من الشعر العربي.

وقد ذكر السيد هذه الشواهد وعلّق عليها جميعها، وفنّد آراء البصريين فيها، وأيد الكوفيين، وستتناول الباحثة شاهدين اثنين من القرآن الكريم، وتناقش موقف السيد منها:

أ- قوله تعالى:﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾[5]، وهي قراءة حمزة من القراء السبعة، وقد رد البصريون هذا الاستدلال بأنّ الأرحام مجرورة بالقسم فلا حجة فيه، أو بأنّ الأرحام مجرورة بباء مقدرة[6].

---

(1) الانصاف، ص707-709.

(2) السابق، ص731-736.

(3) مدرسة البصرة النحوية، ص167.

(4) الإنصاف، ص463.

(5) [النساء: 1].

(6) الإنصاف، ص467.

ورد على البصريين بقوله: "إن المقام لا يقوى ذلك إذ ليس مقام قسم، وإنما المقصود: اتقوا الله الذي تتداعون به، ويناشد بعضكم بعضاً باسمه، وبالأرحام، أي اتقوا الله الذي تستشفعون به وبالأرحام، أو تقوون كلامكم وتؤكدونه به وبالأرحام، وبأنّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه[1].

وعليه فإنّ السيد أيّد الكوفيين في جواز العطف على الضمير المخفوض، وأنّ هذا المقام لا يحتاج إلى تأويل وتقدير القسم كما زعم البصريون، وإلى ذلك تميل الباحثة، حيث موقف الكوفيين فيه نوع من البساطة والسهولة، أما البصريون فقد اتجهوا إلى الفلسفة والتأويل في ذلك.

ب-قوله تعالى:﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ**﴾[2] فـ(ما) في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، وقد ردّ البصريون الاستدلاء بهذه الآية بأنّ (ما) معطوف على (الله) فهو في موضع رفع، وإذا كان في موضع جر فبالعطف على (النساء)[3].

ويُعلّق السيد قائلاً: "والجواب عن هذا أنّ العطف على الأقرب أولى من العطف على الأبعد إذا لم يكن هناك مانع، ولا مانع هنا لكثرة الشواهد وصحتها"[4].

وهنا يؤيد السيد موقف الكوفيين في عطف ما على الضمير القريب منها، وعدم عطفها على الاسم الذي يبعدها كثيراً، فالأقرب أولى في العطف.

وتميل الباحثة إلى موقف الكوفيين في ذلك، وهذه المسألة تشبه التنازع حيث بنى الكوفيون رأيهم فيها على الأولى والأقرب.

وبعد عرض السيد لجميع أدلة الكوفيين في هذه المسألة، ورَدُ البصريين عليهم، يُعلق قائلاً: "فقد سلّمتُ لهم هذه القاعدة وصح العمل بها، بعد ما قدّموه من الشواهد الكثيرة، وسقوط ما اعترض به البصريون عليهم، أو عدم تعارضه مع ما اتجهوا إليه على فرض صحة بعض تقديرات المعترضين[5].

---

(1) مدرسة البصرة النحوية، ص167.

(2) [النساء: 127].

(3) الإنصاف، ص463، 467، 468.

(4) مدرسة البصرة، ص168.

(5) المرجع السابق، ص170.

وعليه فإنّ السيد يقرّ بصحة موقف الكوفيين من هذه المسألة وصحة شواهدهم وقوتها بالمقارنة مع موقف البصريين.

2- **المسألة الرابعة والسبعون**، وهي القول في رفع المضارع، نحو: يقوم زيد، فذهب الأكثرون من الكوفيين إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه العوامل الناصبة والجازمة، فإذا دخلت عليه الناصبة دخله النصب، نحو: أريد أن أقومَ، وإذا دخلت عليه الجازمة دخله الجزم، نحو: لم يقم زيد، وإذا لم تدخل هذه النواصب والجوازم يكون رفعاً، فبدخولها دخل النصب والجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع[1]، ولكن البصريين يرون أنّ المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين، أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، والثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى أحوال الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم[2].

ويرد السيد على رأي البصريين بقوله: "ولكنا نقول إن ذهبتم إليه من أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء الذي هو عامل معنوي، فكما يوجب هذا الرفع يوجب ذاك، أولى منه أن تقول: إن المبتدأ مرفوع -كما قلتم- بعامل معنوي هو الابتداء، والابتداء كما تفسرون هو التعري من العوامل اللفظية، والمضارع مرفوع -كما نقول- بعامل معنوي هو التعري من العوامل اللفظية، ولا شك أنّ الاشتراك في العامل أولى من المشابهة فيه[3].

وعليه فإنّ السيد يعترض على البصريين في جعلهم المضارع مرفوع لتشابهه مع الابتداء، وأنّه كان أولى القول أنّه مرفوع بالابتداء نفسه، وليس لتشابهه للابتداء.

وأضاف معلقاً على حجتهم بأنّه بقيام المضارع مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فوجب أن يعطى أقوى أحوال الإعراب: "مردود بأنه لو كان الوقوع موقع الاسم موجباً لرفعه، لوجب أن يكون وقوع الماضي موقع الاسم موجباً لا لرفعه وإنما لإعرابه؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وقيام الفعل مقامه يوجب أن يأخذ حكمه على ما ذهبتم عليه- فلما لم يؤثر في الماضي إعراباً لم يؤثر في المضارع رفعه"[4].

---

(1) الإنصاف، ص551.

(2) المرجع السابق، ص552.

(3) مدرسة البصرة النحوية، ص171.

(4) المرجع السابق، ص171.

وكذلك تميل الباحثة إلى رأي السيد في أنّ وقوع المضارع مقام الاسم لا يعطيه حق الرفع، حيث يستدل السيد بالفعل الماضي بأنه لو كان ذلك حق فإنّ من باب أولى رفع الفعل الماضي عند وقوعه مقام الاسم.

ورأى أنّ التعري من العوامل أسبق من وجودها، فأن يقوم الفعل بنفسه مستغنياً عن العوامل اللفظية المؤثرة فيه أسبق من قيامه محتاجاً لها، متأثراً بها، فالرفع إذاً أسبق من النصب والجزم، فلا مناقضة للإجماع ولا فساد، وبذلك أثبت أنّ الفعل المضارع يُرفع إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم، كما ينصب إذا سبقه ناصب، ويجزم إذا سبقه جازم[1].

وعليه فإنّ السيد أثبت صحة المذهب الكوفي في رفع الفعل المضارع، وأنه مرفوع بتعريه عن عوامل النصب والجزم.

3- **المسألة السابعة والسبعون،** في إعمال(أن الخفيفة) محذوفة من غير بدل، فذهب الكوفيون إلى أنّها تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، احتج الكوفيون بالشواهد الكثيرة التي تؤيد رأيهم، وتحقق قاعدتهم، ولكن البصريين لم يرضهم ذلك ولم يقتنعوا بالأدلة التي استدلوا بها، وقالوا: لا يجوز إعمالها مع الحذف؛ لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف من غير بدل[2].

ولاحظت الباحثة ذكر السيد لآراء الفريقين وناقشها وفنّد أدلة البصريين، وختم معلقاً على هذه المسألة بقوله: "وأعتقد كما قلت من قبل أنّ هذا بحث فيما وراء ما قالت العرب، ليس فيه فائدة، بل قد يكون في الاندفاع فيه إكثار القيود، وإفراط في التضييق، وإقامة لكثير من الحواجز والسدود"[3].

وهنا يؤكد السيد على اتجاه البصريين إلى الغوص في الفلسفة، وعد اكتراثها بظاهر النص، وتبحث عن تقديرات غير موجودة تُرهق العربية، وتكثر من قيودها.

---

(1) انظر، مدرسة البصرة النحوية، ص172.

(2) الإنصاف، ص559-570.

(3) مدرسة البصرة النحوية، ص176.

وعلّق على جميع هذه المسائل الثلاث قائلاً: "هذه مسائل ثلاث رجحت فيها جانب الكوفيين على البصريين، حيث رأيت الصواب منهم، والشواهد تؤيدهم، سلّمت بقية المسائل بعد ذلك للبصريين[1].

وهنا يصرّح السيد بموافقته لنحاة البصرة في مسائل الخلاف دون العشر مسائل –التي ذكرها سابقاً– من أصل واحد وعشرين ومئة مسألة وردت في كتاب الإنصاف، وهذا يؤكد ما توجهت إليه الباحثة في بداية المبحث أنّ السيد يميل وبشدة إلى نحاة البصرة.

خامساً: موقف المخزومي من كتاب (مدرسة البصرة النحوية).

وفي ختام هذا المطلب الذي تناول عبد الرحمن السيد، ومعارضته للنحو الكوفي، كان لابد للباحثة من الوقوف على آراء المخزومي حول كتاب عبد الرحمن السيد (مدرسة البصرة النحوية) كونه أحد مؤيدي النحو الكوفي.

فقد عدّ المخزومي السيد من المتعصبين للنحو البصري دون وعي، وأنه لم يلتزم بمبادئ المنهج العلمي في الاستقراء والاستيعاب، ورأى أنه كان منحازاً للبصريين لدرجة أنه تحامل على النحو الكوفي وترك آثاره وآراءه وأقواله، ولم يشيد بجهودهم في النحو العربي، بل وزاد على ذلك واتهمه بأنه لم يطّلع على كتب الكوفيين أنفسهم واكتفى بكتاب الإنصاف[2].

وتوافق الباحثة على موقف المخزومي حيث إنّ السيد لم يعرض جهود الكوفيين في النحو، واكتفى بتعظيم، وتقدير نحاة البصرة، وجعلهم قدوة له في هذا العلم، فكتاب اختص في المدرسة البصرية محاولة منه لتجاهل الكوفيين، وأنّهم لا يستحقون منه تخصيص كتاب كهذا.

كما أنّ المخزومي رد على زعم السيد أنّ نحاة الكوفة نقلوا عن خلف الأحمر الشعر، وأنهم اعتمدوا على الشعر المصنوع، والمنسوب لغير قائله، دون تمحيص ولا تدقيق، حيث ذكر السيد قصة خلف الأحمر مع أهل الكوفة عندما طلب منهم إعطاءه الشعر، قائلاً: "وإذا سرد هذه الحكاية المفتعلة، كان يجهل أنّ الراوي لهذه الحكاية هو أبو حاتم السجستاني، المعروف بتعصبه الشديد على الكوفيين، وعن الحكاية مشار إليها في (مراتب النحويين) قبل أن يتلقفها ابن خلكان، والحكاية مع هذا ظاهرة الافتعال ينقض آخرها أولها، ولا يخفى على الدارس الفطن؛

(1) انظر، مدرسة البصرة النحوية، ص176.

(2) انظر، المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص94.

لأن الكوفيين إذا كانوا قد بخلوا على خلف الأحمر بالشعر فكيف كان يأخذ الصحيح منهم ويعطيهم المنحول؟"[1].

وهنا يتساءل المخزومي كيف لقوم بخلوا على الأحمر من شعرهم، يتراجعوا ويعطوه الصحيح، وهو يعطيهم بعد ما بخلوا عنه بعلمهم، إضافة إلى أن السجستاني الذي نقل القصة من المؤيدين للبصرة، وشديد التعصب لهم، لذلك لا يعتدّ بروايته فيما يخص الفريق الآخر؛ لعدم توفر الحياد والموضوعية.

وتميل الباحثة إلى موقف المخزومي في هذه القصة؛ حيث يعتريها النقص والتناقض، حيث إنّ خلف الأحمر عندما طلب من أهل الكوفة الشعر رفضوا إعطاءه، فكيف يأخذوا منه؟

وأضاف معلقاً على أبي زيد الأنصاري الذي أقرّ بصحة هذه الرواية، فهو من أكثر الذين أخذوا عن الكوفيين، وكيف يطمئن لهم ويأخذ عنهم وراويتهم مشكوك في أمره، حيث استدل على ذلك بقول أبي زيد أنه أكثر الرواية عن المفضل الضبي الكوفي، حيث "قال أبو حاتم: قال لي أبو زيد: ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب"[2].

ويتّضح للباحثة أنّ أبا زيد اعتمد على رواية الشعر من المفضّل الضبي وهو من شعراء الكوفة، والمخزومي في استدلاله بذلك يريد أن يُثبت عدم صحة أنّ خلف الأحمر نشر الشعر المنحول والموضوع، حيث رواة هذه القصة اعتمدوا على الكوفيين في أشعارهم.

وما زال المخزومي يعرض الأدلة التي تفنّد آراء البصريين التي تنال من شعر الكوفيين، وتتهمهم بوضع الشعر، واعتمادهم عليه في استدلالهم واحتجاجهم، حيث يقول رداً على قولهم أنّ الكوفيين يعتمدون على الشعر المصنوع، والغير منسوب إلى قائله: "وإذا كان ثابتاً على الكوفيين كانوا يعتمدون على الشعر المصنوع –كما يزعم– فكيف كان الأصمعي يروي عن حماد الراوية شيئاً من الشعر، فيقول كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهم عن حماد الراوية إلا نتفاً سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء"[3].

وعليه فإنّ المخزومي يثبت عدم صحة ما رواه السيد في كتابه عن اعتماد الكوفيين على الشعر المصنوع، بدليل أنّ شاعراً كالأصمعي، وراوية العرب، وأحد أئمة العلم يروي عن

---

(1) انظر، الدرس النحوي في بغداد ص94.

(2) أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة ص11.

(3) الدرس النحوي في بغداد، ص94.

حماد الراوية، الذي اتهمته البصرة بكثرة الوضع والكذب حتى أفسد اللغة، وفي ذلك إبطال لحجج واتهامات البصريين.

وتميل الباحثة إلى رأي المخزومي، وتؤكد على علم الكوفيين بالشعر، وما هذه الروايات إلا للنيل من الكوفيين الذين استطاعوا بجهدهم، وتطلّعهم إلى التفوّق والوصول إلى ما وصلت إليه البصرة، أن يضعوا أنفسهم في ميزانٍ واحدٍ مع البصريين.

ويضيف المخزومي لو أنّ السيد رجع إلى كتاب معاني القرآن، وفهم ما في مجالس ثعلب، وانتهج منهج الموضوعية والبعد عن التعصب، لما اختلط عليه الأمر، واتهم الكوفيين باتهاماتٍ باطلةٍ عاريةٍ عن الصحة، وأنّ الفراء تشهد له كتب التاريخ بصدق روايته، وعلمه الوفير، وهو إضافة إلى ذلك أستاذ الكوفيين ومعلمهم، وإليه مرجعهم، وأكّد على أنّ هذه المزاعم سببها بصريين متشددين لمذهبهم لا يعترفون بمذهبٍ آخر غير مذهبهم البصري، أمثال: أبي حاتم السجستاني، وأبي الطيب اللغوي، وابن درستويه[1].

وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه المخزومي من تشدد السَّيد، وتعصبه إزاء مذهبه، والنيل من جهود وآراء النحاة الكوفيين.

وتضيف الباحثة إلى ضرورة الاعتراف بمكانة النحو الكوفي، وأفضليته بعد النحو البصري، واليقين بفضل علمائه ومؤيديه، وجهودهم المبذولة للحفاظ على مكانته، وقيمته ومنزلته بين المذاهب على مر العصور، ويكفي أنه يقف جنباً إلى جنب النحو البصري، وعدم وصول النحو الكوفي إلينا كاملاً بجميع كتبه ومؤلفاته كان سبباً في وضعه في خانة التقصير وعدم الوضوح.

(1) انظر، الدرس النحوي في بغداد، ص94.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

مَدَى الْاسْتِفَادَةِ مِنَ النَّحْوِ الْكُوفِيِّ.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

أَبْرَزُ عَالِمٍ مُحْدَثٍ دَمَجَ الْآَرِاءَ الْبَصْرِيّةَ وَالْآَرَاءَ الْكُوفِيّةّ.

كثيرةٌ هي المذاهب النحوية التي اعتمدت على المذهب البصري، والكوفي، فقد كان المذهب البغدادي يعتمد على الأخذ من آراء البصريين والكوفيين؛ مما أدى إلى ميل بعض من علماءه إلى النحو البصري، وعُرِف بتعصبه الشديد له، أمثال: أبي علي الفارسي، ابن جني، والزجاجي، وهناك علماء منه أيّدوا النحو الكوفي، وتعصّبوا له، أمثال: ابن كيسان، ابن الأنباري، ابن شقير.

وعليه فإنه يتّضح للباحثة أنّ ذلك ما زال ظاهراً في العصر الحديث، حيث يتجه بعض النحاة المحدثين إلى عدم التحيز، والتعصّب لمذهب نحوي دون الآخر، والتزموا الموضوعية، والمنهجية، فلا يعني ميلهم إلى المذهب البصري، يقابله معارضة للمذهب الكوفي، والعكس صحيح، حيث لاحظت الباحثة عدداً من النحاة المحدثين دمجوا بين الآراء البصرية والكوفية، ونهلوا من معين العلم سواء أكان بصرياً، أو كوفياً، وستقوم الباحثة بتوضيح ذلك من خلال المطلب الآتي:

مطلب: إبراهيم السامرائي، وستتناول الباحثة هذا المطلب من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة إبراهيم السامرائي.

ثانياً: موقف السامرائي من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

ثالثاً: موقف السامرائي من أصول النحو (السماع، والقياس).

رابعاً: موقف السامرائي من المصطلحات النحوية.

خامساً: موقف السامرائي من مسئل الخلاف، وسيتم توضيح ذلك من خلال عدة نقاط:

أ- ميل السامرائي إلى موافقة النحو البصري.

ب- ميل السامرائي إلى موافقة النحو الكوفي.

ت- التزام السامرائي الحياد، وعدم ترجيح أيٍ من المذهبين.

سادساً: موقفه من مصطلح (مدرسة).

أولاً: نبذة عن حياة إبراهيم السامرائي.

إبراهيم السامرائي عَلَمٌ من أعلام العربية في الوطن العربي، وهو من عمالقة النحو العربي، خدم اللغة العربية، وأثرى المكتبات العربية على مستوى العالم العربي بالكم الكبير من الدراسات اللغوية والنحوية والتحقيق والترجمة والكتابة الأدبية.

عمل في السلك التعليمي في جامعات بغداد حتى اضطر إلى التقاعد المبكر، ثم انتقل إلى الأردن، ثم صنعاء، وبعدها عاد إلى الأردن واستقر فيها حتى وفاته.

تتلمذ السامرائي على يد عدد من الأساتذة الأفاضل، عراقيين وأجانب، فمن العراقيين: طه الراوي، عبد العزيز الدوري، ومحمد مهدي البصير، مصطفى جواد، ومن الأجانب والمستشرقين: المستشرق الفرنسي بلاشير، المستشرق الفرنسي جان كانتينو.

وخرج من بين يديه علماء كبار، وأساتذة، أمثال: هاشم سعدون الطعان، عبد الله الجبوري، وليد خالص، وحاتم صالح الضامن.

وكان للسامرائي ثروة قيّمة من الكتب والمؤلفات، إضافة إلى أنه ترك ديوانَي شعر، ومن أبرز مؤلفاته:

- الفعل زمانه وأبنيته.
- النحو العربي نقد وبناء.
- من أساليب القرآن.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع.
- من سعة العربية.
- من وحي القرآن.

توفي في مدينة عمان العاصمة الأردنية عام 2001م، بعد رحلة مليئة بالعلم والاجتهاد، خدم فيها اللغة العربية، ودافع فيها عن لغة القرآن الكريم، وسلامتها[1].

(1) أنظر، حسين العقيلي، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، ص ص 1-16.

ثانياً: موقف السامرائي من النحو البصري والكوفي بشكل عام.

يعدُّ السامرائي من أبرز النحاة المحدثين الذين اتجهوا إلى الموضوعية، والحياد في آرائه حول النحو البصري والكوفي، فهو على الرغم من ميله إلى النحو البصري لكنه لا ينكر فضل الكوفيين ومشاركتهم للبصريين في الدرس النحوي، حيث قال في ذلك: "لن يكون نقدنا للنحو البصري سبيلاً إلى استحسان أصحابهم الكوفيين، وكم شارك هؤلاء أولئك فيما ذهبوا إليه في التوجيه والتعليل"[1]، ويتّضح للباحثة أنّ السامرائي لا يتجه إلى مذهب دون الآخر، فلا يعني نقده لأحدهما أن يستحسن ويُفضل الآخر عليه، ولم يُنكر فضل المذهبين في الوصول لما نحن عليه من النحو العربي.

وينفي عن نفسه التعصب للبصريين، قائلاً: "لا أريد أن أتعصب للبصريين ذلك أني أعرض لمادتهم بخيرها وشرها، مؤيداً ما جاءوا به، حسناً وناقداً ما قصّروا فيه، على أن هذا المجموع بإيجابياته وسلبياته يؤلف تراثاً نحوياً اجتهد فيه أصحابه وأخلصوا فاستحقوا الإكبار والثناء"[2]، حيث يؤكد السامرائي على عدم تعصبه للبصريين فهو يعرِض المذهب النحوي بمميزاته وعيوبه، فهو يثني على نقاط القوة، ويُقوّم نقاط الضعف، وهؤلاء العلماء يستحقوا كل الاحترام والتقدير ولا يجوز لأحد المساس به.

ويؤكد على عدم تعصبه في موضع آخر، فيقول: "لا أدري لِمَ التعصب على الكوفيين، وأنتصر لغيرهم، وليس في هؤلاء ولا أولئك ما يدعو إلى التعصب عليهم، فكلهم من أهل العلم وأهل السابقة فيه، وكلهم خدم لغة التنزيل، وكيف أتعصب على الكسائي وهو من أهل القرآن، وهو نظير غيره من أهل القرآن كأبي عمرو بن العلاء"[3]، وفي ذلك إشادة إلى دور علماء المذهبين، فكلاهما خدموا العربية، وحفظوا اللغة، ولاسيما أنهم من علماء القرآن والقراءات.

وترى الباحثة أنّ منهج السامرائي هو المنهج الصحيح في دراسة المذهبين البصري والكوفي، فهذه الموضوعية التي تميّز بها جعلته ينظر إلى إيجابيات الفريقين، دون الاقتصار على السلبيات، فكلا المذهبين لهم دورٌ عظيمٌ في الحفاظ على اللغة، وتقعيدها.

كما وتميّز السامرائي بدعوته إلى إيجادِ نحوٍ جديدٍ يستفيد من جهود النحاة الأوائل بما يناسب مع الدرس النحوي الحديث، فيقول: "أقف من النحو القديم بصريّه وكوفيّه وقفة أخرى

---

(1) السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص171.

(2) المرجع السابق، ص155.

(3) المرجع نفسه، ص164.

وذلك لأني أحد الدارسين في عالم جديد ينظر إلى العلم نظراً جديداً، وهذا النظر الجديد يهديه إلى أن يكون لنا نحو جديد يتعلمه الصبيان في المدارس، يفيد من العلم الحديث مادةً، ومنهجاً، كما يعتمد على أصول قديمة لا يمكن لأي باحث أن يفرّط في شيء منها"[1]، وعليه فإنّه يتّضح للباحثة أنّ السامرائي يدعو إلى دراسة جديدة في النحو بالاعتماد على أصوله القديمة؛ لإيجاد نحوٍ جديدٍ يتناسب مع العصر الحديث.

وترى الباحثة أنّ السامرائي غير موفّق في هذه الدعوة؛ وأنّ لغة العصر الحديث لا تصل إلى فصاحة وبلاغة اللغة العربية في القديم، حيث الكثير من الألفاظ الجزلة والقوية اختفت من عصرنا، وكثرة الاختلاط بالدول المجاورة، غيّر من ألفاظٍ كثيرةٍ، وأصبحت على هيئة غير معروفة، وغير واضحة، وتدعو الباحثة إلى ترسيخ النحو القديم بصورته القديمة وألفاظها حتى يستطيع الدارس للنحو العربي الإلمام بألفاظ اللغة الفصيحة التي لم تتأثر مع مرور الزمن، وتظن الباحثة أنّ التساهل في النحو بما يناسب العصر سيؤدي إلى ضياع العربية.

ثالثاً: موقف السامرائي من أصول النحو (السماع، والقياس).

1- السماع.

حيث كان للسامرائي موقف ورأي فيما يتعلق بمصادر السماع عند البصريين والكوفيين ومنهجهم في نقل اللغة، وجاء بيانها على النحو الآتي:

أ- القرآن الكريم.

يعدُّ من أهم المصادر التي يعتمد عليها السامرائي في الشواهد النحوية، ورأى ضرورة الاعتماد على القرآن الكريم في بناء القاعدة النحوية الصحيحة، فيقول: "ولعل انحراف النحويين عن السُّنن أنهم لم ينصرفوا إلى كتاب الله كل الانصراف، فيتبينوا بعد الاستقراء الوافي القواعد النحوية التي تنتظم كلماته وآياته"[2]، وعليه فإنّ السامرائي أرجع سبب إخفاق النحاة في بعض القواعد النحوية هو عدم التزامهم بما جاء في القرآن الكريم.

وأكد على كثرة الشواهد الشعرية والنثرية بالمقارنة مع الشواهد القرآنية، قائلاً: "إن الاستشهاد بلغة التنزيل لم يكن بالقدر الذي حفلت به شواهد النثر من كلام العرب، وكان ينبغي

(1) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص156.

(2) السامرائي، من وحي القرآن، ص86.

أن يكون الأمر على عكس ذلك"[1]، وهنا ينتقد السامرائي ابتعاد النحاة عن الاستشهاد بالقرآن الكريم، واعتمادهم على الشعر والنثر، وأنه كان لابد من الاعتماد على الشواهد القرآنية من باب أولى.

ويتّضح للباحثة التزام السامرائي بمنهج الدين الإسلامي، وتمسكه بتعاليم القرآن الكريم في نقل قواعد النحو العربي، وفي أخذه من النحاة، حيث أنه رفض قلة احتجاجهم بالشواهد القرآنية بالمقارنة مع الشواهد الشعرية، بقوله: "اللهم إني أبرأ إليك أن آخذ بما قال النحاة قبل أن يتضح لي نهج سوي أسلكه وأفيده من كتابك"[2]، وفي قوله هذا يرفع عن نفسه التقليد الأعمى، والنقل عن النحاة دون فهمٍ أو إدراك، وأنّ مرده في العلم، ومرجعه القرآن الكريم.

ب-القراءات القرآنية.

وكانت دعوة السامرائي إلى الأخذ من جميع القراءات القرآنية المشهورة، والغير مشهورة؛ لأن القراءات القرآنية أخذت من عناية واهتمام المسلمين الكثير، فقد حرصوا على ضبطها وإتقانها، ويفترض على النحاة ضرورة الأخذ من هذه القراءات فهي تحتوي على الكثير من اللغة التي كان من الممكن أن تفيدهم في وضع قواعدهم[3].

ويتّضح للباحثة أنّ موقف السامرائي هذا مؤيدٌ لما ذهب إليه الكوفيون من توسع في الأخذ بالقراءات القرآنية، ورفض موقف البصريين من رفض قراءة حمزة، وابن عامر[4].

ث-الحديث الشريف.

وكما هو معروف لم يحتج النحاة بالأحاديث الشريفة كما احتجوا بالقرآن والشعر، لعدة أسباب-تم مناقشتها في الفصل الأول-، وكان للسامرائي موقفٌ من ذلك، حيث اعترض على منهجهم في استبعاد الحديث، قائلاً: "إنّ النحاة قد استبعدوا الحديث الشريف في استشهادهم بحجة أن الحديث قد روي بالمعنى، وأن طائفة من المحدثين لم يكونوا عرباً، ولم يهيأ لهم قدر من الفصاحة، ولا أدري كيف أغمض هؤلاء النحويين كما قيل في غير واحد من أهل العلم من رجال الحديث"[5].

---

(1) السامرائي، رحلة مع المعجم التاريخي، ص289.

(2) من أساليب القرآن، ص117.

(3) السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص130-131.

(4) انظر، السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص38.

(5) رحلة في المعجم التاريخي، ص304.

ويستعجب السامرائي من ابتعاد النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، وكيف أنّهم لم يجدوا لو واحداً من أهل العلم ثبتاً صادقاً يروي الحديث، ويأخذوا منه.

ج- كلام العرب.

وكان للسامرائي موقفٌ من كلام العرب بشقيه: الشعر والنثر، أما الشعر فكان موقفه متذبذب، حيث أنه انتقد قبول النحاة للشواهد الشعرية، ولم يوافق عليه لبناء القاعدة النحوية السليمة، قائلاً: "إن الشاهد الشعري ضعيف ولو جاء كثيراً وذلك لما تقتضيه لغة الشعر من ترخيصات وتجاوزات لتجيء سائرة على الوزن المعروف على أن كل هذه الألاعيب مما وسعت في النحو العربي؛ لأنها أعطته ما ليس منه"[1]، ويتّضح للباحثة أنّ السامرائي رأى أنّ أوزان الشعر العربي ألاعيب كثيرة في النحو، وأضافت إليه ألفاظاً ليس منه، وهي تجاوزات تقتضيها لغة الشعر.

وتميل الباحثة إلى موقف السامرائي، حيث أنّ اللغة سليقة وفطرة يتكلم بها الإنسان دون تكلُّفٍ منه، وهذه الأوزان تصنع الكلام صناعة وتجعله في قالب واحد، وكان عليهم نقل اللغة الطبيعية البعيدة عن التكلُف.

لكنه على الرغم من رأيه هذا إلا أنه سار على نهج النحاة في الاستشهاد بالشواهد الشعرية، ولكنه تجاهل الزمان والمكان، وهو بذلك خالف ما وضعه البصريون من قواعد، وذهب إلى ما ذهبت إليه الكوفيون في التوسع بالأخذ من الشواهد الشعرية فاستشهد بشعر البحتري، والمتنبي، وابن هانئ، والشريف الرضي، وامتد استشهاده للعصر الحديث حيث استشهد بشعر أحمد شوقي والجواهري[2].

أما النثر استدل السامرائي بأقوال العرب في تأكيد أو تفسير قاعدة نحوية، حيث احتج بأقوال الجاحظ، حيث قال: "وجاء في البخلاء "قد كان هذا المذهب صار عندهم كالنسب"[3] "وإنه كان إذا صار في يده"[4] أي الدرهم "وكان ذلك لا يكون منه إلا في آخر لقمة"[5]، ومثل

---

(1) النحو العربي نقد وبناء ص83.

(2) من أساليب القرآن 53,54,77,43,84,73,74.

(3) الجاحظ، البخلاء ص29.

(4) المرجع السابق، ص 13.

(5) المرجع نفسه، ص120.

هذه الاستعمالات تقوي الذهاب عندنا في الكلام على الأزمنة المركبة"[1]، وعليه فإن السامرائي يحتج بكلام الجاحظ للتأكيد على الأزمنة المركبة، واستخدم كلام العرب في النثر؛ لإظهار قاعدة نحوية، وشرحها، ولم يجد عيباً في ذلك.

2- القياس.

وكان للسامرائي موقف واضحٌ في القياس، حيث انتقد قياس الخليل وسيبويه والكوفيين، ورفض القياس، واعترض على اعتبار النحاة القياسَ من أصول النحو، قائلاً: "لعل من المحتمل أن نقبل شيئاً من أقيسة الخليل؛ لدنوها من المنهج اللغوي، وإن كنا لا نسلّم بالقياس أساساً ينبني عليه منهج لغوي نحوي"[2]، وعليه فإنّ السامرائي قَبِل بعضاً من أقيسة الخليل على الرغم من رفضه أن يكون القياس أساساً لبناء منهج لغوي، وبذلك خالف ما أجمع عليه نحاة البلدين في اعتبار القياس أصلاً من أصول النحو.

وتذكر الباحثة انتقاد السامرائي لقياس الكوفيين في صوغ التعجب من (كان) بقوله: "فقالوا ما أكون زيداً قائماً، ولا أدري هل سمعوا هذه الأمثلة الغريبة وهم قد اشتهروا بأنهم أهل سماع لا قياس فهل ترى قياساً أبعد من هذا القياس"[3]، حيث يعيب السامرائي على مذهب الكوفيين في هذا القياس، وأنهم لم يوفّقوا في هذا القياس.

ويظهر تناقض السامرائي في قبوله للقياس في مسألة المجاورة في (جحر ضب خرب) فإن (خرب) قد حرك بالكسر، وكان القياس يقضي أن يحرك بالرفع، ولكن مجاورة (خرب) لـ (ضب) أكسبته هذا الجر، وهذا هو قانون المشاكسة الذي تستدعيه المجاورة[4].

وعليه فإنه يتّضح للباحثة أنّ السامرائي كان له موقف مخالف لما أجمع عليه النحاة في أصول النحو، ولكنه يتفق معهم عند التطبيق، وهذا إن دل فيدل على كونه شخصية مستقلة تبحث وتجتهد بآراء جديدة تخالف النحاة، ولكنه يتماشى معهم في التطبيق النحوي ولا يستطيع مخالفتهم.

---

(1) السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ص25.

(2) مقدمة في النحو. بحث للسامرائي في مجلة البلاغ، ص 10.

(3) النحو العربي نقد وبناء، ص 118.

(4) المرجع السابق، ص120

رابعاً: موقف السامرائي من المصطلحات النحوية.

اتجه السامرائي إلى المصطلح البصري في الكثير من الاستعمالات النحوية، فقال: "إنّ هذا المصطلح هو المصطلح القديم الذي لم نضف إليه في عصرنا شيئاً جديداً، وقد يكون لنا أن ندعوه (مصطلح النحويين البصريين) لالتزام القوم به من أقدم العصور"[1]، وعليه فإنّ السامرائي عدّ المصطلح الأصيل الذي وصل إلينا دون تغيير هو المصطلح البصري.

ويتّضح للباحثة أنّ السامرائي عدّ المصطلح الكوفي مصطلحاً قاصراً لا يتصف بالشمول والاتساع، ولا يكفي لاستيعاب حاجة النحاة المتخصصين، وأضاف قائلاً: "إنّ أهم ما يُميّز به الكوفيون هو أنهم جاؤوا بمصطلح جديد ولكنه يفتقر إلى الإحكام بدلالة هذا التذبذب الواضح"[2]، وعليه فإنّ السامرائي رأى أنّ المصطلحات الكوفية متذبذبة تفتقر إلى الضبط، والإحكام.

وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يشيد ويثني على بعض المصطلحات الكوفية تكاد لا تذكر أما المصطلحات البصرية، وعدّها الأصوب في بعض الاستعمالات، نحو: مصطلح (حروف الإضافة) الذي يقابل المصطلح البصري (حروف الجر) وقد علل ذلك بقوله: "أرى من الأصوب أن نستعمل مصطلح الكوفيين وهو حروف الإضافة بدلاً من حروف الجر الذي درج عليه البصريون ذلك أن ألصق بالمفهوم اللغوي لهذه الحروف فهي وصل وربط، أما القول بالجر فإنه يشير إلى الإعراب"[3].

ويتّضح للباحثة من خلال ما سبق أنّ السامرائي عدّ مصطلح حروف الإضافة عند الكوفيين هو الذي يحقق المفهوم اللغوي للحروف على عكس المصطلح البصري الذي يشير إلى الإعراب، لكنه عند التطبيق النحوي في مؤلفاته سار على المصطلح المعروف عند البصريين ولم يستخدم حروف الإضافة[4]، وهذا إن دل فإنما يدل على سيطرة النحو البصري على جميع المناهج والدارسات العلمية في العصر الحديث.

وتظن الباحثة تعسّف السامرائي في وصف مصطلحات النحو الكوفي بالتذبذب وعدم الشمول، حيث ترى الباحثة أنّ هناك مصطلحات كوفية تفي بالغرض النحوي، فما هي إلا

---

(1) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 95.

(2) المرجع السابق، ص153.

(3) السامرائي، مقدمة في علم العربية. حاشية ص12.

(4) مقدمة في علم العربية، ص10.

مترادفات لمصطلحات البصرة، نحو: الفعل الذي لم يسم فاعله، يترادف المبني للمجهول، ولا ترى الباحثة اختلافاً كبيراً بين المصطلحين، وكذلك المواقيت، فهي تشير إلى ما يخص الزمان، وهي عند البصريين ظرف زمان، والمصطلحات الأخرى لا يمكن إنكارها؛ فاللغة العربية واسعة وغنية بالمفردات التي تؤدي نفس الغرض والوظيفة.

ومن المصطلحات النحوية البصرية التي استعملها السامرائي في دراساته النحوية، ما يأتي:

1- **الصرف ومنع الصرف**، وهما مصطلحان بصريان يقابلهما عند الكوفيين مصطلح (ما يجري وما لا يجري)، وكثر ورود هذين المصطلحين عند السامرائي، نحو قوله: "من العلل المانعة للصرف عندهم الألف المقصورة للتأنيث، وهي علة تقوم مقام علتيه"[1]، وهنا السامرائي استخدم مصطلح البصريين في الحديث عن أسباب الممنوع من الصرف.

2- **الضمير**، وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين (الكناية والمكنى)، فقال في استعماله: "يشغل الضمير المستتر حيزاً مهماً من العلم النحوي القديم قالوا: إن في الفعل (طلعت) ضميراً مستتراً هو الفاعل للفعل"[2]، فالسامرائي لم يلتفت كثيراً إلى المصطلح الكوفي، واقتصرت تطبيقاته على المصطلحات البصرية.

3- **النفي** مصطلح بصري يقابله الجحد عند الكوفيين، وقد استعمله السامرائي أثناء حديثه عن ليس، فقال: "وهذه (ليس) في إفادتها النفي، وفي أصل تكوينها، فكيف تكون من أخوات كان"[3]، وتعدُّ ليس من حروف النفي، والسامرائي هنا لم يُشِر إلى مصطلح الجحد عند الكوفيين، واقتصر استعماله للنفي عند البصريين.

4- **التمييز** مصطلح بصري يقابله التفسير عند الكوفيين، حيث استخدم السامرائي مصطلح التمييز في إعراب كلمة (قوماً) في المثال الآتي: (نعم قوماً معشره) حيث ذكر عدة وجوه إعرابية لها، من بينها أنها تمييز، وفي ذلك اتجاه نحو المصطلح البصري في الإعراب[4].

5- **حروف الجر** مصطلح بصري يسميها الكوفيون حروف الصلة، والخفض والإضافة، وقد استعمل السامرائي مصطلح حروف الجر بكثرة في دراساته النحوية، ومن ذلك قوله: "إن

---

(1) النحو العربي نقد وبناء، ص201.

(2) المرجع السابق، ص78.

(3) المرجع نفسه، ص91.

(4) انظر، الفعل زمانه وأبنيته، ص74.

كثيراً من الأفعال جاء في العربية، واستعمل متعدياً بنفسه، أو بحرف الجر، ومن المعلوم أن التعدي بحرف الجر يكون لفائدة كان يقع الفعل على المفعول بتسلط أو علو"[1].

6- **البدل** مصطلح بصري يسمى عند الكوفيين بالترجمة أو التبيين أو التكرير، أو التكرار، أو التفسير، وقال السامرائي في باب الاستثناء: "يقولون في الحالة التي يكون فيها ما بعد (إلا) مرفوعاً نحو: ما جاء القوم إلا زيد، فكأن المنصوب عندهم هو المستثنى والمرفوع على الإتباع بدل من الاسم المستثنى منه"[2].

وترى الباحثة اتجاه السامرائي نحو المصطلح البصري اتجاهاً كاملاً، ولم يلتفت إلى المصطلحات الكوفية، ولو بإشارة سريعة، وهذا دليلٌ على أنّ السامرائي يحاكي المنهج البصري في المصطلحات النحوية.

أنهي السامرائي حديثه عن مصطلحات النحو الكوفية قائلاً: "النحو الكوفي شيء مفتقر إلى المصطلح الفني، وإن اشتهر لهم شيء من هذا، وقد يطلقونه على أشياءٍ عدة يختلف بعضها عن بعض"[3].

وعليه فإنّ السامرائي يعدّ المصطلح الكوفي غير شاملٍ الدلالات الفنية للمعنى، وأنهم كثيراً ما يطلقون المسمى الواحد على عدة أشياء.

وتوافق الباحثة ما ذهب إليه السامرائي في ذلك حيث أنّ الكوفيين استخدموا مصطلح (التفسير) على التمييز، والمفعول لأجله، وكان عليهم تمييز كل مصطلح بمسمى خاصٍ به، وكذلك حروف الجر تسمى عندهم أحياناً حروف الصفة، والظرف -أيضاً- يسمى أحياناً الصفة، مما يؤدي إلى الالتباس بين المصطلحات ومدلولاتها.

خامساً: موقف السامرائي من مسائل الخلاف، وسيتم توضيح ذلك من خلال عدة نقاط:

أ- ميل السامرائي إلى موافقة النحو البصري.

1- إعراب الأسماء الستة.

وهي من المسائل الخلافية التي وردت في الإنصاف، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ الأسماء الستة المعتلة، وهي (أبوك، أخوك، حموك، هنوك، فوك، وذو) معربةٌ من مكانين -

(1) الفعل زمانه وأبنيته، ص94

(2) النحو العربي نقد وبناء، ص107

(3) المدارس النحوية أسطورة وواقع. ص160.

بالحروف والحركات معاً–، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والياء والألف هي حركات الإعراب، وذكر ابن الأنباري حجج وأدلة كل من الفريقين[1].

وقد وافق الدكتور السامرائي البصريين في هذه المسألة، قائلاً: "ولكني أميل إلى قبول البصريين؛ لأنه يدرك حقيقة الحركات التي تحولت بالمد إلى حركات طويلة رسمت واواً، وألفاً، وياءً، وهذه أوجه من قول الكوفيين الذي يجمع بين الحركة والحرف"[2].

وعليه فإنّ السامرائي اتجه إلى موافقة البصريين في إعرابها بالحروف، حيث أنّ الواو والألف والياء حركات إعرابية، تتغير حسب الموقع الإعرابي للكلمة.

وتميل الباحثة إلى موقف البصريين في الإعراب بالحروف؛ حيث مذهب الكوفيين يحدث لبساً للطالب؛ لأنهم حددوا الإعراب من مكانين بالحركات والحروف معاً، وفي ذلك مشقة، وإرهاق للعربية.

2- تقديم الخبر على المبتدأ.

وهذه مسألة نحوية من مسائل الخلاف اتجه فيها الكوفيون إلى القياس وتناسوا أمر السماع، حيث ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائم زيد، والجملة نحو: أبوه قائم زيد، أما البصريون فقد أجازوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لمجيئه في كلام العرب شعراً ونظماً، مثل قولهم: تميميٌ أنا[3].

وتلاحظ الباحثة موافقة السامرائي على ما ذهب إليه البصريون؛ لأخذهم السماع في هذه المسألة، فقال: "والذي يهمنا من هذه المسألة أن يكون الكوفيون قد سلكوا أصعب الطرق، ولم يأخذوا بالسهل الممهد منها، ولم يحتجوا بالسماع، في حين أنّ البصريين قد أخذوا بالسماع فقاسوا عليه"[4]، وتميل الباحثة إلى موقف السامرائي حيث أنّ الكوفيين تجاهلوا السماع في هذه المسألة ورجّحوا القياس، على الرغم من أنّ المتعارف عليه أنّ الكوفيين أهل سماع، والبصريين أهل قياس، والسماع في الغالب هو الأولى.

---

(1) الإنصاف، المسألة الثانية، ج 1/17-33.

(2) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 178.

(3) الإنصاف، المسألة 9، ج1/ 65-68.

(4) النحو العربي نقد وبناء، ص 53.

وقوع الفاعل جملة.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة حيث ذهب جمهور البصريين إلى منع وقوع الفاعل ونائبه جملة، مستدلين بقوله تعالى:﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[1]، على أنّ فاعل (بدا) ضمير يعود على مصدر الفعل أي (بدا له بداءً)، وجملة (ليسجننه) جملة تفسيرية، تفسر هذا الضمير العائد على البداء، وذهب الكوفيون إلى أنّ جملة (ليسجننه) فاعلاً[2].

وذهب السامرائي إلى ما ذهب إليه البصريون بشرط تخليهم عن القول بالضمير، قائلاً: "ألا ترى في قول البصريين وجاهة لو أنهم أبطلوا القول بالضمير، وأن الذوق اللغوي ليقبل قولة البصريين، ويأبى أن تكون جملة (ليسجننه) فاعلاً للفعل بدا"[3].

وعليه فقد عدّ السامرائي موقف البصريين فيه نوع من القبول والمنطق الذي يرفض أن يجعل جمله (ليسجننه) فاعلاً، وإلى ذلك تميل الباحثة.

3- رفع الاسم بعد لولا.

وهذه المسألة من المسائل التي وافق فيها السامرائي مذهب البصريين، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيدٌ لأكرَمتُكَ، وذهب البصريون إلى أنّ الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء[4].

وقد خالف السامرائي الكوفيين، قائلاً: "وما أظنك أن تحمل الكوفيين على أنهم أهل تيسير وإصلاح للنحو وأنت تقرأ مقالتهم في هذه المسألة التي سلكوا فيها ما ضقنا به ذرعاً ونحن نقرأ مسائل النحويين البصريين"[5]، وهنا السامرائي عدّ الكوفيين قد اتجهوا إلى أصعب الطرق في جعل (لولا) هي التي رفعت الاسم، ولكن يبدو أنّ السامرائي انحيازه إلى البصريين لم يلتفت إلى الشواهد التي اعتمد عليها كلا الفريقين، حيث كانت شواهد الكوفيين أقوى.

وتميل الباحثة إلى ما ذهب إليه الكوفيون أنّ (لولا) هي التي ترفع الاسم بعدها، لأنها نائبة عن الفعل الذي يرفع الاسم لو كان موجوداً، والتقدير (لولا زيدٌ لأكرمتك)، ولولا مركبة من

---

(1) [يوسف: 35].

(2) ارتشاف الضرب، ج1320/3-1324.

(3) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص173.

(4) الإنصاف، مسألة 10، ج 70/1-78.

(5) النحو العربي نقد وبناء، ص56.

(لو)، و(لا)، حيث إذا ركب الحرفان رفُع عنهما المعنى الأول، وهو الشرط، والنفي، وأصبحا بمعنى جديد يختلف عن معنى (لولا) التحضيض.

4- رفع الفعل المضارع.

وهذه المسألة من المسائل التي أيّد فيها السامرائي نحو البصرة، حيث اختلف النحاة في سبب رفع الفعل المضارع، فكان مذهب الكوفيين أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيمه مقام الاسم[1].

وعليه فإنه يتّضح للباحثة موقف الكوفيين خلو المضارع من العوامل الناصبة والجازمة جعلته مرفوعاً، وكذلك موقف البصريين جعلوا المضارع مقام الاسم لذلك كان مرفوعاً.

أما السامرائي فلم يوافق النحاة الكوفيين في هذه المسألة، فقال: "وما أظن أنّ في قول الكسائي والفراء وثعلب في تعليل الرفع للمضارع ما يؤيد مزاعم الباحثين الفضلاء"[2]، وهنا السامرائي لم يجد في آراء الكوفيين وجاهة، أو حكمة -كما يرى-.

وتميل الباحثة إلى مخالفة السامرائي والبصريين، وتؤيد الكوفيين في خلوه من العوامل الناصبة والجازمة، لأنه لو كان وقوع الفعل الماضي في مقام الاسم لكان أولى رفع الفعل الماضي، وبذلك كان رأي الكوفيين الأرجح.

5- نعم وبئس، اختلف النحويون في (نعم) و(بئس) هل هي أفعال أم أسماء؟

فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وأوردوا الحجج والأدلة على صحة رأيهم[3]، وقال ابن عقيل: "وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم (نعم السَّيرُ على بِئسَ العَيُر)، وقول الآخر(والله ما هي بِنِعمَ الولدُ نَصرُهَا بكاءٌ وبِرُّها سرقةٌ)"[4].

وعليه فإن البصريين جعلوا (بئس ونعم) أفعال، وعند الكوفيين أسماء لعدة أسباب منها: دخول حروف الجر، وحروف النداء عليها وهي من علامات الاسم.

---

(1) الإنصاف، مسألة 74.

(2) النحو العربي نقد وبناء، ص44.

(3) الإنصاف، مسألة 14، ج 97/1.

(4) شرح ابن عقيل، ج 160/3-161.

أما السامرائي فلم يوافق رأي نحاة الكوفة، قائلاً: "كيف يكون رأي الفراء وأصحابه من الكوفيين في هذه المسألة قريباً من الطبيعة اللغوية؟ وهل تكون مقالتهم هذه مصدقة الرأي القائل (إنّ الكوفيين أهل سماع)؟ لِمَ لا نقول إن الكوفيين ضيّقوا استقرائهم إلى الحد الأدنى؟ وأين أطلسهم الجغرافي الفسيح قي التقاط نماذج الكلام؟[1]، وعليه فإنّ السامرائي عاب على الكوفيين اعتبار هذه الألفاظ أسماء، وأنهم لم يصيبوا في ذلك.

وتميل الباحثة إلى رأي الكوفيين في اعتبار (نعم وبئس) من الأسماء، بدليل عدم قبولها علامات الفعل، مثل الضمائر.

ب-ميل السامرائي إلى موافقة النحو الكوفي.

على الرغم من اتجاه السامرائي نحو المذهب البصري في كثير من مسائل الخلاف إلا أنّ الباحثة تلاحظ محاولته دفع العصبية والتحيز عن نفسه بالميل إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل، وجاء بيانها على النحو الآتي:

1- تقديم الفاعل على عامله.

وهي من المسائل الخلافية بين الفريقين، حيث تبنّى السامرائي رأي الكوفة في جواز تقديم الفاعل على فعله، نحو (زيد جلس وجلس زيد)؛ فقال: "ورأي الكوفيين في هذه المسألة مقبول؛ وذلك لقربه من المنهج الوصفي الواقعي"[2]، وعدّ السامرائي اتجاه الكوفيين في هذه المسألة سهلاً بعيداً عن التعقيد، في حين ترى الباحثة أن ذلك يؤدي إلى وقوع اللبس بين الجملة الفعلية والاسمية لذلك تميل إلى البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على فعله.

2- فعل الأمر.

وهي من المسائل النحوية التي وافق فيها السامرائي نحو الكوفة في استبعادهم فعل الأمر من أقسام الفعل، بقوله: "ويبدو أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل؛ وذلك أن فعل الأمر طلب وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة؛ ذلك أنّ الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث"[3].

---

(1) النحو العربي نقد وبناء، ص ص 44-45.

(2) الفعل زمانه وأبنيته، ص 209.

(3) المرجع السابق، ص ص 21-22.

وهنا رفض السامرائي وجود فعل الأمر مع باقي الأفعال مؤيداً للكوفيين، حيث أنه فقد دلالته على الزمن لذلك لا يعد مع الأفعال؛ لأن الأفعال تدل على الحدث والزمان.

وتميل الباحثة إلى رأي الكوفيين في تقسيم الفعل إلى ماضي ومضارع ودائم، حيث أنّ فعل الأمر لا يدل على زمن، فكانت تسميته بالدائم أفضل حتى ينحصر تحت باقي الأفعال من حيث الحدث والزمن.

3- الاختلاف في ناصب المشغول عنه.

اختلف النحويون في عامل النصب في الاسم المشغول عنه، فذهب البصريون إلى أنّ نصب المشغول عنه يكون بفعل واجب الإضمار من لفظ الفعل الظاهر أو معناه نحو (زيداً ضربته)، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، بحجة أنّ الظاهر دل عليه[1]، وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الظاهر، والضمير المتصل به ملغى[2]، وعدّ الفراء الفعل الظاهر عاملاً في الاسم والضمير معه[3].

أما السامرائي فقد عدّ الاسم المتقدم المشغول عنه مفعولاً للفعل المتأخر، موافقاً بذلك الكوفيين، والهاء التي في الفعل المتأخر ليست إلا كناية عن الاسم المتقدم، وورد له رأي آخر يبين رفضه لِما يعرف بـ (الاشتغال)[4]، وعليه فإنّ السامرائي يوافق رأي الكوفيين، ولكنه يميل إلى إلغاؤه لأنه من الأبواب التي لا جدوى منها، وترهق اللغة.

ولم تحدد الباحثة رأياً معيناً في هذا الباب؛ لكثرة الآراء المتزاحمة للكثير من النحاة في هذا الموضوع.

4- مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان.

أجاز الكوفيون استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان، واحتجوا على جواز استعمالها قوله تعالى:﴿**لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**﴾[5]، وذهب البصريون إلى أنّ (من) تستعمل في المكان، ولا تستعمل في الزمان[6].

---

(1) الكتاب، ج81/1.

(2) ارتشاف الضرب، ج 2161/3.

(3) همع الهوامع، ج 114/2.

(4) الفعل زمانه وأبنيته، ص210.

(5) [التوبة: 108].

(6) الإنصاف، ج370/1-376.

وقد أيد السامرائي رأي الكوفة في هذه المسألة بقوله: "وهذا الخلاف والجدل يظهر أن الكوفيين أسد رأياً وأصوب منهجاً"[1]، وهنا أقرّ السامرائي بصحة رأي الكوفيين ونجاعة مذهبهم في هذه المسألة.

وتميل الباحثة إلى رأي الكوفيين، بسبب قوة الشواهد التي استدلوا بها حيث استمدوها من القرآن الكريم، حيث يعد القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاحتجاج.

ت- التزام السامرائي الحياد، وعدم ترجيح أيٍ من المذهبين.

1- الخلاف في رافع المبتدأ والخبر.

وهذه المسألة من أبز المسائل الخلافية بين النحاة، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: زيد أخوك، وذهب البصريون إلى أنّ رافع المبتدأ هو الابتداء، ورافع الخبر الابتداء وحده، أو الابتداء والمبتدأ معاً[2].

وعلّق السامرائي على هذه المسألة قائلاً: " ولم يكن هذا الخلاف مجدياً للنحو، أو أنه أفاد العلم اللغوي فائدة تجعل من النحو مادة يستعان بها على تقويم اللسان والقلم"[3]، وعليه فإنّ السامرائي يرى هذا الخلاف لم يضف جديداً للغة، ولم يساعد في استقامة اللسان العربي، ولا داعي منه، فالفريقين متفقين على رفع المبتدأ والخبر، والاختلاف على العلة.

وترى الباحثة أنّ هذه المسألة النحوية تشبه مسألة رفع الفعل المضارع، فالاختلاف كان بين الفريقين في علة الرفع، وتميل الباحثة إلى رأي البصريين في رفع المبتدأ والخبر حيث أنه من البديهي رفع المبتدأ بالابتداء؛ لأنه يقع في أول الجملة، وكذلك الخبر يرفعه المبتدأ.

2- (ما) الخلاف في معموليها.

ذهب البصريون إلى أنّ (ما) من الأحرف الشبيهة بـ (ليس)، وهي تعمل الرفع في المبتدأ، والنصب في الخبر، أما الكوفيون فيرون أنّ (ما) لا تعمل شيئاً، والمرفوع بعدها باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها، ويجعلون الخبر منصوباً بحذف الخافض، نحو: ما عبدُ الله أخاك[4].

---

(1) انظر، النحو العربي نقد وبناء، ص56.

(2) الإنصاف، ج44/1.

(3) النحو العربي نقد وبناء، ص49.

(4) الكتاب، ج 57/1، همع الهوامع، ج 123/1.

وقال الفراء: :إنّ (لا) أشبه بـ (ليس) من (ما)، حيث تقول عبد الله ليس قاعداً ولا قائماً، ولا يجوز عبد الله ما قائم ولا قاعد"[1].

فالخلاف هنا على إعمال ما، وهي ما الحجازية وما التميمية، فـ (ما) الحجازية يشبهونها بـ (ليس)، وتعمل عملها، أما (ما) التميمية فهي غير عاملة، ولا يؤثر دخولها على الجملة.

ويعلّق السامرائي على هذه المسألة قائلاً: "فأنت ترى أنّ الخلاف بينهم قام على التعليل، وأنّ الخبر انتصب عند الكوفيين كما هو عند البصريين"[2]، هنا السامرائي لم يرجّح أي مذهب، حيث رأى أن الخبر منصوب عند الفريقين، والاختلاف في علة النصب.

وتميل الباحثة إلى رأي البصريين في إعمال (ما) عمل (ليس)؛ لأنّ (ما) تفيد النفي، كما أنّ (ليس) تفيد النفي.

3- الأصل في الاشتقاق الفعل أم المصدر.

وهذه –أيضاً– من المسائل التي لم يرجّح فيها السامرائي أي مذهب من المذاهب فهي من أبرز مسائل الخلاف، قائلاً: "والذي يبدو لنا أن هذه المسألة لدي البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف؛ وذلك لأن المصدر والفعل مادة واحدة هي المادة الفعلية التي لابد أن تبحث بالقياس، وقد رأينا أنّ المصدر يقتضي درجهُ في مادة الفعل؛ لذلك لتوفي الأصول فيهما، فكلاهما حدث، وكلاهما مقترن بزمان ما، أما الاسم الذي يقصده والذي يجب أن يكون مادة البحث في هذا الموضوع فهو غير الحدث، ويندرج في هذا أسماء الذات"[3]، وقال أيضاً في موضع آخر: "لو نظرت إلى هذه المسائل الخلافية نظراً جديداً لوجدنا أنّ الفعل والمصدر مادة واحدة، وليس من أولية مدّعاة لأي من هاتين المادتين، وإذ كان مما يستحق النظر فيما يتصل بهذه الفائدة فهو الوقوف على علاقة الأسماء الحسية بالمصادر والأفعال، فمن المعلوم أنّ الأصول الحسية (الجامدة) أسبق في العربية من المصادر والأفعال، وإنّ هذه الأخيرة تولّدت من الأصول الجامدة الحسية، وليس عسيراً علينا أن ندرك أنّ العلاقة بين (العقل) وهو المصدر المعنوي، وبين (العقال) من أسماء الأدوات"[4].

---

(1) معاني القرآن، ج42/2.

(2) النحو العربي نقد وبناء، ص57.

(3) الفعل زمانه وأبنيته، ص52.

(4) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص155.

وعليه فإنّ السامرائي لا يجد فائدة من البحث وراء أيهما أصل الاشتقاق، ويوجه نظر الباحثين إلى البحث في علاقة الأسماء الحسية بالمصادر.

وتميل الباحثة إلى موقف السامرائي في أنّ الخلاف في هذه المسألة لا داعيَ له، تعتقد الباحثة معرفة أصل الاشتقاق لا يضيف شيئاً جديداً في علم النحو، وإنما يزيد من صعوبات التعلم.

سادساً: موقف السامرائي من مصطلح (مدرسة).

عُرف السامرائي برفضه لمصطلح المدارس النحوية ولم يقصد مذهباً نحوياً بعينه، فقد عدّ الاختلاف بين المذهبين لا يمكن أن يشكّل مدرسةً بذاتها، حيث أنّ الاختلاف بينهما في الفروع لا في الأصول، ورأى أنّ مصطلح (مدرسة) استعاره المعاصرون من الغربيين، حيث لا يوجد في تاريخ الخلاف النحوي بين القدماء مصطلح مدرسة، وإنما ورد في التراث النحوي كلمة مذهب، فيقولون مذهب البصريين، مذهب الكوفيين، مذهب الفراء، وهكذا؛ لذلك يرى السامرائي أنه من الأفضل استبدال مصطلح (مدرسة) بـ مصطلح (مذهب)[1].

ويتّضح للباحثة أن السامرائي لا يعدّ مادة النحو الموجودة عند الكوفيين تكفي لتشكيل مدرسة نحوية كاملة لها قوانين وضوابط، من خلال قوله: "ولم يكن لهم من مواد النحو ما يمكن أن يؤلف مادة متكاملة نحوية"[2]، حيث رأى السامرائي الكثير من مواد الكوفيين لغة، فهم أصحاب لغة، وتشتمل على القليل من النحو الذي لا يمكن أن يُشكل مدرسة كاملة.

وتميل الباحثة إلى معارضة السامرائي في ذلك، وتظن أنّ مصطلح مدرسة تجديد لمصطلح مذهب، وخاصة في العصر الحديث الكل يتجه إلى التجديد والتغيير، وأنّ في زمن النحاة الأوائل لم يكن وجود للمدارس، وإنما كان الاعتماد على الكتاتيب ومجالس العلم.

وأضاف قائلاً: "وقد أنكرت أن يكون مدرستان هما البصرية والكوفية، فالنحو القديم واحد وإن كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين ممن دعوا بالكوفيين عن المتقدمين البصريين بمسائل تتصل بالفروع، وليس بالأصول، وتتصل بالمنهج، ورأيهم في السماع والقياس، وبمادة المسموع والمقيس"[3].

---

(1) انظر، السامرائي، الدراسات النحوية، ص76-77.

(2) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 159.

(3) المرجع السابق، ص159.

فالسامرائي كأنه يريد أن يقول أنّ المدرسة الكوفية انبثقت من البصرية، حيث اعتمدت على أصولها، واختلفت في الفروع وهي اللغة التي نقلوها وسمعوها، ورأيهم بها، إضافة إلى موقفهم من السماع والقياس، وهي أمور لا تتعلق بالأصول، ولا تقترب منه؛ لذلك لا يعدّها مدرسة بذاتها.

وترى الباحثة أنّه بإطلاق مصطلح مدرسة على الكوفيين أو البصريين، أو أي مذهب يعبر عن وجود مجموعة من العلماء والأعلام يبثوا علومهم وآرائهم إلى مجموعة من طلاب العلم تستفيد منهم وتنقل علومهم، سواء أكانت هذه العلوم في النحو أو اللغة أو أي كان.

وبعد هذه الجولة في بعض من مؤلفات السامرائي ترى الباحثة أنّ السامرائي لا يمكن أن يُحسب على علماء البصرة أو على علماء الكوفة، فهو شخصية مستقلة تأخذ الحقيقة العلمية من أي وعاء مهما كان بصرياً أو كوفياً، وما يؤكد ذلك قوله: "برئت من العلم أن أحمله وفي صدري من الغمر والحقد على قوم بلّغوا العلم فأدّوا الأمانة، وأحسنوا الأداء، حاش لله أن يتصف بهذا دارس أخلص للعلم، وتحرّاه من مصادره"[1]، وتحسبه الباحثة كذلك.

وقد حاول السامرائي دفع العصبية عن نفسه، ولم ينحاز لأيٍ من المذهبين، واتصف بالموضوعية والمنهجية، فكان يناقش آراء هؤلاء وهؤلاء، ويأخذ منهم، ولا يُرخّص من علم الكوفيين.

(1) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 164.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
اسْتِفَادَةُ النُّحَاةِ الْمُحْدَثِيْنِ مِنَ النَّحْوِ الْكُوفِيَّ.

اتجه النحاة المحدثين إلى الاهتمام بالنحو الكوفي منذ عام 1950م، في محالة لتيسير وتجديد النحو، حيث اعتمد روّاد هذه الحركة على النحو الكوفي اعتماد كبيراً، فكانوا يبحثون الخلاف النحوي بما يناسب العصر الحديث، ويتّفق مع اتجاهاتهم حتى لو كان رأياً غير معروف.

وكان السبب في اتجاههم إلى النحو الكوفي هو شعورهم بأنّ النحو الكوفي الأقرب إلى روح اللغة من النحو البصري؛ حيث أنّ النحو الكوفي يمتاز بالسهولة والمرونة، والبعد عن التشدد والتعصّب، في حين يجدون في النحو البصري اعتماداً على المنطق والفلسفة، والجدل والقياس، مع ما يصاحبه من تشدد في القواعد والضوابط.

وفي هذا المبحث ستتناول الباحثة مدى استفادة النحاة المحدثين من النحو الكوفي في تيسير وتجديد النحو، حيث ستتناول أبرز روّاد حركة التيسير والتجديد للنحو العربي في العصر الحديث، نحو: مهدي المخزومي، وعباس حسن، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: موقف مهدي المخزومي من حركة تيسير النحو.

المطلب الثاني: موقف عباس حسن من حركة تيسير النحو، وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن حياة عباس حسن.

ثانياً: موقف عباس حسن من النحو الكوفي.

ثالثاً: موقف عباس حسن من المصطلحات النحوية.

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَوْقِفُ مَهْدَي الْمَخْزُومِي مِنْ حَرَكَةِ تَيْسِيرِ النَّحْوِ.

تعدُّ محاولة المخزومي من أبرز المحاولات لتجديد النحو في الوطن العربي، فالمخزومي من كبار علماء النحو في العصر الحديث، وقد اهتم بتيسير النحو منذ بداية رحلته العلمية، حيث علق عبد الله الجبوري على محاولة المخزومي، قائلاً: "إنّ محاولة المخزومي هي أشمل محاولات إصلاح النحو، وتمتاز عنها بأنها اعتمدت على التطبيق لاختبار صحتها في أبواب النحو المختلفة، بعد أن حاول إرساء منهجه على أسس نظرية"[1].

وهنا يؤكد الجبوري على أنّ المخزومي عرض أفكاره التجديدية للنحو العربي، ثم طبّقها تطبيقاً عملياً على أبواب النحو المختلفة؛ هذا ما جعلها من أفضل محاولات تيسير وإصلاح النحو في العصر الحديث.

ويتّضح للباحثة من خلال الوقوف على مؤلفات المخزومي أنّه يرى في اللجوء إلى جميع المذاهب النحوية، والأخذ منها ما هو أقرب إلى طبيعة اللغة سواء أكان القائل بصرياً أو كوفياً أو بغدادياً أو أندلسياً، وسواء أكان صاحب الرأي المختار متقدماً أو متأخراً، حلاً لجميع المشكلات النحوية التي قد تواجه طلاب العلم والدارسين، فهو لا يهمه سوى الرأي الصحيح الذي يُحاكي طبيعة اللغة، وليس فيه تكلّف ولا مبالغة[2].

وتميل الباحثة إلى موقف المخزومي من المذاهب النحوية، والأخذ منها جميعاً بما يتناسب مع حاجة الدارسين؛ لأنّ جميع هذه المذاهب وُجد لهدف واحد وهو خدمة العربية، والحفاظ عليها.

كما ويرى المخزومي محاولات تيسير النحو ستبقى قاصرةً ما دامت تعتمد على النحو البصري وحده، حيث قال: "وستظل هذه المحاولات تعاني نقصاً كبيراً ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده"[3]، ودعا الدارسين إلى الاستفادة من جميع المذاهب النحوية؛ حتى يستطيعوا تمثيل اللغة العربية تمثيلاً كاملاً صحيحاً.

وترى الباحثة أنّ المخزومي خصص دعوته هذه للاستفادة من النحو الكوفي في إصلاح النحو، والنظر إليه كما يُنظرُ إلى النحو البصري، وأكّد على ذلك في قوله: "كان حرياً بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري، وأن تفيد من أعمال

---

(1) عبد الله الجبوري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص413.

(2) انظر، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص9-10.

(3) مدرسة الكوفة، ص495.

الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره"[1]، حيث أكّد على ضرورة الاستفادة من جهود النحاة الكوفيين، ويرى أنّ محاولات تجديد النحو سينقصها الكثير إذا اعتمدت على النحو البصري وحده.

وتؤيّد الباحثة رأي المخزومي في ضرورة النظر إلى النحو الكوفي، حيث يتوفّر فيه الكثير من الآراء النحوية، والشواهد اللغوية التي تؤدي إلى إثراء الدرس النحوي، ولا يمكن إغفال دور الكوفيين في جمع اللغة وتقعيدها، فهم جنباً إلى جنب مع البصريين.

وأكّد المخزومي على دراسة النحو الكوفي بما يناسب المناهج العلمية الحديثة، استبعاد جميع القيود التي فرضها النحو البصري، فلا أقيسة منطقية، ولا تعديلات نظرية، ولا تأويلات متكلفة[2].

وتميل الباحثة إلى أنّ المخزومي قد بالغ في هذه الدعوة، فلا يمكن أن نجهل فضلَ هذه القواعد والضوابط النحوية التي وضعها النحاة الأوائل، على الرغم من أنّ هذه القيود أضاعت الكثير من لغات العرب لكنها ساهمت بعظيم الدور في الحفاظ على لغة القرآن الكريم، وخدمة اللغة العربية، وأهلها.

وكان الهدفُ من دعوةِ المخزومي في تيسيرِ النحو استعادةُ النحوِ الكوفي، واسترجاعُ قوتِه ونشاطِه بما يتناسبُ مع العصرِ الحديث، ويستفيدَ مِن تقدّمِ العلم، وأدواتِه الحديثة، كما ويرى أنّ اللغاتَ التي تركها الكوفيون، مع اللغاتِ التي تركها البصريون، إضافةً إلى ما حفظوه ونقلوه يُعدُّ مادةً مهمةً ومتكاملةً لبناءِ الدرسِ النحوي الحديث[3].

وعليه فإنّ الباحثة توافق رأي المخزومي في هذه الدعوة، فاللغةُ العربيةُ واسعةٌ وغنيةٌ بالألفاظِ والعباراتِ التي لابد من دراستها والوقوف عليها، ويجبُ عدم اقتصار الدرس النحوي على لغةِ قومٍ بعينِه دون أقوامٍ آخرين، فكلٌ يتكلم على سليقته وفطرته.

وكانت دعوة المخزومي هذه سبباً في تأليف كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) فهو بمثابة أولى حلقات عمله لتخليص النحو العربي من الشوائب التي علِقت به نتيجة تأثره بعلمي الفلسفة والمنطق[4].

---

(1) مدرسة الكوفة، ص492.

(2) انظر، السابق، ص498.

(3) انظر، السابق، ص503.

(4) انظر، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص10.

كما ويرى أنّ تيسير النحو لا يعني حذف أو إلغاء للشروح والتعليقات، وإنما هو دراسة النحو وفق مقتضيات العصر الحديث، وعرضه بصورة جديدة تيسّر على المتعلمين استيعابها وتطبيقها[1].

وترى الباحثة أنّ هذه الدعوة موفّقة ومفيدة للنحو وللدارسين إذا التزمت بالقواعد والقوانين التي وضعها النحاة الأوائل، واعتمادها على أصول النحو القديمة، مع الاستفادة من جميع المذاهب النحوية وخاصة النحو الكوفي، فكل مذهب له مميزات وعيوب، وعلينا الاستفادة من هذه المميزات، وإصلاح العيوب حتى نحافظ على لغتنا من الفساد، ومن دخول ما ليس فيها إليها.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَوْقَفُ عَبَّاسُ حَسَنٍ مِنْ حَرَكَةِ تَيْسِيرِ النَّحْوِ.

أما عباس حسن فكانت دعوته شبيهة بدعوة المخزومي التي تعتمد على الاستفادة من تعدد المذاهب النحوية، حيث دعا إلى الاعتماد على النحو الكوفي؛ لأنه الأقربُ إلى الحقِ والواقعِ، فهو يستفيد من اختلافهم مع البصريين في قبول المثال الواحد، واعتماد الشاذ[2].

ويرى أنّ منهج الكوفيين أفضل المذاهب النحوية لهذه المهمة؛ لأنه يخلو من المشقة والصعوبة، وبعده عن التكلف والمبالغة[3].

وتميل الباحثة إلى رأي عباس حسن في ضرورة التوّجه لدراسة النحو الكوفي، والاستفادة منه في تجديد النحو؛ لأنه مذهب يعتمد على دراسة ظاهر النصوص، ويبتعد عن التأويلات والفلسفات المنطقية التي ترهق كاهل طلاب العلم.

كما وينظر إلى المذاهب النحوية بموضوعية ونزاهة، ويرى أنّ المذهبين البصري والكوفي كان هدفهما جمع اللغة، ونقلها، ووضع الضوابط والقيود من أجل صيانة اللغة، والحفاظ عليها من الفساد، ولكنّ اختلافهم كان في الوسيلة والطريقة، فكل منهما استخدم طريقته التي تتفاوت في السهولة والصعوبة، ويقرّ أنّ النحو الكوفي هو الذي استخدم أيسر الوسائل وأسهلها[4].

وستتناول الباحثة دعوة عباس حسن في تيسير النحو من خلال الوقوف على كتابه (النحو الوافي)، وتشير الباحثة إلى أنّ دعوة عباس حسن لم تقتصر على النحو الكوفي فحسب،

---

(1) انظر، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15-16.

(2) انظر، عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص94.

(3) انظر، السابق، ص97-98.

(4) انظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج9/1.

وإنما استفاد من حركة إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ودعوة ابن مضاء القرطبي في إلغاء العامل، والاستفادة من شوقي ضيف في تجديد النحو، لكنّ الباحثة اعتمدت في هذا المطلب على آراء عباس حسن النحوية التي اتجه فيها إلى تأييد النحو الكوفي، **وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:**

أولاً: نبذة عن حياة عباس حسن.

أحد عمالقة النحو العربي في الوطن العربي، اتجه إلى حفظ القرآن الكريم منذ صغره، والتحق بالأزهر الشريف وتعلّم فيه العلوم الدينية واللغوية، وعمل مدرساً في دار العلوم، وترقّى فيها حتى وصل إلى درجة الأستاذية، ثم انتقل إلى وزارة التربية والتعليم وعمل فيها بأعلى المناصب حتى إحالته إلى التقاعد.

وله إسهاماتٌ عديدة تخدم طلاب العلم، حيث قدّم كتابه (النحو الوافي) بأجزائه الأربعة لخدمة العربية وأهلها، فقد أحدث كتابه إعجاب وتأييد طلاب العلم والمتخصصين في العصر الحديث، توفي عام 1979م[1].

أبرز مؤلفاته:

- كتاب (النحو الوافي) ألفه عام 1960م.
- كتاب (رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية) طبع عام 1951م، وقد جمع آراءه في هذا الكتاب، مع عدة مقالات نشرت له في رسالة الإسلام في كتاب أسماه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ألفه عام 1966م.
- كتاب (المتنبي وشوقي دراسة نقد وموازنة).
- كما ترك عشر بحوث مَجمعية.

أما كتابه (النحو الوافي) فهو خاصٌ في النحو العربي، ويحتوي على جميع ما وُجد في كتب النحو، حيث اعتمد فيه طريقةً خاصةً في عرض مسائل النحو، تقوم على تقسيم المسألة إلى قسمين، أحدهما: موجز يناسب طلاب العلم، والآخر: مفصّل يفيد الأساتذة والمتخصصين، وبهذا الشرح والتقسيم يستطيع الدارس إيجاد حاجته ميسّرة ومتوفرة في كتاب واحد، حيث كانت لغته في الكتاب سهلة وواضحة، بعيدة عن التعقيد.

---

(1) عبد الله بن حمد الحسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، ص14.

ثانياً: موقف عباس حسن من النحو الكوفي.

اشتمل كتاب عباس حسن على الكثير من الآراء التي تؤيد النحو الكوفي؛ من أجل التسهيل على الدارسين، وستذكر الباحثة بعضاً منها:

1- رفع الاسم بعد لولا.

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث رأى البصريون أنّ الضمائر التي تتصل بـ (لولا) في موضع جر بـ (لولا)، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها في موضع رفع[1].

حيث اتخذ عباس حسن الرأي الأيسر والأسهل -في نظره- وهو رأي الكوفيين، حيث أعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنياً على الحركة التي في آخره في محل رفع، وخبره محذوف، وقال: "وهذا ما يوافق الكوفيين وفوق يسره ووضوحه يؤدي إلى النتيجة التي ترمي إليها الآراء الأخرى من غير تعقيد"[2]، حيث يتّضح للباحثة أنّ عباس حسن عدّ منهج البصريين فيه شيءٍ من التعقيد، حيث يجعلون لولا حرف جر شبيه بالزائد.

2- الضمير في (إيّاك) وأخواتها.

وهذه من أبرز المسائل النحوية التي رأى فيها عباس حسن الأفضلية للمذهب الكوفي، حيث ذهب البصريون إلى أنّ (إيّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا محل لها من الإعراب، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (إيّاك) بكاملها هي الضمير[3].

ورأى عباس حسن أنّ الاتجاه إلى جعل الضمير (إيا) وما يتصل به من زيادات بمنزلة كلمة واحدة، حيث قال: "فمن المستحسن رفض هذا التجزيء رفضاً قاطعاً، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة (إيا) مع الضمير الذي يصاحبها كلمة واحدة في الإعراب، وكذلك أنتما وباقي الفروع، وهذا الرأي الحسن الواضح، يناسبنا اليوم لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار"[4].

وعليه فإنّ حسن رأى أنّ من الأفضل إدماج الضمير والزيادات معاً عند الإعراب، وهذا يتناسب مع حركات التيسير والتجديد، والبعد عن التكلّف والتعقيد في قواعد اللغة.

---

(1) الإنصاف، مسألة 97.

(2) النحو الوافي، ج1/241-242.

(3) الإنصاف، مسألة 98.

(4) النحو الوافي، ج1/237.

3- التنازع.

سبق وأن تناولت الباحثة التنازع حيث اختلف فيه النحاة فذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول لسبقه، وذهب البصريون إلى إعمال الفعل الثاني لقربه من المعمول، بينما كان للفراء موقفٌ جديد وهو جعل المرفوع فاعلاً لهما جميعاً، وهذا الرأي تبنّاه عباس حسن ودعا إليه، حيث قال: "إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع، يجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركاً بين العوامل المتعدد كلها"[1]، وبذلك اتجه عباس حسن إلى مذهب الكوفيين وأيّده.

4- نيابة حرف جر عن آخر

تعدُّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين نحاة البلدين، حيث تتجه الكوفة إلى جواز إنابة حروف الجر عن بعضها البعض، واحتج الكوفيون بقوله تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2] على أنّ حرف الجر (في) بمعنى (على) في حين رفض البصريون أنّ (في) تأتي بمعنى (على) ولكن شبّه تمكّن المصلوب بتمكن مَن حواه الجذع[3].

واتجه عباس حسن إلى مذهب الكوفيين في جواز إنابة الحروف عن بعضها في المعاني؛ حيث عدّ قصر الحرف على معنى واحد هو تعسف، وهو كلمة كغيره من الأسماء والأفعال يؤدي إلى معاني عدة، وهذا ما يُطلق عليه المشترك اللفظي[4].

وتميل الباحثة إلى رأي الكوفيين، وعباس حسن في ذلك؛ انطلاقاً من أنّ اللغةَ العربيةَ غنيةٌ بالمفردات والمعاني، وضرورة عدم اقتصار ألفاظها بمعاني معينة، وفي ذلك تقييد للغة ومفرداتها.

5- فعل التعجب الذي يُصاغ من المتعدي لمفعولين.

حيث اختلف النحاة في هذه المسألة على نصب المفعول به الثاني في صيغة (ما أفعل) مع الفعل المتعدي لمفعولين، رأى البصريون أنّ المفعول به الثاني ينتصب بإضمار فعل دلّ عليه الفعل التالي لـ (ما)، نحو: ما أكسى زيداً للفقراء، والتقدير: يكسوهم الثياب، أما

---

(1) النحو الوافي، ج203/2.

(2) [طه: 71].

(3) مغني اللبيب، ج183/1.

(4) انظر النحو الوافي، ج 540/2-542.

الكوفيون فجعلوه منصوباً بنفس فعل التعجب، فتكون أفعل الواقع بعد (ما) هو الناصب، كأن أقول: ما أظن عمراً بشراً صديقاً[1].

وفي هذه المسألة يرى عباس حسن الأولى أخذ الرأي الأيسر، البعيد عن التكلُّف والحذف والتقدير، وهو مذهب الكوفيين[2].

وتميل الباحثة إلى السهولة واليُسر والبعد عن التقدير والإضمار؛ لذلك كان مذهب الكوفيين الأفضل في هذه المسألة؛ لقوة أدلتهم، واحتجاجهم بالشواهد القرآنية.

6- جواز عطف الواو عاملاً قد حُذِف وبقي معموله.

وكان للكوفيين في هذه المسألة رأيٌ خاصٌ، حيث أنّ الواو في هذه الحالة زائدة عند الكوفيين، أما البصريون فيؤولونها صيانة للحروف من الزيادة[3]، نحو قوله تعالى:﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ**﴾[4]، فالواو التي قبل (فُتحت) زائدة عندهم، ومثل قوله تعالى:﴿**فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ**﴾[5]، ويعلّق عباس حسن على هذه المسألة قائلاً: "فالبصريون يؤولون الآيتين وشبههما بتأويلات منها: إن الواو عاطفة أصلية وجواب (إذا) و(لما) محذوف، لكن هذا التأويل عسير في شواهد أخرى[6]".

لذلك يرى عباس حسن أنّ مذهب الكوفيين سهل وواضح وأقل تعسفاً، والأخذ به في هذه المسألة أيسر.

وعليه فإنّه يتّضح للباحثة اتجاه عباس حسن إلى موافقة المذهب الكوفي في بعض مسائله النحوية على امتداد الأجزاء الأربعة لكتاب النحو الوافي، وما هذه الأمثلة إلا لتوضيح منهجه، ودوره في اتخاذ أسهل الطرق وأيسرها في الإعراب.

كما وتلاحظ الباحثة لجوء عباس حسن إلى الأخذ بآراء منفردة عن الكوفيين بعيداً عن إجماعهم، كل ذلك كان من باب التسهيل، والتيسير على طلاب العلم.

---

(1) ارتشاف الضرب، ج4/2075-2076.

(2) النحو الوافي، ج3/366.

(3) شرح الكافية، ج4/416.

(4) [الزمر: 73].

(5) [الصافات: 103].

(6) النحو الوافي، ج3/569-570.

ثالثاً: موقف عباس حسن من المصطلحات النحوية.

اتخذ عباس حسن مذهب البصريين في المصطلحات النحوية؛ لانتشارها، والتعارف عليها في كتب المناهج التعليمية، حيث قال: "وعلينا اليوم أن نساير المشهور توحيداً للاصطلاح وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد"[1]، في نفس الوقت لجأ إلى استخدام مصطلح (عطف النسق) الخاص بالكوفيين بناءً على المشهور، حيث أنّ مصطلح الكوفيين في عطف النسق عُرِف واشْتُهِر دون المصطلح البصري وهو مصطلح الشركة.

هذه بعض المسائل التي اتجه فيها عباس حسن اتجاه مذهب نحاة الكوفة، من باب التسهيل والتيسير على الطلاب والمتعلمين، فتراوحت موافقته للمذهب الكوفي ما بين أخذه للرأي المعروف والمُجمّع عليه بين الكوفيين، والآراء المنفردة التي تخص كل عالِم على حدة، في سبيل تحقيق دعوته لتسهيل وتيسير النحو.

وفي نهاية هذا المبحث يتّضح للباحثة أنّ محاولات تيسير وتجديد النحو، ما هي إلا محاولات متكررة لا جدوي منها، تستفيد من مواد الاختلاف بين المذاهب النحوية، وتبحث بين الرأي والرأي الآخر للوصول إلى ما يُناسب دعوتهم.

كما وتظنّ الباحثة أنّ هذه الدعوة نظرية لم يتم تطبيقها في المناهج التعليمية في العصر الحديث، وتميل الباحثة إلى ترك هذه الدعوة والاتجاه نحو ترسيخ أصول النحو العربي الأصيل في عقول الدارسين، وطلاب العلم؛ لأنّ هذه المحاولات هي أفكار استشراقية تغزو لغتنا العربية، باسم التجديد والتسهيل، ولو كانت تعتمد فقط على المنهج الكوفي لكان بها، ولكنها تأثرت بعوامل أخرى وهي: تأثرها بآراء ابن مضاء في إلغاء العامل، والاستفادة من كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، بالإضافة إلى تأثرها بالمناهج الوصفية؛ لذلك تدعو الباحثة إلى زيادة الاهتمام بالنحو الكوفي والبصري بعيداً عن هذه الحركات والدعوات؛ حتى لا تُفسد ما حققه النحاة الأوائل.

---

(1) النحو الوافي، ج3/555.

الْـخَـــاتِـــمَـــةُ

توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى الكثير من النتائجِ العلمية، تَذْكُرُ الباحثةُ بَعْضَاً منها:

1- إنَّ النحوّ الكوفيَّ يختلفُ عن النحوِ البصري فقد اهتم بالسماع، والقياس على النادر والشاذ، في حين اعتدّت مدرسة البصرة بالقياس، وسمعت الشواهد الكثيرة، كما أنّ العديد من علماء الكوفة درسوا على أيدي شيوخ البصرة؛ لذلك كانت المدرسة الكوفية منبثقة عن المدرسة البصرية.

2- النحو البصري ما زال مسيطراً على جميع المذاهب النحوية، في مصطلحاته، ومنهجه؛ لاختياره ضوابط ومقاييس دقيقة.

3- بعضاً من النحاة المحدثين أيدوا المذهب الكوفي، واتّخَذوه منهجاً لهم، واستفادوا منه في حركات تيسير وتجديد النحو.

4- الكثيرُ من النحاةِ المُحْدَثِيْنَ التزمُوا بالحيادية، واستفادوا من جميعِ المذاهب، ولم يَتَعصّبُوا لِمذهبٍ دون الآخر.

5- ترى الباحثة أنّ مصطلح (مدرسة) هو تحديث وتجديد لمصطلح (مذهب)؛ لذلك ترى أنّه لا مانع من إطلاق مصطلح مدرسة على نحو البصرة والكوفة.

6- حركاتُ تجديدِ النحوِ لمْ تقتصِر على الاستفادةِ من النحو الكوفي فحسب، وإنما اعتمدت على دعوة ابن مضّاء، وحركة إحياءِ النحو لإبراهيم مصطفى، والمناهج الوصفية.

7- حركاتُ تجديدِ النحو هي أفكارٌ استشراقية باسم التجديد والتيسير؛ تهدف إلى ضياعِ اللغةِ، وإفسادها، وهذا لا يمكن حدوثه؛ لأنّ اللغة العربية محفوظة بحفظ القرآن.

التوصيات:

1- توصي الباحثة بضرورة الاهتمام بالمذهب الكوفي، والاستفادة منه في الدرس النحوي الحديث أكثر مما هو عليه الآن، بعيداً عن حركات التجديد والتيسير.

2- توصي الباحثة بتنظيم كتاب يشبه معجم الأدباء، أو بغية الوعاة، يحملُ في طياتِه جهودَ النحاةِ المُحدَثِيْنَ، فقد وَجَدَتْ الباحثةُ صعوبةً في البحث عن سيرتهم الذاتية، ما جعلها تعتمد على الشبكة العنكبوتية.

3- توصي الباحثة العلماء والمعلمين تبسيط النحو العربي بعيداً عن حركات التجديد والتيسير، وترسيخ أصول النحو العربي القديم.

4- توصي الباحثة المتخصصين، والقائمين على المناهج التعليمية تخصيص مادة دراسية تتناول النحو الكوفي؛ حتى يألفوه، ولا تتكون عند الطلاب فكرة معادية لهذا النحو.

تم بحمد الله وفضله...

الْمَصَادِرُ وَالْـمَـرَاجِـعُ

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم. (1987م). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأستاذ، عبد الرحمن. (2020م). *عبد الرحمن السيد الأستاذ الذي أحيى مدرسة البصرة في النحو*. تاريخ الاطلاع: 2021/2/20م. الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/15/

الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. (1939م). *شرح الأشموني*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، مصر: البابي الحلبي.

الأفغاني، سعيد الأفغاني. (د.ت). *من تاريخ النحو*. (د.ط)، (د.م): دار الفكر.

الأفغاني، سعيد. (1957م). *في أصول النحو*. ط2، (د.م): مطبعة الجامعة السورية.

ابن الأنباري، أبو البركات. (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، (د.م): دار الفكر.

ابن الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، الأردن: مكتبة المنار.

التغلبي، رؤبة بن العجاج. (1903م). *ديوان رؤبة بن العجاج*. تحقيق: وليم بن الورد، (د.ط)، برلين: (د.ن).

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (د.ت). *مجالس ثعلب*. ط2، مصر: دار المعارف.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1998م). *البيان والتبيين*. ط1، لبنان: الكتب العلمية.

الجاحظ، عمرو بن بحر. (1419هـ). *البخلاء*. ط2، بيروت: دار وكتبة الهلال.

جباري، إيمان. (2017م) *محاولات تيسير النحو عند مهدي المخزومي*. مجلة الذاكرة، (9)، 109-121.

الجمحي، محمد بن سلام. (1968م). *طبقات الشعراء*. (د.ط)، بيروت: دار النهضة العربية.

الجوارنة، يوسف. (2006م). *سعيد الأفغاني وجهوده في العربية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة اليرموك، عمّان.

الحديثي، خديجة. (2001م). *المدارس النحوية*. ط3، الأردن: دار الأمل

حسّان، تمام. (2005م). *الخلاصة النحوية*. ط2، (د.م): عالم الكتب.

حسن، عباس. (د.ت). *النحو الوافي*، ط3، مصر: دار المعارف.

ابن الحسين، عبد الله. (1432هـ). *تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي*. (رسالة دكتوراة غير منشورة) أم القرى، المملكة السعودية.

الحلواني، محمد خير. (1983م). *أصول النحو العربي*. ط2، الرباط: الناشر الأطلسي.

الحموز، عبد الفتاح. (1997م). *الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر*. ط1، الأردن: دار عمار.

الحموي، ياقوت. (1977م). معجم *البلدان*، (د.ط)، بيروت: دار صادر.

الحموي، ياقوت. (1993م). معجم *الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب*. تحقيق: إحسان عباس، ط1، لبنان: دار العرب الإسلامي.

الخثران، عبد الله. (1990م). *مصطلحات النحو الكوفي دراستها تحديد مدلولاتها*. ط1، (د.م): هجر للطباعة والنشر.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. (1977م). *وفياتُ الأعيانِ وأنباء أبناء الزمان*. تحقيق: إحسان عباس. (د.ط)، بيروت: دار صادر.

دمشقية، عفيف. (1982م). *خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي*. ط2، بيروت: دار العلم للملايين.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد. (1996م). *سير أعلام النبلاء*. ط11، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الراجحي، عبده. (1975م). *دروس في كتب النحو*. (د.ط): بيروت: دار النهضة العربية.

الراجحي، عبده. (1979م). *النحو العربي والدرس الحديث*. (د.ط)، بيروت: دار النهضة.

الراجحي، عبده. (1988م). *دروس في المذاهب النحوية*. ط2، بيروت: دار النهضة العربية.

الراجحي، عبده. (2010م). *التطبيق النحوي*. ط3، عمان: دار المسيرة.

الراجحي، عبده. (2015م).عبده الراجحي آراء أصيلة وطنية فريدة. تاريخ الاطلاع: 2021/02/15م. الرابط: http://www.gwady.net/2015

ابن ربيعة، لبيد. (د.ت). *ديوان لبيد العامري*. (د.ط)، بيروت: دار صادر.

الرضي الاستربادي، محمد بن الحسن. (1996م). *شرح الرضي على الكافية*. تحقيق: يوسف حسن عمر. ط2، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (1973م). *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، مصر: دار المعارف.

ابن زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت. (1981م). *النوادر في اللغة*. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط1، بيروت: دار الشروق.

السامرائي، إبراهيم. (1966م). *الفعل زمانه وأبنيته*. (د.ط)، بغداد: مطبعة العاني.

السامرائي، إبراهيم. (1979م). *مقدمة في تاريخ العربية*. (د.ط)، العراق: منشورات وزارة الثقافة.

السامرائي، إبراهيم. (1987م). *المدارس النحوية أسطورة وواقع*. ط1، عمّان: دار الفكر.

ابن السراج النحوي، أبي بكر بن سهل البغدادي. (1985م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السنجرجي، مصطفى. (1986م). *المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة*. ط1، (د.م): المكتبة الفيصلية.

سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيد، عبد الرحمن. (د.ت). *مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها*. ط1، مصر: دار المعارف.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1966م). *شرح شواهد المغني*. تحقيق: أحمد ظافر كوجان، (د.ط)، دمشق: لجنة التراث العربي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1979م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، (د.م): دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1985م). الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1986م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، (د.ط)، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1998م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (2006م). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. ط2، (د.م): دار البيروتي.

ضيف، شوقي. (د.ت). *المدارس النحوية*. ط7، القاهرة: دار المعارف.

عباس، فضل عباس. (1997م). *إتقان البرهان في علوم القرآن*. ط1، الأردن: دار الفرقان.

ابن عصفور. (1987م). *الممتع في التصريف*. تحقيق: فخر الدين قباوه، ط1، بيروت: دار المعرفة.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1980م). *شرح ابن عقيل*، ط20، القاهرة: دار مصر للطباعة.

العقيلي، حسين علي فرحان. (2004م). *الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي*. (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة المستنصرية، العراق.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (1980م). *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط2، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). *معاني القرآن*. تحقيق: محمد علي النجار، (د.ط)، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد. (1972م). *معاني القرآن*. تحقيق: عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، (د.ط)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفهمي، توفيق. (2012م). *الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن*. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة السعودية

القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. (1986م). *إنباه الرواه على أنباة النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية.

لحرش، عمر. (2013م). *الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد*. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

ماسينيون، لويس. (2009م). *خطط الكوفة وشرح خريطتها*. ترجمة: تقي بن محمد المصعبي، (د.ط)، بغداد: بيت الورّاق للطباعة.

المالكي، مطير بن حسين. (1423هـ). *موقف علم اللغة من أصول النحو العربي*. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة السعودية.

المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد.(1994م). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، القاهرة: (د.ن).

المخزومي، مهدي. (1986م). *في النحو العربي نقد وتوجيه*. ط2، بيروت: دار الرائد العربي.

المخزومي، مهدي. (1987م). *الدرس النحوي في بغداد*. ط2، لبنان: دار الرائد العربي.

المخزومي، مهدي. (2002م). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*. (د.ط)، أبو ظبي: المجمع الثقافي.

ابن مرداس السلمي، عباس. (1968م). *ديوان العباس بن مرداس*. (د.ط)، بغداد: دار الجمهورية.

ابن منظور. (2003م). *لسان العرب*. تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن النديم، محمد بن اسحق. (1985م). *الفهرست*. تحقيق: ناهد عباس عثمان، ط1، (د.م): دار قطري بن الفجاءة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، (د.ط)، لبنان: المكتبة العصرية.

ابن هشام. (1991م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (د.ط)، بيروت: المكتبة العصرية.

ولد أباه، محمد مختار. (2008م). *تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب*. ط2، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد. (1986م). *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. تحقيق: عبد المجيد دياب، ط1، الرياض: مركز الملك فهد.

الْفَهَارِسُ الْعَامَّةُ

أولاً: فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيّةِ

الآية القرآنية	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾	**23**	52
﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾	**111**	64
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾	**173**	53
آل عمران		
﴿ لَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾	**142**	50
النساء		
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	**1**	39، 101
﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ﴾	**4**	52
﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	**75**	54
﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾	**127**	102
الأنعام		
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	**137**	39
الأنفال		
﴿اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾	**32**	73

الآية القرآنية	رقمها	الصفحة
﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾	**108**	123
يونس		
﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾	**2**	76
﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾	**58**	64
يوسف		
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾	**35**	81، 120
﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	**43**	64
ابراهيم		
﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	**7**	خ
الكهف		
﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	**96**	77
طه		
﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾	**17**	55
﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	**44**	56
﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخلِ﴾	**71**	69، 134
النمل		
﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ ...﴾	**19**	ج

الآية القرآنية	رقمها	الصفحة
الروم		
﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَىٰ﴾	**10**	76
يس		
﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	**32**	64
الصافات		
﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾	**103**	135
﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ*اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾	**125-126**	53
الزمر		
﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	**67**	52
﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	**73**	135
الزخرف		
﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾	**88**	54
محمد		
﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾	**13**	52
النجم		
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى*إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾	**3-4**	38

الآية القرآنية	رقمها	الصفحة
الواقعة		
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾	**10**	51
الانسان		
﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾	**1**	57
عبس		
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾	**3**	57
الأعلى		
﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾	**9**	64

ثانياً: فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ

م	اسم العلم	الصفحة
.1	إبراهيم السامرائي (ت2001م)	110
.2	ابن الأنباري (ت 327هـ)	12
.3	ابن الباذش (ت 540هـ)	14
.4	ابن الحاجب (ت 646هـ)	16
.5	ابن جني (ت 392هـ)	12
.6	ابن سيده الضرير(ت 448هـ)	14
.7	ابن عصفور(ت 663هـ)	14
.8	ابن قتيبة (ت 276هـ)	12
.9	ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)	14
.10	أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)	10
.11	أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ)	26
.12	أبو جعفر الرؤاسي (ت 190هـ)	26
.13	أبو جعفر النحاس (ت 337هـ)	16
.14	أبو عبد الله الطوال (ت 243هـ)	31
.15	أبو علي الدينوري (ت 289هـ)	15
.16	أبو علي الفارسي (ت 377هـ)	12
.17	أبو علي القالي (ت35هـ)	13
.18	تمام حسان	70
.19	ثعلب أبو العباس (ت 291هـ)	31

م	اسم العلم	الصفحة
.20	جودي بن عثمان المورووري العنبسي (ت198هـ).	13
.21	الخليفة عمر بن الخطاب	19
.22	الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)	11
.23	الزمخشري (ت 538هـ)	13
.24	سعد بن أبي وقاص	19
.25	سعيد الأفغاني (ت1997م)	86
.26	سيبويه (ت 180هـ)	11
.27	عباس حسن (ت1979م)	132
.28	عبد الرحمن السيد (ت1999م)	96
.29	عبد الله بن بري (ت 582هـ)	16
.30	عبده الراجحي (ت2010م)	79
.31	علي بن المبارك الأحمر (ت 194هـ)	29
.32	علي بن حازم اللحياني (ت 143هـ)	30
.33	عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)	11
.34	الفراء (ت 207هـ	28
.35	كراع النمل (ت 309هـ)	15
.36	محمد شيت الحياوي	70
.37	معاذ بن مسلم الهراء (ت 187هـ)	25
.38	مهدي المخزومي (ت1993م)	61
.39	هشام بن معاوية الضرير(ت 209هـ)	30

م	اسم العلم	الصفحة
.40	ولاّد بن محمد التميمي (ت263هـ)	15
.41	يعقوب بن إسحاق السكيت (ت 243هـ)	31
.42	يونس بن حبيب (ت 182هـ)	11

ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية

إِنَّمَـــا النَّحْـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ	وَبِـــهِ فِـــيْ كُـــلِّ عِلـــمٍ يُنْتَفَـــعْ	43
أَمـــاوِيّ مَهْمَـــن يَسْـــتَمِع فـــي صـــدِيقِه	أَقاوِيـــل هـــذا النـــاس مَـــاوِيّ يَنْـــدَم	55
لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا		55
وَرُبَّمـــا فَـــاتَ قَوْمَـــاً جُـــلُّ أَمْـــرِهِمُ	مِـــنَ التَّـــأَنِّي وَكَـــانَ الْحَـــزْمُ لَـــوْ عَجِلُـــوا	57
أَبَـــا خُراشَـــةَ أمّـــا أنـــت ذَا نَفَـــرٍ	فـــإنّ قَـــومي لَـــمْ تَـــأكُلْهم الضـــبُعُ	56